

أ.د. ليث أسعد عبد الحميد

الجملة الوظيفية في النحو العربي



الجملة الوصفية في النحو العربي

رسالة مقدمة إلى

كلية الآداب بالجامعة المستنصرية وهي جزء من متطلبات درجة الماجستير في اللغة العربية

د. ليث أسعد عبد الحميد



ISBN 9957-05-131-8 (ردمك)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كَلَامُ الصِّبْيَانِ لِلنَّبِيِّ وَالنَّبِيِّ

عمّان - الأردن

مُحْفُوظٌ
جَمِيعُ حَقُوقِ

الطبعة الأولى

١٤٢٧ - ٢٠٠٦



شكر وتقدير

وأنا أنهي هذه الرسالة لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر والعرفان لأستاذي المشرف الدكتور هادي نهر لما بذله من رعاية ومساعدة علمية في إنجازها بهذا الشكل ، وأشكر الأستاذ الدكتور عبد الأمير السفار لمساعدتي في إيجاد المقابلات الإنكليزية للمصطلحات النحوية العربية الواردة في ملخص البحث . كما أشكر أساتذتي في قسم اللغة العربية الذين أمدوا لي العون وزودوني بملاحظاتهم القيمة . وأتقدم بالشكر لأساتذتي الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة لتحملهم عناء قراءة البحث وتقييم ما جانب الصواب فيه .

كما أتقدم بالشكر للعاملين في مكتبة الجامعة المستنصرية ومكتبة جامعة بغداد ، ومكتب "أبو عماد" للطباعة والاستنساخ ، لما قدموه من مساعدة وعون ، جزاهم الله عني خير الجزاء ...

ليث أسعد عبد الحميد



دار الضياء للنشر والتوزيع
عمان - الأردن
ص.ب ٩٢٥٧٩٨ الرمز ١١١٩٠
هاتف وفاكس ٥٦٧٨٥٠٢
الموقع على الإنترنت www.daraldia.com
البريد الإلكتروني info@daraldia.com

رقم الإيحاء لدى دائرة المكتبة الوطنية ٢٠٠٦/٢/٢٢٨

٤١٥,١

عبد الحميد : ليث أسعد

الجملة الوصفية في النحو العربي / ليث أسعد عبد الحميد

عمان : دار الضياء للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٦

(١٨٨ ص.)

ر.إ. (٢٠٠٦/٢/٢٢٨).

الواصفات : // قواعد النفاة // اللغة العربية /

تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

رقم الإجازة المتسلسل ٢٠٠٦/١/١٥٦

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

موضوعات النحو العربي شاملة واسعة وسع اللغة العربية وشمولها . فدراسة موضوع منها وبحثه عمل فيه من المسؤولية العلمية ما يدفع الباحث إلى الحرص الشديد ، والنصب الدائم وهو يتعامل مع مسائل النحو وأبوابه التي زخرت بالآراء والأفكار منذ أن عرف النحو العربي وإلى يومنا هذا ، مما يجعل المرء يكبر صنيع أولئك السالفين ويحمد كل من أوقف جهده لمثل هذه الدراسات من المحدثين .

وقد عانيت كثيراً من مشقة البحث والدراسة فوجدت في رعاية وفي اهتمام أستاذي الدكتور هادي نهر ما شجعني على المضي في الطريق الذي اخترته والموضوع الذي رغبت في أن أحوم حوله وهو "الجملة الوصفية في النحو العربي" اعتقاداً مني بأنه يمكن للدارس الوقوف عند أغلب المسائل النحوية والنظر فيها من خلال موضوع واحد ، فدراسة الجملة الوصفية على هذا الأساس تقتضي من الباحث دراسة جمل وتراكيب وأساليب وأدوات نحوية كثيرة ، بما يكشف عن العلاقة القائمة بين مواد النحو وتوظيفها لبيان بعضها بعضاً .

ولقد سلكت في البحث منهجاً وصفيّاً تطبيقياً توزع على تمهيد وثلاثة فصول وخاتمة .

ففي التمهيد درست الجملة العربية عند النحاة الأوائل مصطلحاً وتعريفاً وتفرعاً ، ووقفت عند بعض آراء المحدثين في هذا الشأن .

وفي الفصل الأول درست "أحكام الجملة الوصفية" وقد ضم عدة مباحث شملت:

تعريف الصفة ، والعامل فيها ، والموصوف النكرة ، والجملة الخبرية ، والضمير الرابط ، و واو اللصوق ، والغداء وجملة الصفة ، وشملت من وما نكرتين موصوفتين ، ورب والصفة ، والإضافة والصفة ، والفصل بين الصفة والموصوف ، وحذف الموصوف. لما لهذه المباحث من اتصال وثيق في الجملة الوصفية .

أما الفصل الثاني فدرست فيه "أقسام الجملة الوصفية" وقد ضم عدة مباحث شملت : الجملة الإسمية المثبتة والمنقوعة والمنفية ، والجملة الفعلية ذات الفعل الماضي والمضارع والمثبتة والمنفية ، والجملة الشرطية ، وشبه الجملة ، وترتيب الصفات : وعطف الصفات ، والوصف الحقيقي والسببي ، والوصف المجازي .

وفي الفصل الثالث قمت بـ"موازنة بين جملة الصفة وجملة الخبر والحال والصلة" وقد توزع هذا الفصل على ثلاثة أقسام ، درست في القسم الأول منه "موازنة بين جملة الصفة وجملة الخبر" : أوجه الاشتراك في التنوع والتقسيم وفي الرابط والعائد وفي التعدد وفي الحذف ، وأوجه المخالفة في التقديم والتأخير وفي الخبرية والإنشائية . وكان القسم الثاني "موازنة بين جملة الصفة وجملة الحال" فدرست الجملة بين الوصفية والحالية ، وأوجه الاشتراك في التنوع والتقسيم والخبرية وفي الرابط والعائد وفي التعدد وفي الحذف ، وأوجه المخالفة في التعريف والتفكير وفي التقديم والتأخير .

وكان القسم الثالث "موازنة بين جملة الصفة وجملة الصلة" ، فدرست أوجه الاشتراك في الجملة الخبرية وفي الضمير الرابط وفي الفصل وفي الحذف ، وأوجه المخالفة في التعريف والتفكير .

وختمت الرسالة بخلاصة للبحث شملت أهم النتائج والآراء التي وقفت
عليها، وصنعت فهرس للآيات القرآنية، والأمثال، والأعلام، والأبيات
الشعرية، ومصادر ومراجع البحث .
وقد أخلصت النية في أن أوفي بحثي ما يستحقه من جهد، فإن أصبت في بعض
ما ذهبت إليه فذلك توفيق من الله، وإن أخطأت فقلبك سنة عباد جبلوا في أعمالهم
على النقص .
ومن الله التوفيق ...

تمهيد

الجملة العربية
حدّها — أقسامها

حدّ الجملة العربية

عبر النحاة الأوائل عن مصطلح الجملة بمصطلح الكلام فذكر أبو علي الفارسي الجملة بقوله "هذا باب ما اختلف من هذه الألفاظ الثلاثة كان كلاماً مستقلاً وهو الذي يسميه أهل العربية لجمال" (١) وبين ابن جني حده بقوله "أما الجملة : فهي كل كلام مفيد مستقل بنفسه" (٢) فبرر مفهوم الإسناد ومفهوم الإفادة من خلال لمصطلحين ، فالجملة في نظرهم ما نركب من مسند ومسند إليه ، ومعنى ذلك أنها لا بد أن تتركب من عنصرين أساسيين أحدهما يمثل الموضوع الذي تحتاج التكلم أن يتكلم في شأنه ، ويمثل الآخر ما يقوله المتكلم في شأن هذا الموضوع ويتحدث عنه ، ولهذا الإسناد أشار سيبويه بقوله "هذا باب المسند ولسند إليه وهما ما لا يفني وحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بدا" (٣) . والإفادة مقترنة باستقلال الجملة وعدم احتياجها إلى ما يتمم معناها ، وقد عبر عنها بالمعنى الذي يحسن السكوت عليه

وذهب الزمخشري ومن تابعه إلى أن الكلام يسوي الجملة ، قال . "والكلام هو لركب من كلمتين أسدت إحداهما إلى الأخرى ، وهذا لا يتأتى إلا في اسمين أو في فعل واسم ويسمى الجملة" (٤)

الفارسي ، مسائل معكريات ص ٨١ ويراجع أيضاً الإيضاح العصري ٩١ عبد القاهر الجرجاني

بمقصد ٩٣١ ، دلائل الإعجاز ص ٥ ص ١٥٢ منه

١ ابن جني كتاب النحوي في العربية ص ٢٦ ويراجع أيضاً خصائص ص ١٧١

(٢) سيبويه الكتاب ٢٣١ ويراجع أيضاً برون لقصص ١٢٦٤

(٣) زمخشري لمصل ص ٦ ويراجع أيضاً ابن الحشاش لمرجل ص ٢٧ ، المعكبري الباب في ملل النبلاء

والإعراب - رسالة دكتوراه ص ٢ ، مسائل خلاصية في النحو ص ٣٩ ، ابن يعيث شرح القصص ١٨٦ ، المطري

لمصباح ص ٤١ ، الإسماعيلي باب الإعراب - رسالة ماجستير ص ٦٥ ، ابن منظور النصار مله "كلم"

وقد فرق بينهما صراحة الرصي (ت ٦٨٨هـ) . حيث فصل بينهما وأنكر
 ترادفهما إذ قال . "والفرق بين الجملة والكلام ، أن الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي
 سواء كانت مقصودة لذاتها أم لا . كالجملة التي هي خبر المبتدأ وسائر ما ذكر من
 الجمل . فيخرج المصدر ، وأسماء الفاعل والمفعول والصيغة المشبهة والظرف مع ما
 أسندت إليه . والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصوداً لذاته . فكل كلام جملة
 ولا ينعكس"^(١) وتابعه في الرأي دانه ابن هشام (ت ٧٦١هـ) ، فالكلام عنده هو
 القول المفيد بالقصد . وهو ما دل على معنى يحسن السكوت عليه ، والجملة عبارة
 عن الفعل وفعله والمبتدأ وحيزه وما كان بمنزلة أحدهم . فالكلام عنده أخص من
 الجملة ، والجملة أعم وتشتمل الإفادة وعدمها . قال : "اعلم أن اللفظ المفيد يسمى
 كلاماً وجملة . ويعني بالمفيد ما يحسن السكوت عليه . وإن الجملة أعم من الكلام .
 فكل كلام جملة . ولا ينعكس إلا ترى أن نحو "قم ريد" من قولك (إن قام ريد قام
 عمرو) يسمى جملة ، ولا يسمى كلاماً . لأنه يحسن السكوت عليه وكذا القول في
 جملة الجواب"^(٢) وأضاف في المعنى قوله : "يظهر لك أنهم ليسوا بمترادفين كما
 يتوهمه كثير من الناس وهو ظاهر قول صاحب الفصص فإنه بعد أن فرغ من حد الكلام

^١ رصي شرح الرصي على لكافيه ، مطبعة محققه ، مطبعة انشروى ٣٣٠٩

^٢ الإعراب من قواعد الإعراب ، دار الاصفهاني للطباعة ط الأولى ص ٢٥ ونظر أوضح مسائل دار الأدب
 العربي مصر ط ثانية ص ٤ ، شرح خوارزمي مطبعة ط الثانية ص ٢٧ شرح النسخة بيدريه في
 علم لغة عربية مط الجامعة بغداد ٢٢٩٠١ ، ابن عقيل شرح ابن عقيل على أبيه بن مالك مط الجامعة
 ط ١٤٠١ ، ١٤٠٢ ، سهد بشريف الجرجاني المعرياد مط بحبي ص ٦٩

قال ويسمى جملة والصواب أنها أعم منه إذ شرطه الإفادة بخلافها^(١) . فأشار إلى مصطلح الجملة وبين أن الكلام أحصر منها لا مرادف لها^(٢) وأشار بهاء الدين بن المحسن (ت ٦٩٨هـ) . إلى أن الفرق بين الجملة والكلام ليس في الإفادة وعدمها . بل فرق في الكثرة والقلّة . والكلام عنده أصغر صورة تركيبية مفيدة حاصلة بالإسناد . والجملة نال تلك الصور لتركيبية قال "الفرق بين الكلام والجملة أن لكلام يقال باعتبار لوحدة الحاصلة بالإسناد بين الكلمتين ويسمى لهيئة الاجتماعية وصورة التركيب . وبن الجملة تقال باعتبار كثرة الأجزاء التي يقع فيها التركيب لأن لكل مركب اعتدريد الكثرة والوحدة والكثرة باعتبار أجزائه والوحدة باعتبار هيئته الحاصلة في تلك الكثرة ولأجزاء لكثيرة تسمى مده . والهيئة الاجتماعية الموحدة تسمى صورة"^(٣)

معنى نسب عن كتب لأعرابي طمدي القاهرة ٣٧٤ ٢ ونظر نسيوطي الأشباه ونظائر مطبوع معروف عثمانية ١٦٦ ٢ مطالع سعيدة في شرح عمريده مطبوع برسالة ٨٢ ١ . لاشموسي شرح لاشموسي على الفية ابن مالك مطبوع بحلب ٨١١ السعوي حاشية السعوي على شرح مده لإعراب لابن هشام مطبوع نهضة تونس طثانية ص ٤٨ ٤٩ . نعتار حاشية شيخ حسن نعتار على شرح الأهرية في علم النحو طبعة القاهرة شرفية طثانية ص ١٥٨

^(١) خالف الخعاجي في سر المصاحفة شرح وبهيق الصعدي مطبوع علي صبيح القاهرة ١٩٦٩ . ص ٢٤ نعتار فيما ذهبوا إليه فقال "وليس يجوز أن يشترط في حد كلام كونه مفيداً" وقد ص ٢٨ "إن المتضمنين من أهل النحو تواضعوا في عرفهم على أن سمو الجنس لمفيدة كلاماً دون ما لم يعد لأن ذلك على سبيل تحقيق" وأضاف بعد ص ٣٤ "الكلام لمزيد يرجع كله إلى معنى بخير ونقل نسيوطي في نكت (ص ١٥) عن خعاجي إنكاره تخصيص كلام بالمفيد قال "إنه لا يبين عليه" وبعد ذلك أيضاً في المطالع السعيدة

٨٨١

^(٢) الأشباه ونظائر ١٦٧ ٢ . بكتاش مجموعة نصوص نحوية مع نشرح والحواشي طحجرية ص ١١٨

وقد حاول عدد من الباحثين المحدثين التوفيق بين مصطلح الجملة ومصطلح الكلام . فجمعوا بينهما من حيث دلالتهم على مفهومي الإسناد والإفادة . قال عبد حسن "والكلام أو الجملة هو ما تتركب من كلمتين أو أكثر وله معنى مفيد مستقر"^١ . وأشار إلى مصطلح الجملة الأسند المخرومي وحدها بقوله . "هي وحده الكلام الصغرى . والمركب الذي يحمل في ثناياه فكرة تامة . والذي به يعبر المتكلم عما يندشأ في نفسه من أفكار . وبه تنقل هذه الأفكار إلى السامع أو المخاطب"^٢ وهكذا نجد فريقا من النحاة ممن يجعل مصطلح الجملة مرادفا لمصطلح الكلام . وفريق حاول الفصل بينهما ابتداءً مما بينهما من فرق في العموم والخصوص أو فرق في الكثرة والقلّة . والقول عندي هو قصد المتكلم بالجملة أو الكلام إفادة السامع أو المخاطب ما ينبغي . فلا فرق بينهما . والإفادة هي الغرض الأساس في توصيل المعنى المطلوب عند تأليف الكلمات وحسن تأديتها للمعاني المنشودة

نحو نوافي دار معارف بمصر ١٥١

^١ في نحو عربي - نقد وتوجيه لطبعة المصرية طأوى ص ٣٦-٣٧ وانظر الكلام عن الجملة في نحو العربي قواعد ومطابق مط الحلي طأوى ص ٨٣ أمين علي السيد في علم نحو مط دار المعارف بمصر ١٦٩ . عبده انراجحي النحو العربي والدرس الحديث مط ميممة ص ١١٠ عبد الرحمن محمد أيوب دراسات مدية في نحو العربي مط مخيم ١٢٥١ . مصطفى جمال ندين بحث النحوي عند الأصويين دار رشيد للنشر ص ٢٤٣ وفي عهد الفصح لدجني في الجملة النحوية مكتبة نعلج ص ٣٨

أقسام الجملة العربية .

من خلال التعريفات التي ساقها لنحاة للجملة ، ومن خلال ما فيها من مفهوم الإسناد ، ومفهوم لإفادة ، نرى أن الوجه الأسلم في تقسيمها هو أن نركب إلى مفهوم الإسناد الذي يخرج الجملة العربية إلى جزئين أساسيين هما : المسند والمسند إليه ، هم الجزءان اللذان يتألف منهما التركيب المفيد . فلا يكون هذا الإسناد إلا في اسمين أو في فعل واسم وإلى هذا الإسناد أشار سيبويه وتبعه النحاة ، إذ قل " هذا باب المسند والمسند إليه وهم ما لا يغني واحد منهما عن الآخر ، ولا يجد المتكلم معه بداً فمن ذلك الاسم لمبتدأ والمبني عليه - أراد الخبر - وهو قولك عبد الله أخوك ، وهذا أخوك . ومثل ذلك يذهب عندنا ، فلا بد للعامل من الاسم ، كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء " .

وتتبع للإسناد ثمة لنحاة نوعين للجملة العربية . لتحديد والتمييز بينهما على أساس اختلافهما في طبيعة المسند وطبيعة الإسناد . فالمسند في الجملة الإسمية ، اسم أو ما يجري مجراه ، وفي الجملة الفعلية يكون المسند فعلاً أسند إلى اسم فاعل ، ويكون جزءاً من أجزاء الفعل الذي أسند إليه بخلاف الإسمية التي قد تسند إلى اسم أو فعل ، ولم يكن المسند إليه مع المسند كالجزء لواحد ، ويقدر فيهما الاتصال ومن هذه الظاهرة في تركيب الجملة العربية ، ظهر الاختلاف في تقدم الخبر

الكتاب ٢٣١ ونظر يصح المقتضب ١٢٦٤ الإيضاح بعددي ٦١-٢ ، مسائل نمسكريات ص ٨١ .
كتب سمع في العربية دار الكتب الثقافية تكويف ص ٢٦ ، المرجع ص ٢٧ ، شرح المعص ٢٠١
شرح الواحية ص ١٢٥ ، وتسهيل فوائد ص ٣ ، شرح انرصي الطبعة المحققة ٣١١ ، نكت السيوطي رسالة
ماجستير ص ٩-١٢

(ابن السراج) قسماً مستقلاً بنفسه لا يدخر في حيز الجملة الإسمية أو الجملة الفعلية، إنما يكون مختلفاً عنهم، قال "فأما قولهم زيد في الدار، والقفل في اليوم، فهو كلام مؤلف من اسم وحرف، وليس هو على حد قولك إن زيداً منطلق، ولكنه من خبره العن والاسم أو الاسم والاسم ألا ترى أن قولك في الدار ليس زيد، ولا لقفل في اليوم، ولم يكونا إياهم، كان الكلام على غير هذا لظاهر، ويحتاج إلى ما يربطه بما قبله ويعلقه، وأن يخلو ما يعلقه به من أن يكون اسماً، أو فعلاً وكلاهما جائز غير ممتنع تقديره، وإذا كان كذلك، كان داخلاً في جملة ما ذكرناه - أركان الاسم أو الفعل - وقد جمع أبو بكر - ابن السراج - هذا التأليف في بعض كتبه - قسم برأسه وذلك مذهب حسن^١

وقد استبعد سيبويه ومن تبعه، أن يكون الظرف قسمياً للإسمية والفعلية، وذلك أن ناصب الظرف محذوف تقديره مستقراً أو مستقر، وهذا الناصب المحذوف كان لحبر في الأصل، لكنه حذف، فصار هو الحبر، وباب من باب المحذوف وانتقل الضمير الذي في مستقر أو استقر إليه فاحتماه وتصمته وصار يرتفع به كما كان يرتفع باسم الفاعل أو الفعل قل سيبويه "ولكن قولك هو حلمك وهو قدامك وأمامك وهو نحتك وقبالتك وما أشبه ذلك ومن ذلك قولك أيضاً: هو ناحية من الدار، وهو ناحية الدار، وهو ناحيتك وهو نحوك، وهو مكاب صالح

^١ ابن السراج لعسكريات ص ٨١ نظرايف برماني معاني الحروف مطبوع العالم العربي ص ١٦٩، أبو نبركات الألبيري سراج عربية مطبوع بريد ص ٣٢ لاصاف ٢٤٧٠١، ابن بابعد شرح المقدمة لمحبيه مطبعة العصرية نكويث ١٤٢١، شرح بعض ٨٨١ و ٥٢/٣، مكتب السيوطي ص ٢٠، علي عبود السامي المردي وكديه توضيح مقاصد الألفية - رساله دكتوراه ص ١٣٥

وداره ذات اليمين ، وشرقي كذا^١ ، وأصاف "فهذا كله انتصب على ما هو فيه وهو غيره ، وصار بمنزلة المبون الذي يعمل فيما بعده نحو العشرين ، وبحو قوله هو حير منك عملاً ، فصار وهو خلفك ، وزيد خلفك بمنزله ذلك والعمل في خلف الذي هو موضع له والذي هو في موضع خبره ، كما أنك إذا قلت ، عبد الله أخوك فالآخر قد رفعه الأول وعمل فيه ، وبه استغنى الكلام وهو منفصل منه"^٢ . فمن قدر الاسم فعنده الأصل في الخبر الأفراد . ومن قدر الفعل فعنده هو الأصل في العمل والخلاف في تقدير الناصب - كما يظهر - إنما هو محصور في الأولوية ، وأما أصل جوار الأمرين فمنعق عليه

ودهب الكوفيون إلى أن الظرف منصوب على الخلاف وهو عامر معنوي عندهم . فالناصب أمر معنوي في قولك زيد عندك ، وذهبت طائفة إلى أنه منصوب بفعل محذوف غير مطلوب ولا مفدر ، بل حذف الفعل واكتفي بالظرف منه وبقي منصوب بعد حذف الفعل لفظاً وتقديرًا على ما كان عليه من قبل حذف الفعل لفظاً وقد أخذ به أبو العباس ثعلب الكوفي (ت ٢٩١هـ)^٣

وفي حديث أبي علي الفارسي عن جملة الخبر ، ما يشير إلى أنه يعد الشرط قسمًا مستقلاً حيث وقف على الجملة الشرطية ، وهي التركيب المبني على تألف

كتاب ١ ٤٠٤-٤٠٦ نظر ياف لإصاف مسانه ٦ ، ٢٩ ، شرح البرقي ط محققه ١ ٢٤٣ ٢٤٤ ، المعنى

ط مدني ٢ ٤٤٧ شرح النسخة بديرية ١ ٣٧٢ ، الأشبه والنظائر ١ ٢٣٦

٢ أبو بركات الأميري رسائل لابن الأثيري "مع الأدب" مطبوعة الجامعة السورية ١١٦ لإصاف مسألة ٩ ،

شرح مقص ١ ٩٠ ، المعنى ط مدني ٢ ٤٣٣ ، الأشبه والنظائر ١ ٢٣٦ ، انصاف حاشية الصبار على شرح

الاشموني لأبيه ابن مالك مطبعة الاستقامة ١٩٣١

جملر بعلاقة إسددية مركبة بحصر مئها لإفدة ، كم تؤديها لجملة الإسمية ولفعلية إد قال "ألا ترى أن لعمر والفاعل في الشرط لا يستغني بهم ، ولا يخلو من أن تصم الجملة التي هي الخبر إليه ولهد حسن أن تعمل جملة لشرط مع الحرف الداخ علىها في الجراء ، وكذلك القسم لا يكون كلاماً مستقلاً دون أن تصم إليه القسم عليه والمقسم"

فاستقلال الكلام عده يتم بتآلف الجملة لأولى مع الجملة الثانية بعلاقة ومصاحبة . ليكون من مجموع لجملتين . لجملة الشرطية لا في واحدة دور الأخرى وأخذ برأيه ابن جني إد قال "إن العرب قد أجرت كل وحدة من جملتي لشرط وجوابه مجرى لمعد لأن من شرط الجملة أن تكون مستقلة بنفسها قائمة برأسها . وهتن الجملتن لا تستغني إحد هم عن أحتها ، بل كل واحدة منهم معتقرة إلى التي تجورها . فجرت لذلك مجرى المعردين للدين هم ركنا الجملة وقومها . فلدلك فارقت جملة الشرط وجوابه مجري أحكام الجمل"

فالجمل الأولى فيها تقوم مقام كلمة معدة قد تألفت مع كلمة مفردة وهي م تقوم به الجملة الثانية . فلصاحبة بين الجملتين وتآلفهما أوجد علاقة شبيهة بالعلاقة الحاصلة بين المبتدأ والخبر . فهي كالمبتدأ الذي لا بد له من الخبر ولا يفيد

مسانن العسكرية ص ٩٣ نظر ايضاً للإيضاح لعمدي ٤٣١ ، مقتصد ٢٧٣٠٩ ، بطرري ، مصباح في علم النحو دار نظبعة القومية مصر ، ص ٤١ شرح لمعص ٨٨١٩ ، لباب الإعراب ص ٦٥ شرح الرضي ط محققه ٢٦٨١٩

٢ نظر كلام ابن جني في لأشده والنظائر ١٦٧٢ ورجع ايضاً مقتصد ٢٨٦١ شرح لمعص ١٥٦٨ ، حاشيه لعمار ص ٢١ ، في النحو العربي مقد ووجيه ص ٥٧ المبحث بدوي عند الأمويين ص ٢٥٦

أحدهما إلا مع الآخر قال الإمام الجرجاني فيها "واعلم أن سبيل الجملتين في هذا وجعلهما بمجموعهما بمنزلة الجملة الواحدة سبيل الجزئين تعقد منهما الجملة ثم تجتمع المجموع خبراً أو صفة أو حالا ، فكما يكون الخبر والصفة والحال لا محالة في مجموع الجزئين لا في أحدهما كذلك يكون الشرط في مجموع الجملتين لا في أحدهما"^{١١}

وقد أكرر عدد من لنحة أن تكون الجملة الشرطية قسيما للإسمية والفعلية ، باعتبار أن الإفادة التي هي مقرونة باستقلال الجملة وعدم احتياجها إلى ما يتم معناها في كل من جملة الشرط أو جملة لجواب معدومة إلا بهما معا . وأنها ليست إلا جملة مفيدة بقيد مخصوص لا تخرجها من كونها جملة فعلية . كما اعتبرت لجملة نظرفية هي اختصار للجملة الفعلية ، قال أبو البركات الأنباري : "إن قيل على كم ضرباً تنقسم الجملة قيل على ضربين جملة إسمية وجملة فعلية ، فأما الجملة الإسمية فما كان الجزء الأول منها ، إما فذلك نحو ريد أبوه مطلق فزيد مبتدأ أول وأبوه مبتدأ ثان وخبره خبر عن المبتدأ الأول . وأم الجملة الفعلية فما كان الجزء الأول منها فعلا وذلك نحو زيد ذهب أبوه ، وعمرو أن تكرمه يكرمك ، وما أشبه ذلك"^{١٢} . وقال ابن الحاجب "الجملة وهي على قسمين فعلية وهي المركبة من الفعل لفظاً أو معنى وفاعله مثل ضرب ريد ، وإن تكرمني أكرمك وهيئات زيد وقثم الزيدان وفي الدار زيد . وإسمية وهي المركبة من المبتدأ والخبر أو من اسم الحرف

دلائل الاعجاز ص ١٦٩ ونظر أيضا ابن قيم الجوزية بدائع نواتد ١ ٥١١ علاقة بين جمعي الشرط

علاقة سببية ، أي حصول الجملة ثنائية يعتمد على حصول الأولى

" اسرار نغريه ص ٣٢ ونظر السكاكي معناه العلوم مع الحلبي ط ١٥٨ ، ١٠٥ ، ٢٠٨ منه

العدم وحبره نحو زيد قائم وإن ريداً قائم^١

وهكذا توكرت نظرة الدعاة على صلاحية وقوع المفرد ركن في تأليف الجملة فلاسم يصلح أن يقع مسنداً ومسنداً إليه ، وهو ما دل على معنى في نفسه دلالة مجردة من الرمز . وما لا يصلح إلا أن يكون مسنداً فقط "الفعل" ، وهو ما دل على معنى في نفسه دلالة مقترنة برمز . وما لا يصلح للوقوع مسنداً ولا مسنداً إليه "الحرف" وهو ما دل على معنى في غيره .

أم المحدثون فمظروا إلى مستويات التركيب في العربية التي تقوم على طبيعة الإسناد . والعلاقات الإسنادية ، فتدبوا الكلمة بحال تركيبها . وتنوع الجملة تبعاً لسوء أحوال المفردات التي تتألف منها ، وما يطرأ على الجملة من اختلاف لعني والمدسات السياقية ، باعتبارها ظواهر لا تبدو إلا في التركيب الحاصل فيها . ومستويات التركيب في الجملة العربية تضم جملاً بسيطة . تقوم على طبيعة الإسناد ، وجملاً بسيطة لا أثر للإسناد فيها ، وجملاً مركبة تتعدد وتنوع لعلاقات الإسنادية فيها كالجمل الشرطية ، وكلها مركبات تقوم الفائدة بها ويحس السكوت عليها ، فلم تقتصر عنايتهم على شكل الجملة وأسلوب ارتباطها ببقية الكلام . وقد

^١ الكافية دار الطبعة القاهرة استنبول ص ٣٩ وانظر تسهيل ص ٤٨ ، معني طمدي ٣٧٦ ، ٢ ، لأعراب عن قواعد لأعراب ص ٣٥ ، حاشية الجرجاني على مطبوع النعماني مط محمد كامل استنبول ص ١٨٣ ، الجمع ١٣١ ص ٩٦ منه انطالع السبعة ٩٥، ٩٦ ٢٥٩ منه ، حاشية الشواي ، ص ١٤٨ ١٥١ الأصمعي شرح بكافية ، الطبعة القاهرة استنبول ص ٧٧ ، الدميطي شكاة بفتحيه . رساله ماجستير ، ص ١٢٤ ، الكروبي ، شرح نسيخ حسن الكروبي على متن الأجرومية ، مط محمد علي صبيح - القاهرة ص ١٧١

أشار لمخرومي إلى تقسيم الجملة بقوله "ينبغي أن يبنى تقسيم الجملة على أساس آخر ينسجم مع طبيعة اللغة ، ويستند إلى ملاحظة المسند لا إلى المسند إليه ، كما فعلوا ، لأن أهمية الخبر أو الحديث إنما تقوم على ما يؤديه المسند من وظيفة ، وعلى ما للمسند من دلالة"^(١) . وقد اعتبر مصطفى جمال الدين تقسيم النحاة الأوائل للجملة العربية ، راجع للأساس الشكلي في التمييز بين الجملة الإسمية والجملة الفعلية ، لا علاقة له بالمدلول التركيبي لها ، فالجملة المصدرة بالاسم إسمية ، والجملة المصدرة بالفعل فعلية ، وإلى هذه الشكلية أشار عبد الرحمن محمد أيوب بقوله "الجملة الفعلية عند النحاة هي الجملة التي صدرت بفعل وقد كان من واجب النحاة ، وقد اتخذوا تقدم الفعل المسند على الاسم لمسند إليه أساساً للحكم على نوع الجملة ، أن يتحدوا مع الأساس في القول بأنواع أخرى من الجمل ، كما تقدم الفعل المسند على الاسم المسند إليه يتقدم كذلك الوصف المسند والجار والمجرور المسند والظرف المسند على المسند إليه"^(٢) . وإلى مدلول الجملة التركيبية أشار المحدثون إلى ما يعبر التركيب فيها عن فكرة عامة معيدة يحسن السكوت عليها، وإلى ما لا يعبر التركيب فيها عن فكرة عامة معيدة ، ففي الأولى هيئة

في النحو العربي قواعد ونظريات ص ٦٨ وانظر تمام حسن اللغة العربية معناه ومبناها مطبع الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ص ١٦ ، ص ٨٦ ، فخر الدين قباوه إعراب الجمع والأشياء الجسم منشورات دار الآفاق الحديدة بيروت ط ٢ ثلثة ص ١٨ ، فاض مصطفى السقاقي أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة المطبعة النعانية القاهرة ص ١٥٩ وما بعده

^(١) عبد الرحمن محمد أيوب دراسات نقدية في النحو العربي مطبعة مخيمر ، ١٩٥٧ م ٢٣٦ ، وانظر بحث المحوي عند الأصويين ص ٢٤٨ ٢٤٩

تركيبية تامة ، وفي الثانية هيئة تركيبية ناقصة ، كما في قولك السيارة مسرعة ،
وقولك السيارة المسرعة ، ومرد ذلك بحسب نقصان لعندة وتميمهم عندهم
لقد تناول الوحدة الأوائل الأقسام الثلاثة - الاسم والفعل والحرف - على
أسس نظرية العامل ، لذا كانت لأسماء هي التي تتحمل المعاني الإعرابية ، وكس
هتمامهم منصباً عليها لأنها معمولات يبدو أثر العامل فيها واضحاً
أما المحدثون . فذهبوا إلى أن أهمية الحديث تقوم على ما يؤديه المسند من
وظائف ودلالات في الجملة تخرج إلى المعاني والأغراض المطلوبة منها وفي تقديره أنه
لا يمكن إغفال أهمية كل من مسند والمسند إليه في الجملة وذلك لأن المسند والمسند
إليه بمفرده لا يفيد شيئاً . و لإفادة تحصل بهما معاً ، فيتم الكلام ويحسن به تأدية
المعاني والأغراض المنشودة

الفصل الأول

أحكام الجملة الوصفية

- تعريف الصفة
- العامر في الصفة
- الموصوف لفكرة
- الجملة الخبرية
- الصمير لربط
- واو اللصوق
- لبداء والصعة
- من وما بكرتان موصوفتان
- رُبَّ والصعة
- الإضافة والصعة
- الفصل بين الصفة والموصوف
- حذف الموصوف

حدّ الصفة

مصطلح الصفة أو النعت وإن كان لشيء واحد إلا أن بعض النحويين يرى أن فيهما عموماً وخصوصاً . فالنعتُ عندهم ما كان لشيء خاص ويكون بالحلية . والصفة عندهم ما لم يكن لشيء على بعض احوال الذات وتكون بالأفعال . وقيل النعتُ لا يطلق إلا على ما جار عليه التغيّر والتبدّل ، والصفة تُطلق على ما جار عليه التغيّر والتبدّل وعلى ما لم يجر

وقيل النعتُ مصطلحٌ كوفي وتسمية أطلقها المرء (ت ٢٠٧هـ) وتبعه الكوفيون وأغلب المتأخرين . والبصريون يسمونه الصفة . ونُقل عن أبي حيان (ت ٧٤٥هـ) قوله . "والتعبير بالنعت اصطلاح الكوفيين وربما قاله البصريون ، والأكثر عندهم الوصف والصفة" ^(١) إلا أننا نرى أن لصفة أو النعت كليهما مصطلح بصري ذكرهما سيبويه شيخ البصريين ، وقد استعمل مصطلح النعت في صدر باب الفواع ، قل "هد باب مجرى النعت على المعنوت والشريك على الشريك والبدل على المُبدل منه" ^(٢) .

شرح بعض ٤٧/٣ ، السخاوي . بعض في شرح لمعل رسالة نكحور ٥ ص ٩٤٦ شرح اللامحة بدرية ٢١٧/٢ حاشية انصب ٥٨/٣ وقد ذكر لاصمغدي في شرح نكافية (ص ١٣٤) نعتي بين صفة والنعت . قد - قيل ما نترك بين النعت و صفة قلت - مذهب بعض أهلنا من أن لا يفرق بينهما يعبر بهما عن احوال انشيء فيستعمل كل واحد منهما حيث يستعمل الآخر

" نهج ١١٦/٢ ، نكح ص ٩٩٢ أحمد مصيف الجنابي دراسات النعوية والنحوية في مصر منذ نشأتها حتى نهاية القرن الرابع الهجري دار نشرات ، القاهرة ص ٣٧٧ ، سوفي صيف المدارس النحوية ، دار المعارف ص ٢٠٢ ، وذكر صي عيون سدهي في رسالته لسكتوراه "الردي وكتابه توضيح مقاصد الألفية" ص ١٥٠ قول برني "فانعت اصطلاح البصريين ، والصفة هو اصطلاح الكوفيين"

منه ^(١)، وإن شاع استعمال النعت عند الكوفيين ويبدو من كلامه أنه لم يضع له حداً مستقلاً ومميزاً وأول من ذهب في تعريف الصفة بصورة مستقلة ابن السراج (ت ٣١٦هـ) قال - "كر ما فرق بين موصوفين مشتركين في اللفظ" ^(٢) وذهب طائفة من الدعاة في تعريفها - "الاسم الدال على بعض أحوال الدات" ^(٣)، وقيل - "تبع يدل على معنى في متنوعه مطلقاً" ^(٤)، وأرادوا بالإطلاق، الدلالة المطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة من المواد وبالتالي، الاسم أو ما هو في تقديره من ظرف أو مجرور أو جملة وقيل في تعريفها أيضاً - "التبع المقصود بالاشمقاق وضعاً أو مأويلاً" ^(٥) ومن مجمل التعريفات ارتضياً أن يكون تعريف الصفة - أنها البنية المفردة أو المركبة الدالة على معنى لتشمل الوصف بأنواعه المفرد والجملة وشبه الجملة

- كتاب ٤٢١١، أبيض ٤٢٨، ٤٢٩، وقاربه مع نوء في معاني القرن ١١٢١، ١٩٨، ١٤٥٢.
- ^٢ ابن السراج الاصول في النحو مطبوع مطبعة الأعظمي بغداد ٢٢/٣ ص ٣٠ منه وهدف بن جني (في كتابه تلمع في العربية دار مكتب الثقافية بكويت ص ٨٢) يفهم أن يوصف لفظ يتبع لاسم الموصوف تجديده به وبخصيص مصر به مثل اسمه يذكر معنى في الموصوف أو في شيء من سببه.
- ^٣ شرح لفصل ٤٦/٣ ص ٤٧، لفصل ص ٩٤٦، المطري، مصباح في علم النحو دار لطباعة قومية مصر ط اول ص ١٣٦، شريف الجرجاني تعريفات مطبوع مصر ص ١١٦، ص ٢١٦-٢١٧.
- ^٤ ابن الحاجب شرح الوافية نظم لكافية مطبوع الآداب نجف ص ٢٥٦ الاسعدي باب الاعراب رسالة حاجي - ص ٤٧، ابن عصور مغرب مطبوع ٢١٩، ٢١٩، شرح جمل الزجاجي دار مكتب - الموص - ١٩٣١.
- ^٥ بن مالك سهرنغوند در الكتاب العربي القاهرة ص ١٦٧ شرح الرضي ط استانه ١٢٩٢هـ ٣٠٣١، ابن هشام شرح شعور بذهب مطبوع مصر ص ٤٣٢ أوصح المسالك دار الادب العربي ط ثابته ص ١٩٤، الحامي الفوائد لصياغته ٣٣/٢، السيوطي، المطابع السعيدة في شرح تعريف مطبوع برسالة ٢١١٢، يكتاش مجموعة انتون النحوية مع الشروح والنحوشي، عن إظهار البركوي ص ١٤١

العامل في الصفة

ذهبت جماعة من النحاة وعلى رأسهم سيبويه ، أن العامل في لصفة هو عامل لفظي ، ومعنى ذلك أن العامل في الصفة هو العامل في الموصوف ، وأن سبب إجراء الصفة على الموصوف هو كون الصفة من تمام الموصوف وأنهما كالاسم الواحد ، وذلك حين مع أن يُجمع بين وصيين للاسمين إذ اتفق إعرابهما واختلف عملاهما نحو جاء ريدٌ وهذا عمرو العاقلان^١

وذهب الأخفش (ت ٢١٥هـ) ومن تابعه ، أن العامل في الوصف معنوي وهو كونه صفة لرفوع أوجب له الرفع ، وهو كونه صفة لمنصوب أوجب له النصب وهو كونه صفة لمجرور أوجب له الجر أي إن لوصف يجري على ما قبله وليس معه لفظ عمل فيه ، إنما يعمل فيه أنه صفة ، كما أن المبتدأ يرفعه الابتداء وبتعية لصفة للموصوف لرفوع رفعتها ، وبتعية لصفة للموصوف المنصوب والمجرور نصبتها وجرتها^٢ فالفعل العامل في الموصوف لا يعمل في صفته ، والصفة لازمة للموصوف

الكتاب ٦٠/٢ وفي ٤٢١١ قال سيبويه "فأما نعت ندي جرى على نعت فقولك مررت برجل ظريف قبل نعت النعت مجرور" مثل المصوب لأنهما كالاسم الواحد" وقال البردي المتنبه ٤ ٣٦٥ "نعت نعت يرتفع بها يرتفع به لنعوت" فإنه قلت جاءني ريد نظريف ، كان العامل فيه جاءني ، وإن قلت رأيته ريداً الظريف ، كان العامل فيه رأيته ، وإن قلت مررت بريد نظريف كان العامل فيه انبأ ، ونظر ذلك معصلاً في سرر نعريه ص ١١٦ ، لإيضاح ٤٧١ ، بر الخشاش المرجل مشوراب دار الحكمة دمشق ص ١١٥ ، شرح المعص ٥٥/٣

^١ معصية في صباح ص ١٢٤ ، شرح جمل الزجاجي ٢١٥.١ شرح الرضي ط ستاه ٢٢١ ، لأخيه ونظائر ٢٤٥١ ، محمد خير لحنوني صوب النحو نعري مطا الشرقي حسب ص ١٢٠ ، ١٧٩ ، طارق هيد عون نجدي ابن الحاجب نحوي أثره ومذهبه ، مطا أسعد ، بعدان ص ٢١٣ وذكر تعكيري في إملاء ما من به لرحمن مطا الحسيني مصر ٥.١ في توجيه قوله تعالى "الرحمن الرحيم" "وجرهما على نعت ، وبعامل في الصفة هو بعامل في الموصوف وقد لاحظنا العامل فيها معنوي وهو كونه تبعاً"

فعل وجود الفعل العامل وبعده ، فلا تأثير للمعل فيهما ، وإنما التأثير فيه للاسم الموصوف إذ بسببه يرفع ويصحب ، وإن لم يجر أن تكون الأسماء عوامل في الحقيقة وقد أشار ابن عسكور (ت ٦٦٩هـ) إلى أن العامل في الصفة إنما هي التابع للموصوف لا العنصر في الموصوف وذلك لأن في بعض حوال الصفات ما لا يصح دخول العامل عليه . وإنما هو التابع له في اللفظ أو على المعنى

ودخل علي بن مسعود الفرعاني صاحب المستوفي في النحو أن يوفق بين ما ذهب إليه سيبويه ومن تابعه ، وبين ما ذهب إليه الأخفش ومن تابعه ، وارتضى العنصر اللفظي من قول سيبويه والعامل المعنوي من قول الأخفش فكلاهما سبب جائز عنده . إذ قال "وإنما صحيح أن وقوع كل واحد من هذه النواحي تبعاً للاسم قبله هو سبب لما يستحقه من الإعراب ، لكن من حيث أنه يهيئ الاسم لقبوله ، لا من حيث أنه فعل له فيه . وأيضاً العنصر في المتنوع هو سبب لما يستحقه التابع من الإعراب . لكن من جهة كونه فعلاً وبعده عمله في الأول وبشرط أن يكون هذا الثاني جارياً عليه فقد عرفت أن كل واحد من السببين المذكورين هو علة لهذا النحو من الإعراب . أعني الذي على سبيل الاتباع ، لكن أحدهما علة فاعلة ، والآخر علة مهيئة وإن قد اختلف الجهتان فكل واحد منهما له حظ في العمل فقد وضح أن كل واحد من

شرح جمل مرجحي ٢١٥ ١ وقد عرف انشريف بجر جسي العنصر معنوي في كتابه بتعريفات ص ١٥٠ بقوله "هو الذي لا يكون ليس فيه حظ وإف هو معنى يعرف بالقلب" ونقل سيوطي في الأشباه والنظائر ٩٣ ٢ ما نصه "تبعه الصفة لموصوفها في الإعراب ثلاثة أقسام ما ينبع موصوف على لفظه لا غير وهو كل معرب ليس له موضع من الإعراب يحذف لفظه . وما ينبع موصوف على محله لا غير وهو جميع المبيات نقي أو عدت في شبه الحروف كالأشارة والهمز والمركب من الأعداد وما لا ينصرف في النجر ، وما يجوز أن يبعثه على لفظه وعلى محله وهو أربعة أنواع اسم لا ، وسماني ، وما صيغ اليه المصغر واسم عامل"

الشيخين قد أصاب في قوله أو كذا^١

ونذهبت طائفته ثالثة من البحة - ذكرها الرضي (ت ٦٨٨هـ) - إلى أن العامل عندهم هو عامس مقدر من لفظ لأول . ومن جنس عامل الموصوف . وبه الوقف على الموصوف وابتداء الكلام . ويكون التقدير عاملا من لفظ عامس الموصوف ومن جنسه عمل في لصفه . ونكور به جملة ثانية . والجملة مستقلة . فوجب أن يوقف ويبدا بالصفة . ويقدر أيضاً عامس من لفظ عامل الموصوف وهكذا متى أولي العامل الصفة قُدر بينهما موصوف . ومتى استقل العامل بموصوف قُدر مع الصفة عامل آخر . وهذا محال . ولا يجوز الوقف على الموصوف دون الصفة^٢ وعليه . فمن نظر إلى الشكل أحد بالرأي الأول الذي طرحه سيبويه ومن تبعه . ومن نظر إلى المعنى أخذ بالرأي الثاني الذي صرح به الأحفش ومن تابعه

مستوفي في النحو - رساله دكتور ٥ - ص ٣٧٥ وانظر أيضا كتاب نسيوطي ص ٩٥٨

^١ شرح الرضي ط استانبول ٢٢١ وانظره مع تفصيلات الأراء الأخرى في اقرح النسيوطي دائرة المعارف

عثمانية ط ثنيه ص ٧١ هـ مع نهو مع ١١٥٢ حاشية المبان ٥٩/٣ . ابن الحاجب المحوي ص ٢١٣

وقال ابن السيد في الحل ص ١٠٦ انصب لا يقدر تدبير جملة أخرى ولا يقدر معه رعاية العامل^٣

الموصوف النكرة

الموصوف الذي وقعت صفته جملة وجب أن يكون نكرة كي يوافق الجملة التي تناسه من حيث يصح تأويلها بالنكرة ، لأن النكرة لا تكون صفة للمعرفة لـ بينهما من الحائفة ، وذلك لأنها تدل على العموم ، فهي كالجمع والمعرفة تدل على الاختصاص فهي كلواحد ، فكما لا يوصف الواحد بالجمع ولا الجمع بالواحد ، فكذلك لا توصف المعرفة بالنكرة ، ولا النكرة بالمعرفة وأن أسباب التعريف التي لا تخلو معرفة منها معدومة فيها والأصل التنكير . والتعريف أمر حدث بعد الأصل ، لأن الشيء يكون مجهولاً ثم يعرف ، ولولا أن الجمل نكرات لم يكن للمخاطب فيها فائدة لأن م يعرف لا يستعد فل سيبويه "الموصوف بالنكرة لا يكون إلا نكرة" وابعه لنحة أن الجمل نكرات فتوصف كل واحدة منها الأسماء النكرات . قل ابن جني "والمعرفة توصف بالمعرفة ، والنكرة توصف بالنكرة ، ولا توصف معرفة بنكرة ، ولا نكرة بمعرفة" .^١ لأن المعرفة اختصاص والنكرة شمول ، والصفة في المعنى هي الموصوف ، يستحيل لشيء الواحد أن يكون شائعاً مخصوصاً إلا أن ذلك يفترق عندهم في "أل الجندسية" الداحلة على الموصوف بالجملة ،

^١ كتاب ٢٢٩، ٢ ايضاً ٣٦١، ١ . المقنص ٤ ٢٩٤ . لاصوب ٢ ٣٠

^٢ ابن جني ، تلمع في العربية ص ٨٢ . ونظر بن بابشاد ، شرح المقدمة المحسنة ٤١٦، ٢ ، عبد القاهر انجرجاني المقصد في شرح الايضاح ٢ ٩٩١ . ٩١٠ . ابن السيد البطيوسي ، اساس والأجوبة - رسالة دكتوراه ص ٣٠٩ ، الحد في اصلاح بخل من كتاب باجمم ص ١١٣ . اسرار عربية ص ١١٥ ، الفصل ص ٩٥٦ . باب الإمراء ص ٤٧٠ ، شرح الرضي ط الأسماء ١ ٣٣٥ ، بن هشام ، المعنى ط ص ١٣١/٢ خلد الأرمري ، شرح نصريح ٢ ١١١ . الاشبه والمظاهر ١ ١٤٨ ، حاشية المصباح ٣/٦٥

وخرج الموصوف أنه منكر لفظاً ومعنى عند حلوله من "أل" وأن الموصوف منكر معنى لا لفظ عند دخول "أل" عليه واعتبر نكرة له في معناه من التكثير عند الجمهور ومنعه من التكثير بعضهم

فهم بعد أن فرروا أن الجمل بعد النكرات المحضة صفات ، وبعد المعارف المحضة أحوال ، كانت "أل" الداخلة على لموصوف دلالة عقبة أمامهم بدخول شيء من خصائص التعريف على الموصوف لنكرة مما أكسبه شيئاً من التخصيص وتقليل الشروع والإبهام لأن اللام في أصل الوضع لواحد معين ، ثم قد تستعمل بلا إشارة إلى معين وذلك خلاف وضعه ' " أي إن المعارف بلام الجنس لا يدل على تعيين الذات فكأنه لا تعريف فيه ، والتعريف غير مقصود قصده ، وإنما هو لفظي ، وإن الموصوف نكرة في المعنى .

ومن هنا خرج قوله تعالى ﴿ كَمْشَ لَجْمَارٍ يَحْمِلُ أَشْهَارًا ﴾^١ ، إن المراد

(اللام) بجنسية هي لام بحقيقة ضمن فرد غير معين في جنسه وإن لام تعريف هي اللام التي تدل على فرد وتخصصه يرجع شرح بعض ١٩/٩ ، ابن الحاجب ، تكافيه ص ٣٩ مجموعة انشود ، نحوي ص ٣٩ ، شريف الجرجاني ، نحاشيه على مطوب نفقاري ص ١٧٦ لغواضد ٨٠٢ ، نشواني ، نحاشيه على مقدمة لإعراب ص ١٢٥ حسر جليبي ، نحاشيه على مطوب ص ٢٣٢ ، عمار محمد سعد ، نشوب في كتاب سيبويه ، رسالة ماجستير ص ١٩ تمام حسار اللغة العربية ومعناها ومبناها ص ٢١٢ عند سلام هارون ، الأساليب الإنشائية في النحو العربي ص ٩٥ ، فاضل مصطفى ، أقسام الكلام العربي ص ٦١ ، وري النري في النحوي الثاني ص ٢١٧ ط الموصل ، إن "الفرق بينهما أن يعرف بـ"أل" المذكورة "لام التعريف" موضوع بالحقيقة بقيد حضورها في الدهن ، وسم الجنس النكرة موضوع بطبق الحقيقة لا باعتبار قيد ولا شك في ، الحقيقة باعتبار حضورها في الدهن أخص من مطلق حقيقة

^١ سورة نجمه من الآية ٥

بالحمز الجنسي ، وذو التعريف الجنسي يقرب في المعنى من المكرة . فتحتمل جملة
 "يحمل أسفراً" وجهين . أحدهما - الحالية - لأن (الحمز) بلغة المعرفة والثاني
 الصفة . لأنه كالمكرة في المعنى وذلك أن المعرفة بـ"أل" الجنسية لفظه معرفة
 ومعناه نكرة . ويقر عن أبي حيان الأندلسي "ولا يبعث بالجملة المعرفة بأل
 الجنسية خلافاً لما أجاز ذلك"^١ . فمما نظر إلى المعنى فإن المراد به الجنس لا حمز
 بعينه . وما بينهما من فرق في العموم والخصوص^٢

أما قوله تعالى ﴿وَأَيُّهُمْ كَلِمٌ تَسْلُحُ مَعَهُ لَهَا زَكَاةٌ﴾ فإن جملة "تسلح"
 تصلح عندهم أن تكون صفة ، وأن تكون حالاً . ومما جاء في شعر قول الشاعر^٣
 ولقد أمر على اللئيم يستني
 فمضيت ثقت قلت لا يعنيني
 فإن جملة "يستني" تصلح أن تكون صفة ، كما تصلح أن تكون حالا وقد رجح

شرح انصريح ١١١/٢ انظر فيما يرد في كتابه توضيح مقاصد الألفية رسالة دكتوراه ص ١٩٢
^١ أبو جعفر الدحاس - إعراب العمال ٤٢٧/٣ ، لباب الإعراب ص ٤٦١ ، أوضح مسالك ص ١٩٦ - بر هشام
 شرح شعور الذهب ص ١٣ ، الإعراب عن قواعد الإعراب ص ٥٠ ، مفاتيح اللبيب عن كتب الأعراب ط المدني
 ٤٣١/٢ ابن عمير شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك ١٩٥/٢ ، أبو نجاة ، حاشية على شرح لأرهري
 للأجرومية ص ٩٥ ، حسن ناطر ، حاشية على شرح لأرهريه ص ١٦٣ ، انكسراوي ، النوي في النحو
 الكوفي ص ١٧٠

^٢ سورة يس ص الآية ٣٧

^٣ انظر الكتاب ٢٤/٣ ، لأصمعي ، لأصمعيات / رقم ٣٨ شرح شعور الذهب ص ١٣ ، حاشية الجرجاني
 ص ١٧٦ ، شرح انصريح ١١١/٢ ، عيد انقادر البغدادي ، حراسة لاند ١٧٣/١ ، حاشية حسن جلبي
 ص ٢٣٢ ، العلامة الدسي ، بحريد العلامة لبديني على مختصر العلامة التقطراي على تكملة المختار
 ص ٢٣٧ ، الشافعي النور للنوامع ١/٤ عبد السلام هارون معجم شوهد لعربية ص ٤١١ ، المرادي
 وكتابه توضيح مقاصد الألفية رسالة دكتوراه ص ٢١٩

جمهور الوحدة الصفة فيها لعنظهم إلى المعنى

وبرى أن الوقوف على حقيقة "أل" يهيد في معرفه هذه التفرقة والتمييز .
وذلك لأن لام الجنس هي لام انحققة في ضمير فرد غير معين في جنسه ، وإن اللام
لتي تعيد التعريف هي لام تُعين الذات وتخصصها ، فم يفرق بينهم هو أن تكون
اللام مقصودة لتعريف الذات وتعيينه ، أو غير مقصودة في تعريف وإشارة إلى معين .
فمن أحد بالصفة فلاجرء المعرف بلام الجنس مجرى لنكرة إذ لا توقيت فيه ، ومن
رعى جانب لتعريف اللفظي جعل الجملة حلاً لازمة ، وهي مقاربة للصفة وذلك
لأن الصفة لازمة للاسم ، أوالحال إنما هي صفة للاسم في حيز وجود الفعل

حقيقه "أل" مخرج في جنسيه وصهديه ، فالجنسية هي نبي لم يتقدم للاسم لدخلة عليه معظ ولا هو حاضر
مبصر ولا حاضر معلوم والعهدية وهي ان يتقدم ذكر نكرة فيعاد ذكرها بالالف ولام وفي تدريل ﴿ كب
رُسْتُ ي فَرَعُونَ رَسُولًا ﴾ فعصى فَرَعُونَ رَسُولًا ﴿ ﴾

انظر تعصيه في "أل" لتعريف في اللغة العربية - دراسة مقارنة - ، بحث للدكتور هادي نهر ، نشر في
مجلة أدب بدمصرية - عدد الأول - ص ٢٥١ وما بعدها

الجملة الخبرية

إن الجملة الخبرية لا تكون إلا مكرة . ولهذا تقع صفة لموصوف مكرة ، لأن الغرض من الصفة لإيضاح والبيان مذكر حال ثابتة للموصوف يعرفها المخاطب ، ليست لمشاركة في اسمه أو الإعلام بحصول المعنى والجملة الإنشائية لا تكون خبراً محضاً يُراد به الصديق والكذب ، ولا يكون فيها وصوح وبيان كما هو مطلوب من جملة الصفة قال الإمام عبد القاهر الجرجاني "قال لشيخ أبو علي والمكرات نوصف بالجمهر التي ذكرت أنها تكون أخبر للمبتدأ وصله للذي ، ولم يقل تكون أخباراً للمبتدأ فقط ، ليعلمك أن ذلك يعني أن يكون مما يدخله الصديق والكذب . ولا يجوز أن يكون أمراً ونهياً أو استعهاً أو ما جرى ذلك المجرى ما لا يكون خبراً محضاً " فبين الجملة الخبرية والإنشائية من التعارض والمناقضة ما يمنع أن تكون الجملة الوصفية جملة إنشائية . لأن الخبرية لا تكون إلا مكرة فلا يستقيم الوصف بغيرها ولأنها حكم ، والأحكام مكررات . وإن الحكم بشيء على شيء يجب أن يكون مجهولاً عند المخاطب ، إذ لو كان معلوماً لوقع الكلام لغواً

ولجعل الإنشائية ليست بأحوال ثابتة للموصوف يختص بها ، فلا ثبوت لها

للتقصدي شرح لإيضاح ٢ ٩١١ ويرجع أيضاً شرح المقدمة المحسنة ٢ ٤١٧ . شرح الكافية لابن
نحاجب ص ٢٥٦ ، بعض ص ٩٥٦ شرح بعض ٣/٥٣ ، لغريب ١ ٣١٩ ، شرح جمل برجاجي ١ ١٩٣ ، باب
الإعراب ص ٤٧٠ المعنى ط مدي ١ ٢٤٦ ، نغوش الصيائية ٢ ٣٦ ، لأشبهه ونظائره ٢ ٢٤٤ ، النكت
ص ٩٦٨ ، نوابع في كتاب سيوييه ص ٢٥٦ ، لأساليب لإنشائية في النحو العربي ص ٩٨

في معسها ، وإثبات الشيء للشيء فرع ثبوته في نفسه ، إنما هي طلب واستعلام لا اختصاص لها بشخص دون آخر^(١) ، ولأن في الجملة لخبرة حكمها معلوماً حصوله للمخاطب وإثبات معنى للموصوف ، فإذا كن كذلك يكون موصحاً ومحصصاً له عن غيره ، والإشائية لم يكن فيها فعل واقع ولا معنى ثابت حتى يكون للموصوف موصحاً ومحصصاً عن غيره

وقد خرج ما ورد في ظاهره جملة إنشائية - طلبية أو استفهامية أو أمرية - إلى أن الجملة الإنشائية هي معمول لعمل محذوف ، وهذا العامل المحذوف هو لأصل الواقع صفة ، فظهر أن الجملة الإنشائية لا تقع صفة لا بتأويل وتقدير بعيد يخرجها عن الحقيقة التي تؤيدها جملة ، ومن ذلك قول لشاعر^(٢)

بقيت حسان وممره يخط مرلت أسعى بينهم وألبيط
حنى إذا جر الظلام واحتلط جاؤوا بمدق هـ رأيت الذئب قط ؟

ولتشهد فيه "هـ رأيت الذئب قط؟" وهو في ظاهره صفة لـ"مدق" وهي جملة طلبية . ولكن الأمر ليس على ظاهره . بل إنه معمول لقول مضمرة هو صفة لذق ، كأنه قل جاؤوا بمدق مقول منه ، أو قال من رآه هذا القول ، أو كأنه قال جاؤوا بمدق مثل لون الذئب ثم استفهم فقال هـ رأيت الذئب قط؟ أو كأنه قال . بمدق

^(١) نعلم في اقتناع لاشائية أن تكون صفة لأنها لا تضمن تصوير قضية ، أي ليس فيها قضية خارج ندهس
قائمة فنفس صورها . وما يطلب بها شيء قضية سقها ما ، وطلب أو سها
^(٢) سبب شاهد بالعجاج وقيل برؤيه وقيل بغيره . ولم يعرف قائله الأصلي

أغبر ، أو بمدق تقول فيه إن رأيتك هل رأيت الدثب قط ١٢

وقد يظن أن الوصف بالأمر وما أشبهه جائز . لأن ذلك قد يكون في خبر المبتدأ نحو زيد أضربه ، وعمرو لا تكرمه ، وريد هل صرته ؟ ، وإنما جاز ذلك في خبر المبتدأ . أن معنى زيد أضربه ، واضرب ريذاً ، واحد ، فلم صحت القائدة جاز أن يكون الخبر أمراً في لفظه . وإن كان ريد في المعنى مفعولاً فلجملة الإثباتية لا يوصف بها ، لأنها ليس لها معنى محض يمكن أن يوصف به لعدم دلالتها على معنى الوصف .

^{١٢} ابن جني في المحقق ١٦٥/٢ ، نقصد ٩١٢/٢ . ابن سنجري في الأمل الشجرية ١٤٩/٢ ، لإصاف في مسائل الخلاف ١١٥/١ ، المعص ٩٥٦ ص شرح المعص ٥٣/٣ شرح الكافية لابن الحاجب ص ٥٧ ، العرب ٢١٩/١ ، شرح جمل نوحا جي ١٩٣/١ ، لباب الإعراب ص ٤٧١ ، شرح برصي ط المحقق ٣٠٨/١ المعني ط مدني ٢٤٦/١ ، ٥٨٥/٢ ، أوضح مسائل ص ١٩٦ شرح ابن عقيل ١٩٨/٢ ، انعاشد انصافية ٣٦/٢ شرح المصريح ١١٢/٢ ، مجمع ١١٧/٢ ، لطبع السعيدة في شرح نعيمة ٢١٤/٢ الأشموي ، شرح الأشموي لالعية ابن مالك ٣٠٦/٤ الخربة ٢٧٥/٢ ، ٢٩٣/٢ ، الدرر النوامع ١٤٨/٢ ، ابراهيم السمرني ، النحو العربي نقد وبيان ص ١١٠

الضمير الرابط

الجملة الوصفية بحاجة إلى ضمير يربطها بالوصوف ، كما في جملة لصلة
وجملة الخبر في احتياج كل منهما للعائد الذي يعود إلى الموصول أو المبتدأ ، لأن
الجملة في الأصل مستقلة بداتها لا تعلق لها بالوصوف فإذا قصد جعلها جزء الكلام
فلا بد من رابطة تربطها بالجزء الآخر ليتم الكلام

وتلك الرابطة هي الضمير ، إذ هو الموضوع لمثل هذا الغرض في الجملة الوصفية
ليحصل بها تخصيص الموصوف أو توصيحه ، وإليه أشار سيبويه وتبعه لمحاة ، إذ قل
"وإن كان الفعل في موضع الصفة فهو كذلك وذلك قولك أزيد أنت رجلاً ضربه .
ولكل يوم ثوبٌ تلبسه ، فإذا كان وصف فأحسب أن يكون فيه الهاء ، لأنه ليس بموضع
إعمال . ولكنه يجوز فيه كما جاء في الوصل ، لأنه في موضع ما يكون من الاسم"^١
فإذا وقعت الجملة صفة فلا بد لها من ضمير عائد يربطها بالاسم الموصوف قل
الفرسي "والدليل على احنمال لصفة ضمير موصوفاتها توكيدك إياه وعطفك عليه .
وابدالك منه . وتبيينك عنه بالضمير المنعص إذا جرى على غير من هو له"^٢ .
نحو جاء رجلاً شجاع هو وأبوه ، ونحو ريد عمرو ضربه هو
والضمير الموصوع للربط دليل قوي يدل على اتصال جملة الصفة بالوصوف ،

^١ كتاب ١٢٨١ ، ينظر أيضاً ١٨٦ منه

^٢ مسائل مشكلة معروفة بالبعدانيات ص ٤٥ وانظر أيضاً المقصد ٢ ٩١١ ، شرح جمل الزجاجي ١ ١٩٤ ،
ابن مالك سهيل نون ص ١٦٧ ، شرح الرضي طه حقه ١ ٢٣٨ ، المغني ط الحبيبي ٢ ١٠٨ ، أوضح المسالك
ص ١٩٦ ، شرح النسخة البدرية ١ ٣٧٠ ، الفوائد نصيبية ٢ ٣٦٢ ، طباع السعيدة ١ ٢١٣ ، حاشية
الزجاجي ص ٥٥ ، حاشية بحار ٣ ٦٥/٣ وذكر السيوطي في النكب ص ٣١ عطف العائد يحتص بالضمير

واقصر فيها على الضمير لأن الموصوف لا يستلزم الصفة صاعه ، فاحتيج لدليل قوي يدل على ارتعاطها به ، وذلك لأن الإحبار بجملة الصفة ليس مجزء من الجملة ، ولكنه زيادة في الأحبار خرجت للمحصيص أو التوضيح ، فإذا خلت الجملة من الضمير الرابط أصبحت أجنبية عن الموصوف

وجوز حذف الضمير العائد من الجملة الوصفية ، كما جوز حذف العائد من الجملة الموصولة ، لأن الصفة مع الموصوف كالمصلة مع الموصول ، وبما أن الحذف في الصلة قد حس ، فصارعها الوصف ، وذلك إذا قامت قرينة أخرى مفيد ما يفيد الضمير الرابط أو تدل عليه ، جاز حذفه . ومن الحذف في الصلة على سبيل المثال قوله تعالى ﴿ أَهْدِ الْبَرِّ نِعْمَ اللَّهُ رَسُولًا ﴾^(١) أي بعثه

وجاء حذف ضمير الرفع العائد في قول ثابت قطنة^(٢)

إن يقتلوك فإن قتلك لم يكن عاراً عليك ورب قتل عار
تقديره ورب قتل هو عار وقول الحارث بن كلدة^(٣)
فما أدري أغيرهم تناء وطول الدهر أم مال أصابوا

سورة العنكبوت من الآية ٤١

^(١) انظر المبرد المقتضب ٦٦/٣ ، الأمل الشجرية ٣٠١ ٢ ، انظر ٢١٩ ١ شرح نوصي ط استقامه ٣٢٧/٢

أد الكوفون و (رب) عندهم اسم مضاف وهو مبتدأ و (عرب) خبر فلا تقدير به

^(٢) ينظر مع الأمثلة لآتيه بعده في كتاب ١٣١ ١ ، أيضاً ٨٧ ، ٨٨ ، بغداديات ص ٢٥٩ ، الأمل الشجرية

١ ، ٥ ، ٧٨ ، ٣٢٦ نرد على نسخة ص ١٤١ شرح المقصص ٨٩/٦ ، شرح جمل برجاني ١٩٤/١ ، نسمهين

ص ١٦٧ ، المعنى ط الحلمي ١٠٨/٢ ، شرح ابن عقيص ١٩٨/٢ ، شرح النصريح ١١٢/٢ ، المطالع السعيدة

٢١٣ ٢ شرح شوهد المعنى لسيوطي ص ٤٤ ، ص ٨٩ ، عباس حسن ، النحو الوافي ٤٧٢/٣ ، وكذلك انظر

الجمعة العربية في ديوان جرير عبد جليل عبيد العاصي - رسالة دكتوراه - ص ٢٨٣

وتقديره . أم ما أصابوه . وسهل الحذف لأن الصمير مفهوم من الكلام ، وإن
العام فيه فعل ولأن المعنى مع الموصوف كالمصلة مع الموصول ، وجاء الحذف ،
والصمير مقدر منصوب في قول جرير

حميت حمى تهمة معد جديد ومما شيء حميت بمستباح

وتقديره ومما شيء حميته بمستباح وجاء الحذف ، والصمير مقدر
مخفوض في قوله تعالى ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا ﴾^١ ،
وتقديره "لا تجزى فيه" . حذف لجر والمجرور وقول عروة بن أدينة^٢ :

لهم مجلسٌ يهجرون لتقى وينتجثون القبيح فتجثا

لم يذكر العائد ، وتقديره . يهجرون التقى فيه . وينتجثون القبيح فيه^٣
وقد يكون للضمير الرابط بدل ، وذلك إذا فهم من الكلام ، وكان معروف
بقريئة من المعنى ، ولا لیس في حذفه ، ومنه قول الشنفرى لأزدي^٤

كأن حميف البيل من فوق عجزها عواذبٌ محل أخطأ العذر مطف

وتقدير الكلام أخطأ لعذر مطفها ، أي دليلها . وإن "أل" عوض وبدل
عن المضاف إليه ، وأصل الكلام أخطأ غرها مطف فـ"أل" بدل من الصمير أي
حذف الضمير وعوض عنه بـ"أل"

^١ سورة نبقرة من الآية ٤٨

^٢ شعر عروة بن أدينة ٢٦١ ، صياء عبد برص حمودي الجملة العربية في شعر عروة بن أدينة . رسالة
ماجمير ص ٢٩٨

^٣ ذكر النسيوطي في نكت ص ٣٣٣ إنه لا يحذف لا في صوره وحنة وهي أن يجر بحرف ولا يؤدي حذفه . في
هيئة ما من خر . وخر في التمهين جوار حذفه ان علم ونصب بعمل أو صفة أو جر بحرف تمييز أو
ظرفيه ، أو بمسبوق مماثل لفظ ومعمولا ، وإضافه سم فاعل

^٤ شرح لاشموني ٦٣/٣

وحر حذف الضمير الرابط أيضا ، إذا عطف على الجملة الوصفية ما يصلح أن يكون صفة ، مع اشتماله على الضمير الرابط نحو - الكسول إنسان يصعب الوقت فلا يأسف عليه ، ومررت برجل تقصف الرعود ويرنجف

والأصل في الصمير العائد أن يطبق موصوفه في الأفراد والتقنية والجمع والتذكير والتأنيث حيث جور في مطابقته للموصوف ، إذا كان الموصوف خبراً أو كالخبر لمخاطب أو متكلم ، جاز فيه مطابقته للموصوف أو صاحب الخبر ، كما جاء في قوله تعالى ﴿يَكْفُرُ قَوْمٌ يَكْفُرُونَ﴾ ، وقوله تعالى ﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾^(١) ، الجملة الفعلية "تجهلون" في الآيتين ، صفة لقوم ، والموصوف لهظه لعظ لعائب ، وذكر ابن الشجري أن قياسه "بجهلون" بالياء مدلاً من التاء قال "وكان قياسه (يجهلون) ، دليلاً لأنه وصف لقوم ، لوقوعه خبراً عن صمير المخاطبين"^(٢) وقوله تعالى ﴿سَ أَنتُمْ قَوْمٌ تُفْتَنُونَ﴾^(٣) . ذكر الرمحي تعليق مراعاة الضمير العائد لصاحب الخبر ، قال "اجتمعت لغيبية والمخاطبة فغلبت المخاطبة ، لأنها أقوى وأرسخ أصلاً من الغيبية"^(٤) فهذه المراعاة في مطابقة الضمير العائد للموصوف أو صاحب الخبر . هي التي جورها النحاة ، إذا كان الموصوف خبر ، أو كالخبر لمخاطب أو متكلم وهي مراعاة معنوية كما هو مفهوم منها

سورة الأعراف من الآية ١٣٨

^٢ سورة النمل من الآية ٥٥

^٣ الامالي الشجرية ١ ٢٧ ، انظر ايضاً المحاباة بالوسائل النحوية نرمحي ص ٩٢ ضرائر لألوسي ص ١٣١

^٤ سورة النمل من الآية ٤٧

^٥ الكشف عن حقائق غوامض الميراث ٣/٣٧٤ وانظر ايضاً بدائع العوائد ١/٢١٧ ، وضرائر الألوسي ص ٨٨-٩٩

واو اللصوق

يدخل "الوو" بين الموصوف وجملة الصفة . وكان قياسه ألا ينوسط بينهم ، وعدد توسطه فهو لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف وما يُراد باللصوق هو الثبوت المعنوي لا اللفظي وذلك أن الصفة انصقت بموصوفها وثبتت له ثبوتاً لازماً ومؤكداً ، وإلا فقد حصل الفصل بين الصفة والموصوف وقد منع جماعة من المحاة دخول الواو على جملة لصفه وذهبوا إلى ريدتها ، وقيل إنها تدل على التمام وانقطاع الكلام ، وقيل إنها استئنافية وما بعدها مستأنف ، أو أنها حالية أو عاطفة ، أو أنها تفيد التقسيم^١

وأول من أثبتتها الرمحي (ت ٥٣٨هـ) ، وتابعه عدد من النحاة . والحاصل له على ذلك أنه لما نظر إلى قاعدة لجمال بعد المعارف أحوال وبعد النكرات صفات . رأى أن هذه الجمال النكرات صفات وقد وجد رابطاً زائداً على الرابط الأصلي لدى هو لصمير . فليكن ذلك الرابط الزائد "الواو" لتأكيد لصوق جملة الصفة بالموصوف

وقد وجه الزمخشري الإعراب في قوله تعالى ﴿ وَمَا أَهْكُتْ مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا

وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ﴾^(٢) قال^(٣) " لجملة واقعة صفة لقريّة . و لقياس ألا يتوسط

١- عراب القرآن لندس ٢ ٢٧١ ، نسوي في النحو ص ٣٨٤ ، حس بن قاسم المرادي - نجى الناس في حروف

نصاي طموسيه - ر مكتب جامعة بوسن - ص ١٩٦ ، نصي طمدسي ٢ ٣٦٤ حاشيه انجرجاسي

ص ٢٧٢ ، مجمع ٢ ١٣١ ، نصيب ٣ ٦٦ النحو الوي ٣ ٤٧٩

^٢ سورة حجر من الآية ٤

^٣ انكشاف ٢ ٥٧٠ ، ونظر ٣ ٣٣٨ ، وتجدد في العكبري ، ملاء ما ص به ترجم ٢ ١١٠ ابو حيان

لانلسي بحر المحيط ٥ ٤٤٥ ، الموائد نصيائيه ٢ ٤٦

الواو بينهما ، كما في قوله تعالى ﴿ وَمَا أَهْلُكُمْ مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا هُمْ مُبْدِرُونَ ﴾^{١١}
 إنما توسطت لتأكيد لصوق الصفة ، كما يقل في الحال جاءني ريد عليه ثوب .
 وجاءني وعليه ثوب " ذكر القيس فيها ألا يتوسط الواو ، ولكن عند توسطه لا مانع
 عنده أن يفيد بوكيد اللصوق . وقارسه بالواو في الجملة الحالية في جواز حذفه أو
 إثباته

وحمر قوله تعالى ﴿ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ ﴾^{١٢}
 وقوله تعالى ﴿ أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا ﴾^{١٣} ، على
 أن زيادة " الواو " قبل الجملة الإسمية الواقعة صفة لتقوي دلالتها على الوصف .
 ويريد التصاقها بالوصف

ومن الشعر ما جاء في قول الشاعر^{١٤}

مضى زمن والناس يستشعرون بي فهل لي ، إلى ليلى لغداة شمع^{١٥}
 وقول عروة بن الورد^{١٦} :

^{١١} سورة نشر ، من الآية ٢٠٨

^{١٢} سورة البقرة من الآية ٢١٦

^{١٣} سورة البقرة من الآية ٢٥٩

^{١٤} نسب انشاهد لعيس بن النوح "ومجنون ليلى في ديوانه ص ١٩٢ ، ونسب بقيس بن دريج وهو في شعره ص ١١٤
 وفيه ليلى بدل ليلى ، ونسب بن غيرهما نظر أيضا البكري أبو سعيد عبد الله عبد العزيز سمط اللائي
 في شرح ماني نقاني تحقيق بيومي مطبعة بجنه نقاليق ودرجعه القاهرة ١٩٣٦ ص ١٣٢-١٣٣ ،
 ولسان نسرية في بحوث ابن هشام تحقيق د. حاتم الناصر مجلة المورد م ٩ عدد ٣ لسنة ١٩٨١ ص ١٢١
^{١٥} الديوان ص ٥٩

فيا للنفس كيف غلبت نفسي على شيء ويكرهه صميمي

فمجيء "لواو" لإفادة لثبوت وتقوية دلالة الجملة على الوصفية

وإن ما يفهم من كلام ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) في ألقية قوله "فأعطيت ما أعطيته خيراً" ، أي . أنها لا تقترب بـ "لواو" ، بخلاف الجملة الحالية ، فلذلك لم يقر ما أعطيه مالا . وذهب معه ابن هشام (ت ٧٦٩هـ) إلى منع اقتران الجملة الوصفية أو جملة الخبر بـ "لواو"

به قد ورد مجيء "لواو" في خبر باب "كن" كقول لفند الرمانى

فلمسا صرح الشر رُفأصحى وهو عريان

وقول لآخر

ما كن من بشر إلا وميتته محتومة لكر الآجال تحتلف

وخبر ما توقع بعد الا كقولهم . ما أحد إلا وله نفس أماراة وقد خرجها النحاة الذين معو قتران الجملة بـ "لواو" بأنها على خلاف الأصل تشبيهاً بالحال^١

وفي تقديرى ، أن زيادة "لواو" إضافة إلى الضمير الرابط في الجملة الوصفية ، لإفادة الربط ، كما عهد بلواو في الحال ، لأن من معانيها الجمع ، والجمع من

^١ لقبي ط الحبي مع حاشية لامير ٣٧٢ ، ٧٤ ، ١٧٩ ، الإعراب عن قواعد لإعراب ص ٩٥ ، سائر السعريه في النحو ص ١٢١ شرح النصريح ٣٧٧٠١ حاشية الشواص ص ١٢١ ، نصيب ٦٦/٣ ، حاشية السوقي ٢٦٠٢
^٢ انظر ابو عبدة ببحرى بحاشية صبطه وعلق حواشيه كمال مصطفى ، الطبعة الرحمانية بمصر
طبعة الاولى ١٩٢٩م ص ٧٤ ، مقتضب ٨٠٢ ، نليات لعكبرى ص ٣٦٥ ، مطوب التعقيراني مع حاشية الجرجاني ص ٢٧٢ ، الجمع ١١٦ ، ١ . وشرح شواهد مغني السيوطي ص ٩٤٤

ناحية الضم والوصوق ، فقد أفادت ريدة اللصوق وتأكيدده ، والدلالة على أن اتصافه
بها أمر مستقر وثبتت ، واليه أشار عبد الحفيظ بن الحسن في منظومته " .
كما أتت في جملة فد وُصفتُ وعَلَّه الإتيان وصفٌ قد ثبت
وعلى هذا فليست الواو أجنبية بين الموصوف وصفته . خلاف لمن منع الوصفية
في الجملة .

النداء والصفة .

مذاهب النحاة في وصف الاسم النكرة الذي لحقه التنوين ، وهو منادى ومعدده جملة وقعت صفة لكثرة وقد حرجه بعضهم على جواز نداء العكرة غير المقبل عليها ووصفها بالجملة ، وقيل : المدء فيها ضرورة ، وفريق مع نداء النكرة مطلقاً ، وآخر مدعها إذا لم تكن مقصودة ، وطائفة ذهبت الى حاليتهما ، وذلك على وفق التفصيل الآتي

يُعهم من سينويه ومن تابعه ، حواز وصف النكرة غير المقصودة التي دخل عليها النداء ، فقد نقل عن لخليل قوله : "إذا أردت النكرة فوصفت أو لم تصف فهذه منصوبة لأن التنوين لحقها فطالت ، فجعلت بمنزلة المضاف لما طال نُصب وردّ الى الأصل" (١) وحكى عن يونس أنه سمع من العرب من يقول : يا فاسق الخبيث مما يقوي أنه معرفة ترك لتبوين فيه وحملها الزجاجي (ت٣٣٧هـ) على الضرورة قال : "إذا أمكن حملها على الضرورة فلا حجة فيها وذلك على من أكر مداء العكرة غير المقبل عليها ، وأنه لا يتصور نداء إلا مع إقبال ، وبأول ذلك التنكير بالضرورة ، ومنع النداء إذا لم يكن المنادى خلقاً من موصوفه بأن كنت صفة في الأصل حذف موصوفه وخلفته" (٢)

وعن ابن السيد عبد حديثه عن النادى المخصص ، أن الجملة الواقعة بعد الاسم المنصوب في موضع نصب على الصفة ، مع أن الموصوف معرفة محضة لأنه

(١) الكتاب ١٩٩، ٢ ، وانظر ينقصب ٢٠٣، ٤

(٢) شرح جنس الزجاجي ٨٣٢-٨٥ ، وانظر همع لهو مع ١٧٣، ١ ، بحرمة ٣١٣، ١

مفدى معين مقصود . وذكر وجوب العصب وإن كان منكراً . لأن الموصوف محتاج إلى الصفة ليتم معناه ويخصصه . فأشبه المفدى المضاف الذي لا يتم إلا بملضاف إليه فانتصب كمنفصده . وصار بمنزلة التشبيه بالمضاف^(١) .

وجع ابن مالك (ت ٦٧١هـ) الجملة في "يب عظيمما يرجى لكس عظيم" صفة للاسم المنصوب . قال "وليس المبني للنداء ممنوع الدعاء خلافاً للأصمعي" وهذه إشارة إلى أن الأصمعي منع وصف للمنادى النكرة . والمارمي بلا قصد . وحكي عن الفراء . أن العرب تؤثر النصب على الضم . وفصل فيها . فأوجب العصب إذا كان العائد ضمير عيبة نحو يا رجلاً ضرب زيداً . والرفع إذا كان ضمير خطاب نحو يا رجلاً صريت زيداً^(٢) .

وقدر الرضي (ت ٦٨٨هـ) أنه كان موصوف قبل النداء والجملة صفة . قال : "كره وصف الشيء بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة . فالوجه ألا يوصف إلا بالنكرة على تقدير أنه كان موصوف بجميع تلك الصفات المنكرة قبل النداء"^(٣) .

ومنع ابن هشام (ت ٧٦١هـ) ومن تبعه . أن تكون الجملة صفة لما قبلها . وجعلها في موضع الحال من الضمير المستتر في الوصف . وهو المخاطب بالنداء . وعمل الحال هو عامل صاحبها . والمفدى منصوب كما في يا طالعا جبلاً . فهو من التشبيه بالمضاف . وهذا القول عنده رد على من قال بالوصف . ولعل ما قاله في اعتبار قاعدة المطابقة . لأن الجمل بعد المعارف أحوال وبعد النكرات صفات . فلا يجوز

مسائل والأجوبة - رسالة دكتوراه - ص ٦١ ٦٤ ونظر الأشباه والنظائر ٢٤٤/٣

^(١) مسهل العوائد ص ١٨٠ ونظر شرح نصريح ١٦٨/٢ . مجمع ١٧٢/١ - ١٧٣ . صيان والاشموني ١٤١/٣

^(٢) شرح برصي ط أسدنه ١ ١٤٥ . الطبعة المحققة ١ ٣٥٦

نحالهما في الإعراب ، وقد نص عليه وجعله قياساً^١

واختلف في الجملة التي وقعت صفة ، أهي للموصوف قبل النداء ، أم هي
للاسم المادى المقصود الذي ينبغي أن يبنى على الضم على ما يجري عليه المخصوص
بالنداء ؟

ومعنى ذلك هل لنداء دخل على الاسم المادى أو على الاسم وصفته جميعاً ؟
مذهب بعضهم أن الوصف قد حصص بعد النداء ، ومذهب آخرين تأويلها
بالحال والاستفهام والاختصاص والتعجب ولحم والدم وغير ذلك ، فيجب النصب في
حال ورود النداء على لموصوف وصفته ، لأنه حينئذ شبيه بالمصروف ، ويجب النداء
على الضم في نداء الاسم قبل وصفه

ورأيت أن النداء ليس بقوة المعرفة الحقيقية ، فهو حالة طارئة دخلت على
الاسم الموصوف وصفته جميعاً ، ولا يمكن فصل الصفة عن موصوفها لحاجة الموصوف
الذكر إليها ، ليحصر بها لتخصيص ، وكما جر النداء في يا رجلاً عاقلاً ، وب
فاسق الحبيث ، جار قياس ، يا عظيم يرجى لكل عظيم ، ويا عظيماً عند الناس أو
في الناس ، وفقاً لما كان عليه المفرد

وقد جاء لوصف في قول دي الرمة^٢

أدارا بحزوى هجت للعير عبرة
فمء لهوى يرفض أو يترقرق

معنى نحبي ١٢٢ وانظر شرح تصريح ١٢٨٢ الجمع ٥٥١ الشنوسي ص ١٢٠ ، نصيب ١٤١/٣
، ابوالنج ص ٩٠ ، بشار ص ١٤٦ ، نسوقي ٨٣/٢

^٢ الديوان ص ٥٨ ، الكتاب ١٩٩/٢ المقصب ٢٠٣ ، مسائل والأجوبة ، ٦١-٦٥ ، شرح جمل الزجاجي
٨٣/٢ ، شرح برقي طائفة (١٢٩٢هـ) ١٤٥٠ ، الخراطة ٣١١ ، نصيب مع لاشموسي ١٤١/٣

فالمقصود بالنداء "داراً" وهو ممدى منكور وصف يشبه الجملة "بحرّوى" .
 علل سيبويه والمبرد - أن نداء العكرة لما لحقها لتنوير وطالت صارت بمنزلة
 المضاف، وقد أضاف بن السيد بعد أن ذكر رأى سيبويه أن جملة "هجت" صفة ثانية
 للمبادئ أو هي خبر مبنياً محذوف، وهنّ ابن عصور أنه لا يريد درّ معيه من
 دير حُزوى، بل مأوى من ديار حُزوى هاج عبرته، أي دار كانت
 وذكر الرضي: أنه مضرع للمضاف سواء جعلته علماً أم لا، وإذا لم تجعله
 علماً، جاز أن يتعرف بالقصد كما في "ي رجرج" وألا يتعرف لعدم القصد كما في "يا
 رجلاً" فجرى لفظه على المنكير وإن كان مقصوداً بالنداء معرفة في التحصير. وما
 نقل إلى النداء موصوف. جرى عليه لفظ للمدى المنكور وإن كان في المعنى معرفة.
 وقول الأحوص -

ألا يا نخلة من دات عرق عليك ورحمة الله السلام
 وقعت شبه الجملة "من دات عرق" صفة للنخلة. والموصوف سبقه النداء
 فذهب جماعة في تحريجها على أن نخلة معلومة عند الشاعر مجهولة عند المخاطب،
 فهي نكرة، وأن النخلة التي كئى بها الشاعر لا تخص نخلة دون أخرى، لأن الاسم
 يكون معرفة إذا كان معلوماً عند المخاطب كما هو عند المتكلم وذهب فريق إلى أن
 الاسم كن موصوفاً قبل النداء، وكره وصف الشيء بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة،
 فالوجه ألا يوصف إلا بالنكرة، وأن الممدى صار شبيهاً بالمضاف^١

نحو: نص ط محققه ٣٨٩، ٢ شرح جمل برجاجي ٨٤، ٢ شرح الرضي ط اسماة ١٤٥، ١ شرح بلحمه
 البهريه ١٠٠/٢ مع الهوامع ١٧٣، ١ شرح الشاهد لغوي لسيوطي ص ٧٧، انحرسة ٣١٢، ١ الدرر

وقول توبة بن الحمير

لعلك يا تيساً برا في مريرة معذتُ ليلي أن تراني زورها
قيل فيه أن التثوين في "تيس" ضرورة شعرية في مدء لنكره المقصوبة لأنه
يريد شحب بعينه ، ويردُّ إلى الأصل إن رالت هذه لضرورة وقيل إنه نكرة وإن
كان معلوماً عند المتكلم ، فهو مجهول عند المخاطب . ومنهم من اعتبره نكرة لفظاً
لأنه طال بما بعده من الصفة ، وهي جملة الفعلية "مز" .

وقول جرير

أعبدا حل في شعب غريباً ألوماً لا أدلك واغتراباً
جوز سيبويه في "أعبداً" البدء والاستفهام ، فيكون "أعبداً" مبادئ نكرة ، أو
يكون منصوباً على الحال ، قال "وأما عبداً فيكون على صريحي : إن شئت على
البداء ، وإن شئت على قوله أتمتحر عبداً . ثم حذف المعر" ^١ فالهمزة عند
لاستفهام ، وجملة حل ، وعرب أحوال من الصمير في الفعر أو تكون جملة حل
عنده صفة للمبادئ قبل البدء وغريباً حل من صمير حل أو صفة أخرى له

وقول الصلتان العبدى

أيا شاعراً لا شاعر اليوم مثله جريراً ولكن في كليب تواضع
فخرجه سيبويه على كون المبادئ محذوفاً ، وشعر منصوباً على الإغراء ، قال
"وسألت الخليل رحمه الله ويونس عن نصب قول الصلتان العبدى ، فزعم أنه غير

الكتاب ٢ ٧١٠ ، مقتضب ٤ ٢٠٣ ، شرح جهم مرجاني ٨٣/٢

^١ نكتات ١ ٣٣٩ ونظر شرح الرصافي ط سنه ١٢٥١ ، نخرامة ١ ٣٠٨

منادى وإنما انتصب على إصمار كأنه قل يا قائل الشعر شاعراً ، وفيه معنى
حسبك به شاعراً^{١١١} أو قد يكون التخريج عنده على الاختصاص والتعجب والمنادى
محذوف تقديره يا هؤلاء . أو يا قوم ، حسبكم به شاعراً أو يا قائل الشعر عليك
شاعراً

وقيل "يا شاعراً" نصب بالنداء وفيه معنى التعجب ، والعرب تنادي بالمدح
والدم وتنصب بالمداء ، فيقولون يا رجلاً لم أر مثله ، وكذا يا طيبك من ليلة وكذا
يا شاعراً ، فسيبويه ومن تبعه قالوا بأن الوصف قد حصل بعد النداء ، وجعل
المدى محذوفاً . وشاعراً منصوباً بفعل محذوف وقيل أن الجملة من وصف المنادى
لا من نداء الموصوف

فهذه النحريجات ، وما ذهب إليه الدعاة في علة وصف المعرفة بالجملة ،
هي في نظرنا شبيهة بـ"أل" الجنسية ، إذا ما اعتبرت أن النداء طارئ على الجملة
الوصفية ، فيعتقر في المعرفة الطارئة ما لا يفتقر في المعرفة الأصلية ، وإن هذا
التركيب في حد ذاته يجوز فيه ما لا يجوز في غيره .

الكتاب ٢ ٣٣٧ وانظر نقض ٢١٥.٤ شرح جعفر الراجزي ٨٥/٢ ، شرح الرضي سنة ١٤٥١ ، ط
محققه ٣٥٥.١ بحرية ٣٠٤.١ ص ١٤٦ ، حاشية الأمير علي يعني ط الحلي ٧٢/٢

من وما تكرتين موصفتين

جور مجيء "من وما" تكرتين موصفتين ، ويعرّق بين كونهما موصفتين
وبين كونهما موصولتين من أن الموصوفة منهما يجوز أن تأتي صفتها بكرة مقدرة أو
تأتي الصفة جملة ، والموصولة لا تأتي صلها إلا جملة ليس لها محل من الإعراب ،
بخلاف الموصوفة

وتشترك الموصوفة مع الموصولة ، أنها للموصوفة صفة لازمة لها ، كما هي
للموصول . صله لازمه لها أيضا . وعند حلو "من وما" الموصفتين من الصفة فليس
لها معنى ، فكان الوصف يتم الاسم ويجعله مقبولا يحسن السكوت عليه^١
وقد جاءت "ما" في الشعر نكرة موصوفة في قول أمية بن أبي الصلت^٢ .

رَبِّ مَا تَكْرَهُ لِنَفْسٍ مِنَ الْأَمْرِ رَلَهُ فَرْجَةٌ كَحَرِّ الْعَقَالِ
فَأَتَى بـ"ما" وهي اسم بكرة ، وأدخل عليها "رَبِّ" ووصفها بالجملة التي
بعدها . وأراد - تكرهه لنفس من الأمر ، وتقديره - رَبِّ شَيْءٍ تَكْرَهُهُ النَّفْسُ ،
حذف الصمير العائد إلى (ما) ، وهو مقدر ، والضمير في قوله له فرجة يعود إلى
(ما) . أي - لهذا الشيء المكروه فرجة وانفراج ، ودخول رب على "ما" دليل على

^١ لكتاب ١٠٦/٢ ، ١٠٧ ، ١٥٦/٣ . أيضا ، لأصول ٣٤٢٢ ص ٤٢١ البعدانيات ص ١٤٢ ، ص ١٤٨ ، معاني
الحروف برسمي ٨٦ ، ٩١ ، ص ١٥٧ ، انقضاء ٣١٩ ، بحل ص ٣٤٣ ، ٣٥٤ ، لأدبي الشجرية ٢٣٧٠٢ ،
ص ٣١١

^٢ لندور ص ٥٠ ونظر لكتاب ١٠٩٢ معاني لاحتشاش ٣٦ ، ١ ، مقتضب ٤٢١ ، لأصول ١٧٥٠٢ ،
ص ٣٤٢ ، شرح بيات سيبويه سيراقي ٢٤٢ ، بعبانيات ص ١٤٨ ، سخيرويات ص ٥٤٧ ، معاني نحروف
لرسمي ص ٨٩ ، الحسن ص ٣٤٣ ، لأدبي الشجرية ٢٣٨٠٢ ، لبرجل ص ٣٠٧

أنها اسم نكرة وما بعدها صفة لها ، ويُبعد أن تكون "ما" كافة لقوله له فرجة .
وإن هذا الصمير عائد إليه وموضعه خُصص لكونه وصفاً لـ(ما) المجروره بـ"رُبَّ"

وقول أنس بن مدركة الحثعمي

عزمتُ على إقامته دي صباح لأمر ما يُسوِّدُ من يسودُ

وقول العرب : لأمر ما جدد قصير أنه "أي" لأمر عظيم ، ومثل بئع ،
وقولهم : نعم ما صنعت ، أي نعم شيئاً صنعته . وما أحسن ريداً ، أي شيء
موصوف بأنه حسن ريداً . وقولهم : نعم ما فعلت ، ويئس ما صنعت ، أي . نعم
شيئاً فعلته ويئس شيئاً صنعته ، وقيل غير ذلك .

وأرى أن تخريج كلمة "ما" في قولهم ما أحسن ريداً ، على أنها استفهامية
متضمنة معنى التعجب وليست موصولة أو موصوفة كما قيل فيها . لأن أبلغ أساليب
التعجب ما كان منقولا عن الاستفهام ، وهي بمعنى الاستفهام لا تحتاج إلى تقدير
محدوف ، وبمعنى الموصولة أو المكرة الموصوفة محتج إلى تقدير الخبر فيها ولو
وصفت لارتفع إبهامها وفي ارتفاع الإبهام خروج عن أصل موضوعها لأنها اسم مبهم
في غاية الإبهام ، فلو خصص بلوصف والتعيين زال الإبهام عنها ، وخرجت عن
معنى التعجب ، وإلى ذلك أشار أبو علي بقوله .

"والدليل على أنها غير موصوفة أن ما بعدها لا يخلو من أن يكون صفة أو صلة
أو خبراً ، فلو كن صفة أو صلة لاحتاج الاسم المبتدأ إلى خبر إذ الوصف مع الموصوف

الكتاب ٢٢٧/١ ، الخصائص ط محققه ٣٢/٣ شرح جمال الزجاجي ٤٥٦،٢ الحثمي ندبي ط موصى ص ٣٣٣ .

نطالع سعيدة ١ ٢٤١ ، ونسب أيضاً لإياس بن مدركة

لا يكون كلاماً تاماً كما أن الصلة مع الوصول لا يكون كلاماً تاماً والحبر ينبغي أن يكون مضمراً إذ ليس بمظهر ، وذلك المصمر لا يحلو من أن يكون شيئاً متصلاً به من فعل يفعله ، أو أمر ينسب إليه أو غيره ، فإذا قصد به شيء أو حص به أمر ، فسد بذلك معنى التعب لتعميده واختصاصه وروال الإبهام عنه ، ومتى صار كذلك فقد بعد أن يكون تعجباً ، فإذا لم يجز أن يكون الحبر مضمراً ، أو لم تكن "ما" صلة ولا صفة ثبت أن (ما) سم مذكور غير موصوف^١ فهي بكرة ، بلا صلة ولا صفة ولا مصمر شرط فأوردت بكرة وحلت مما يوجب بتعريف فيها

وجاءت "من" اسم بكرة بعد (رب) وتحتاج إلى صفة لها في قول سويد بن أبي كهلان^٢ اليشكري^٣

رُبَّ مَنْ أَصْجَتْ غِيْظَ صَدْرِهِ قَدْ تَمَنَّى لِي مَوْتاً لَمْ يُطْعَ

وجملة "أصجت" وقعت صفة لمجرور رب المكرة "من" وهي بمعنى "إنسان" أصجت غيظ صدره" وموضعها حمص

العدد ١٤٢-١٤٣ ، ونظر بعد كتاب ٧٢١ ، انقصب ١٧٢٤ ، المقصد ١ ٣٧٢ التحليل
ص ٣٤٢ شرح المفصل ٣ ٢ ٤ ، بدائع الفوائد ١ ١٣٩ ، نجدي الدامي ص ٣٣٥ شرح النسخة ٢/٢٦٤-٢٦٥ ،
المعني طمدي ٦٠١/٢ ، انظر بلوم مع ١ ٧٠ ، لأبنايب الإشتائية ص ٨٥ ٨٦ وقال بن عصفور في شرح
جمهر النرجاجي ١ ٢١٧ "وقد وضعت لكان الوصف بها تحميصاً فيخرجها عما وضعت له من لابهام" وقال
نجدي في نهضة الصياغة ٢ ٣١٠ "وقد يستدل من لاستفهام معنى التعجب"

^٢ الديوان ص ٣١ وانظر معني لأحفش ١/٣٦ ، معني الحروف لرماني ص ١٥٧ مقصد ١ ٣٢٠ ، المرتجر
ص ٣١٧ شرح مفصل ٤ ١١ ، (البحر المحيط ١ ٥٢ ، معني النبي بطمدي ١ ٣٢٨) الجمع ١ ٩٢ ، نكراته
٤٥٩،٢ الدرر ١ ٦٩ ، الجملة لخبريه في شعر العربي القديم "انقصيات والأصعيات" - رسالة ماجستير

وقول عمرو بن قميئة^١

يا رب مر يبغض أذوايا رحن علي بعصائه واعتدين

أراد : يا رب إنسان يبغض أذوايا ، فـ"من" نكره لزمتهما الصفة جملة
"يبغض" وهي في موضع خفض ، لأن رب لا تدخل إلا على النكرة .

وقول ذي الرمة^٢

ألا رب من قلبي له الله نصح ومن هو عندي في الظباء السوانح

أراد : أحلف بالله ، فحذف حرف الجر الذي هو "الباء" وقد جاءت "من" ،
نكرة لوقوعها بعد رب ووصفها بـ"له نصح" وموضع الجملة الإسمية التي
وصفت الاسم النكرة خفض واسم الجلالة منصوب على نزع الخافض وهو "باء" القسم
وفي توجيه قوله تعالى ﴿ وَمَنْ أَصْلٌ مِمَّنْ يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا
يَسْتَجِيبُ لَهُمْ ، إِلَى يَوْمِ الْقِيَمَةِ وَهُمْ عَنْ دُعَائِهِمْ غَفُورُونَ ﴾^٣ ، جملة "من
لا يستجيب له" فـ"من" في موضع نصب يبدعو ، وهي نكرة موصوفة ، ويحتمل أن
تكون بمعنى الذي .

ورأى ابن هشام (ت ٧٦١هـ) أن نحو "من يكرمني أكرمه" تحتل "من"
الأوجه الأربعة الشرطية والاستفهامية وموصولة وموصوفة فـ"إن قدرها شرطية

^١ الكتاب ١٠٨ ، المقنن ١ ٤١ لاصول ٣٤٢/٢ البعدايات ص ٣٩٤ كمعاني لحروف سرمدية ص ١٥٧

الاماني انشجريه ٣١١ ٢ شرح الفصل ٤ ١١ ، وهو بين في ديوانه ص ٨١

^٢ نكتات ١٠٩/٢ ، شرح الفصل ٩/١٣

^٣ سورة الاحقاف من الآية ٥

جزمت المعلنين ، أو موصوفة رفعتهم أو استفهامية رفعت الأولى وجرمت الثانية ،
لأنه جوب بعير الماء ، ومن فيهن مقداً ، وخبر الاستفهامية الجملة الأولى ،
والموصولة أو الموصوفة الجملة الثانية ، والشرطية الأولى أو الثانية ”^١
فتصف الجملة الاسم لمكور من ” كما وصفت الجملة الاسم المكور ” ما ” .
فتكور ” من وما ” محتاجة إلى الصفة اللازمة لها كما هي لو كانت موصولة فتلزمها
لصلة . وقد أتممت الصفة لكلام وجعلته مقبولا يحسن لسكوت عليه .

^١ معني التلييف ط صبي ١ ٣٢٨ ، و نظر ما جاء من شواهد أخرى في الكتاب ٢ ١٠٩ ، مع الهوامع ١ ٩٢ ،

٢٨/٢ . أيضا ، شرح لاشعوسي ١ ١٥٤

رُبَّ والصفة .

ندخل "رُبَّ" على الاسم النكرة . فتلزمه صفة مفردة أو جملة تخصص بها معمول رُبَّ الاسم المنكور وتفسره . وكثيراً ما تنوب "الواو" التي تدعى "واو رُبَّ" عن رب نفسها ، أو تنوب عنها "الفاء" في الكلام . وقد يحذف جزء من الجملة التي وصفت بها معمول رُبَّ النكرة أو الجملة بكاملها إذا فهمت من السياق ودلت عليها القرائن اللفظية أو المعنوية . وكما أن معمول رُبَّ لا بد له من صفة تخصصه . فم يعطف عليه يكون نكرة ويحذف إلى صفة تخصصه وتفسره .

وتكون الجملة التي وصفت الاسم النكرة الواقع بعد "رُبَّ" في موضع خفض أبداً ، لأن معمول رُبَّ لنكرة لا يكون إلا مجروراً

ومما وصفت به الجملة الفعلية معمول رُبَّ النكرة قول رهير بن أبي سلمى^(٢)

وجارٍ سرٍ معتمداً إليكم أجاءه المحافة والرجاء
فمعمول رُبَّ النكرة "جارٍ" وصف بالجملة الفعلية ذات الفعل الماضي "سار" معتمداً وفي الجملة ضمير رابط مقدر يعود على الموصوف ، ومحل الجملة خفض
ومما وصف الاسم النكرة الواقع بعد رُبَّ والتي نسبت موابها الواو بالجملة الفعلية المصبية في قول النابغة الذبياني^(٣)

ومن إنباء العاء ، قول الشاعر

فمشت حبلى قد طرقت ومرصع فاهيتها عن ذي ثمانم محو ،

^(٢) الديوان ص ١٣

^(٣) نديون ص ٥٤

وصدر أراح ليل عارب همه تضاعف فيه لحزن من كل جانب
ومن الجملة الفعلية ذات الفاعل المضارع التي وصفت به معمول رب النكرة
قول بشر بن أبي حازم^١
ومقبرة يحار الطرف فيها على سدر بمن دفع لصداح
فحدثت رب بدلالة الواو ، وقد وصف الاسم المذكور "مقبرة" بالجملة الفعلية
ذات الفعل المضارع "يحار الطرف فيها" ومحلها خفض ، ومن الجملة المضارعية التي
وصفت معمول رب ، النكرة أيضا قول قيس بن الخطيم^٢ .
ودي شيمة سرء يسخط شيمتي أقول له دعني ، وفسك أرشد
فوصفت الاسم المذكور "ذي شيمة" بالجملة لعلية "يسخط شيمتي" وفيها
ضمير يعود على الموصوف ، ومحل الجملة خفض
وكما وصف معمول رب بالجملة الفعلية المثبتة ، وصف بالجملة الفعلية
المنفية . قال عمرو بن قميئة^٣
وملمومة لا يحرق الطرف عرضها لها كوكب فخم شديد وضوحها
فوصفت "لملمومة" بالجملة الفعلية المنفية "لا يحرق لظرف عرضها"
وبالجملة الاسمية التي تقدم فيها الخبر "لها كوكب" ، ومحل الجملتين في موضع
خفض

^١ الديوان ص ٤٥

^٢ نديون ص ٤٦

^٣ الديوان ص ٣٤

ووصفت الجملة الشرطية اسم رُب النكرة في قول جرير .

ي رُب صابطاً لو كان يعرفكم لاقى مُباعدةً منكم وحرماناً

فوصفت الجملة الشرطية الاسم المنكور "غابطاً" وفي الجملة ضمير رابط مقدر

من السياق ومحل الجملة الوصفية خفص

ومما جاء الحذف من الجملة التي وصفت بها معمول رُب قول ثابت قطنة^(٢)

إن يقتلوك فبِ قتلِك لم يكن عاراً عليك ورُب قتل عار

أراد هو عار ، فحذف المتداً من الجملة الإسمية التي هي صفة لمعمول رب

النكرة "قتل" ، وجاء الحذف بدلالة وقرينه فهمت من السياق ومن الحذف في

الجملة الواقعة صفة للاسم المعطوف على معمول رب النكرة ، قول الأعشى^(٣)

رُب رفد هرقته ذلك اليوم وأسرى من معشر أقتل

أراد رُب رفد هرقته ورب أسرى أخذتهم من معشر أقتل ، فحذف لدلالة

السياق عليه ، وإن "من معشر" متعلق بمحذوف يكون صفة لأسرى أيضاً .

١ كتاب ٢٢٧/٣ ، نقض ٢٢٧/٣ ، شرح مقدمة المحسبة ٣٣٢/٣ ، شرح بمصر ٥١/٣ ، المعنى طمدي

٢ ٥١١/٣ ، نهج ٢٧/٢ ، شرح شوهد المعنى لمسيوطي ص ٦١٢ ، ص ٨٨٠ ، شرح لاشموسي ٣١٥/١ ، حاشية أبو نوح ص ٩٤

٣ نقض ٦٦/٣ ، الامالي الشجرية ٣١١/٢ ، مقرب ٢١٩/١ ، المعنى طمدي ١٣٤/١ ، شرح الرصي ط الأسماء ٣٦٧/٢ ، شرح شوهد المعنى ص ٨٩ ، حاشية بسوقي ١٤٥/٢ ، صرائر لالوسي ص ٢٤٠

٤ ديوان ص ١٣ ، الإيضاح ٢٥٢/١ ، المقصد ٨٣٠/٢ ، لاماني الشجرية ٣٠١/٢ ، شرح بمصر ٢٨٨/٨ ، شرح الرصي ط الأسماء ٣٦٧/٢ ، نهج ٩١/١ ، الدرر ٥١/٥ ، أبو حيان المحوي ص ٣٤٩

الإضافة والصفة

ذهبت طائفة من المحدة - منهم الخليل وسيبويه والمبرد وابن الشجري وابن مالك - في إجراء الصفة للمضاف ناره ، وإجرائها للمضاف إليه تارة أخرى ، وذلك في مراعاة المعنى الحاصر وذهبت طائفة أخرى - منهم أبو علي الفارسي ولجرجاني وابن يعش - إلى أن الصفة هي للمضاف والمضاف إليه فهم بمنزلة شيء واحد ، كالموصول لا يُخبر عنه حتى يتم بصلته ، فإذا استوفى الصلة صار بمنزلة الاسم الواحد ، فهو كالشرط محتاج إلى الجزاء ، وقد ذهب الرضي إلى ذلك إلا أنه عُلّب أن تكون الصفة للمضاف إليه وفصل ابن هشام القول فلصفة للمضاف ولا تكون للمضاف إليه ، لا بدليل ، لأن المضاف إليه إما جيء به لعرض التخصيص ، ولم يؤت به لداته ، وللمضاف إليه إذا قصد التعميم لا للحكم عليه

وتحرج الصفة د قطعت لإضافة بالنفوي ، وعليه ينحتم ذكر لمضاف إليه . وقيل لمضاف إليه في حاله لقطع في حكم الملووظ به ، عُرِف القصد . وجميع ذلك على وفق التفصيل الآتي .

قال سيبويه عن كس لمضافة إلى نكرة "ومما يدل على أنهن نكرة ، أنهن مضافات إلى نكرة وتوصف بهن النكرة هذا مال كل مال عندك وهذا كن مناع عندك موضوع" ، وذكر عن خليل أنه قال : "حدثت الخليل أمه سمع من العرب من يوثق بعربيته ينشد هذا البيت ، وهو قول الشماخ ' وكل خليل غير هصم بمسه لوصل خليل صارم أو معارر"

فجعلناه صفة لكل ، وما يوصف به كل قول ابن أحمر^١

ولهت عليه كل موصفة هوجاء ليس للبه زبر

ومثل للصفة التي جاءت للمضاف إليه بـ ، هذا أول فارس شجاع مقبل ،

فالحال من جائرتان عنده بما ساقه من شواهد للصفة المبررة ويعتبر هذا الحكم على

الوصف بالجملة وقد مثل لها بـ كل رجل يأتيها فله درهمان ، وكل رجل يأتيك فهو

صالح . وكل رجل جاء فله درهمان . فلجملة الوصفية إن شئت للمضاف ومحلها

رفع ، وإن شئت للمضاف إليه ومحلها خفض . وأشار المبرد أن الإضافة ههـ لم تعد

تعريفاً ، بل لازمت الشيوع وإن حصص الإضافة بسوء من التقييد بجنس الرجال

دون غيرهم^٢ . ومثل ذلك قولك : أخذت خمسة أثواب طوالاً على الصفة للمضاف

وطوال على الصفة للمضاف إليه وقد جاء الوصف للمضاف إليه في قوله تعالى ﴿يَنْ

زَى سَعَى نَفَرَتِ سَمَانٍ﴾^٣ وجاء الوصف للمضاف في قوله تعالى ﴿أَلَدَى

حَلَقِ سَعَى سَمَوَاتٍ طَبَاقٌ﴾^٤ وجاءت الجملة الوصفية في قوله تعالى

﴿وَجَاءَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَعَهَا سَائِقٌ وَشَهِيدٌ﴾^٥ ، إن شئت كانت الجملة

الكتاب ٢ ١١١ ، ١٠٣/٣ ، وفي ديوانه ص ٨٧

^٢ المقتضب ٢ ١٧٦ ، ٣٨/٣ ، ١٣٨ ، ٤ ، ايضاً ونظر الخصائص ط محققة ٣ ٣٥ ، الأمل الشجرية ١٦١ ،

املاء ما من به الرحمن ٢ ٢٤١

^٣ سورة يوسف من الآية ٤٣

^٤ سورة النمل من الآية ٣

^٥ سورة ق من الآية ٢١

الإسمية التي تقدم الخبر فيها "معها سائق" صفة لكل ، وإن شئت صفة للمضاف إليه
"نفس" ، ويحتمل فيها الحالية من "كر" لا فيه من العموم .

ومما يحدد وقوع الجملة صفة للمضاف أو للمضاف إليه ، الضمير العائد
للموصوف . فإن سبب لحكم لكل مفرد نحو كل رجل يشبعه رعيه ، فمراجعة
اللفظ وتكون الجملة صفة للمضاف إليه ، أو سبب الضمير العائد للمجموعة فمراجعة
المعنى نحو : كل رجل قائمور ، أي مجموع لرجال .

وجاء الضمير مفرد مذكراً في قوله تعالى ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعْنُوهُ فِي الزُّنُرِ ﴾^١ .

وجاء الضمير مفرد مؤنث في قوله تعالى ﴿ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِيْنَةٌ ﴾^(٢) .

وجاء الضمير مثنى في قول الفرزدق^(٣)

وكل رفيفي كل رجل وإن هُم
تعاطى لقف قومهم ، أخوان

وجاء الضمير العائد لمجموع مذكراً في قوله تعالى ﴿ كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ

فَرْحُونَ ﴾^(٤) ، وجاء الضمير لمجموعاً مؤنثاً في قول قيس بن ذريح^٥

^١ سورة القمر من الآية ٥٢

^٢ سورة مدثر من الآية ٣٨

^٣ الديور مجلد الثاني ص ٣٢٩ ونظر شرح جمن نرجاني ١٣٨١ ، يعني طامدي ١٩٦١ ، وفي تحديد

الجملة بوضعية تبع للضمير العائد نظر الواحية ص ٢٥٤ ، نبحر محيط ١٦١/١ ، بهمع ١٠٩١ ، ٢٤٢

يضاً ، الضواحي ص ١٢١ ، الحواشي ٢٨٤/٣ ، الدرر ٣٩١ ، ٩١/٢ حاشية فتح الصمد ٢٦٦

سورة المؤمن من الآية ٥٣

^٥ يعني طامدي ١٩٧١ ، بهمع ٢٧٤ ، الدرر ٩١٢

وكن مصيغات تُصيبُ فيها سوى فرقة الأحباب هيئة الخطب

ومما تُسبب الصمير للمجموع في اتباع المعنى قول عنترة^١

جاءت عليه كل عير ثرة فترك كل حديقة كالدرهم

قال ترك . ولم يقر ترك ، فدل على جوار كل رجل قائم وقائمور .

وهذا الحكم ينطبق على الوصف بالجملة ، كما هو منطبق على الوصف المفرد

والصفة لا تخرج عن اتباع اللفظ أو اتباع المعنى ، فإن اتبعت اللفظ ، والصفة

للمضاف إليه ومحلها حمض ، وإن اتبعت المعنى فمحل الجملة الوصفية محل

المضاف ، وإن شئت محل المضاف والمضاف إليه ، لأنهم كالجاء الواحد والشيء

لواحد^٢ ، فإن كان الموصوف رفعاً ، فمحل لجملة الوصفية لرفع ، وإن كان نصباً ،

فنصب ، وإن كان خفصاً ، فهو كذلك

جاء في الفنزير ﴿يَوْمَ تَأْتِي كُلُّ نَفْسٍ تُجَدِلُ عَنْ نَفْسِهَا﴾^٣ جملة

"تجدل" وقعت صفة للاسم النكرة "نفس" المسبوقة بـ "كل" ومحلها حمض وقوله

تعالى ﴿وَلَوْ أَنَّ لِكُلِّ نَفْسٍ ظَلَمَتْ مَا فِي الْأَرْضِ لَافْتَدَتْ بِهِ﴾^٤ جملة

(ظلمت) وقعت صفة لـ "نفس" أو "كل" أو لهم معاً ومحلها حمض . وفي قوله تعالى

الديون ١٤٥ . ونظر الواقية ص ٢٥٤ البحر المحيط ١٦٠ ، معني ط م س ي ١٩٨١ ، التمهع ٢ ٧٤ .

نحو سي ص ١٢١ ، الخرامة ٣٨٤/٣ حاشية فتح لصف ١ ٢٦٦

نظر شرح معسر ١ ٩٩ ١٠١٠ ، شرح برضي محققه ١ ٢٦٨ طائفة ١ ١٠٩ ٣٠٣

سورة نحل من الآية ١١

سورة يونس من الآية ٥٤

﴿ مِنْ كُلِّ مُتَكَبِّرٍ لَا يُؤْمِنُ بِيَوْمِ الْحِسَابِ ﴾^{١٠} وقعت الجملة "لا يؤمن" وصفه لكل أو لتكبر أو لهما معاً ، ومحلها خفض وفي قوله تعالى ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَّاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ ﴾^{١١} وقعت شبه الجملة "من ماء" صفة لـ"دابة" أو لـ"كر" أو لهما معاً

ومما جاء في الشعر قول عبدة بن الطبيب^(١٢) .

نرجو فواضل ربٍّ سيّبه حس
وكل حير لديه فهو مسؤول
وقعت شبه الجملة "لديه" صفة لـ"كر" أو لـ"خير" أو لهما معاً ، فإن كانت للمضاف فمحلها رفع ، وإن كانت للمضاف إليه فمحلها خفض ، وإن كنت لهما معاً فمحلها لرفع

فمن الشواهد العربية ، خرجت الجملة الوصفية للمضاف تارة ، وللمضاف إليه تارة أخرى ، أو لهما معاً ، فلا حجة لقول على آخر مما ذهب إليه النحاة ، بشرط أن يتوفر التوجيه المناسب فيه

^{١٠} سورة مؤمن من الآية ٢٧

^{١١} سورة البور من الآية ٤٥

^{١٢} ينظر مع الهومع ١ ١٠٩ ، شرح لأشعومي ١ ٣٢١ ، تنوير بلومع ١ ٣٩١

الفصل بين الصفة والموصوف

المراد من العصل وقوع ما ليس بجزء من الصفة بين الموصوف وصفته ، ويكون العصل بجملة اسمية أو ظرفية أو شرطية أو قسمية وغير ذلك مما يفيد تقوية الجملة الوصفية وتأکید ارتباطها بالموصوف . وكان القياس ألا يُفصل بين الموصوف وصفته إن لم تكن الزيادة تأكيداً وتقوية ارتباط الجملة بالموصوف ، وذلك لأن الموصوف وصفته بمنزلة الشيء الواحد والاسم الواحد

وجُوز الفصل إذا أفاد تأكيد الكلام ونوضح المعنى ، ويكون بالجملة الاعترافية ، ما جاء في قوله تعالى ﴿ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لِّوَتَّعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾^١ ، ومعمول الوصف في قوله تعالى ﴿ ذَلِكَ خَشَرٌ عَلَىٰ بَسِيرٍ ﴾^٢ ، ومعمول الموصوف نحو : يُعجبني صربك ريذاً الشديد ، وبالجملة الإسمية ما جاء في قوله تعالى ﴿ وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ الْأَعْرَابِ مُسَفَّقُونَ^٣ وَمِنَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُّوا^٤ عَلَى الْمَقَاتِلِ ﴾^٥ ، و"مردوا" صفة لـ "مسافقون" وقد فصل بينهم ، ومن أهل المدينة - وهي خبر لمبتدأ محذوف تقديره "ومن أهل المدينة قومٌ كذلك"^٦ وقوله تعالى

^١ سورة الواقعة من الآية ٧٩

^٢ سورة ق من الآية ٤٤ .

^٣ سورة النوبة من الآية ١٠١

^٤ بحسب كتاب النقط والانساف ص ٣٦٦ ، إملاء ص ٢١٢ ، حاشية الصبار ٥٩/٣ ، النحو الوي ٢٣٥/٣ ، محمد الخضر حسيب ، القياس في اللغة العربية ص ٨٧ ، فحي عبد الفتاح الدجني ، الجملة النحوية ص ١١٣

﴿ أَوْ أَخْرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ إِنْ أَنْتُمْ صَرَيْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَأَصْبَحْتُمْ مَصْبِيَةً
لَمَوْتٍ نَحْبِسُونَهُمْ مِنْ نَعْدِ الصَّوَةِ ﴾^١ ، فاعتصمت إن أنتم صرستم في
الأرض - بين آخرى وبين صفته وهي "تحبسونهما" بتقدير "وأخران من
غيركم محبوسان" وجاء الفصل في الشعر^٢ .
أمرت من الكثر حيط وأرسلت رسولا إلى أخرى جريا يعينها
فقد فصل بشبه الجملة "إلى أخرى" بين الموصوف "رسولا" وصفته ومن ذلك
قول لبب^٣ .

فصلقت في مرادٍ صلقة وصُداء ألحقتهم بالثلث
حيث فصل بـ "صداء" بين الموصوف صلقة و لصفه ألحقتهم . وقد أشار سيبويه
إلى جوار لفصل بين الموصوف وصفته عند كلامه عن الوصف الذي لا يكون إلا موب
وذلك في وصف لا الذهبية للجنس . قال^٤ "هذا باب لا يكون الوصف فيه إلا موباً
وذلك قولك . لا رجل اليوم ظريف ولا رجل فيها عاقلاً . إذا جعلت "فيها" خبراً أو
لغوً . ولا رجل فيك راغباً ، من قبل أنه لا يجوز ذلك أن تجعل الاسم والصفة
بممرلة سم واحد وقد فصلت بينهما" فوجوب التمييز حصل لأنه قد فصل بين

سورة الدنء من آية ١٠٦ ، ونظر توجيه الإعراب في معاني القراء ٣٢٤/١ إملاء لمكبري ١ ٢٢٩
٢ لم يفسر لأحد وانظره في المحاسب ٢ ٢٥٠ الخصائص ط مطبعة ٣٩٦ ، شرح جمل نرجاجي

٢٢٢/١

٣ نديوان ص ١٧٤ ، المحاسب ٢ ٢٥٠ ، خصائص ط مطبعة ٣٩٦ ، أين منظور (الساار مادة "ثقل" ومادة
"صلو")

الكتاب ٢ ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، نوايح في كتاب سيبويه ص ١٢ ، ايم ص ٢٥٣

الموصوف وصعته ويعمل المحاس (ت ٣٣٨هـ) سبب جواز أن يفرق بين الموصوف والصفة بـ "لا" في قوله تعالى ﴿ وَفِيكَهٖ كَثِيرَةٌ ۖ لَا تَقْطُوعُهَا ۖ ﴾^(١) . لكثرة تصرفها ، وأنها تقع زائدة وأشد للمحمل السعدي^(٢) وتريك وجه كالصحيحة لا ظمان محتج ولا جههم وأثبت الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) جواز زيادة "إلا" بين الموصوف وجملة الصفة ، ما جاء في قوله تعالى ﴿ وَمَا أَهْلَكَ مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا هَا مُدْرُون ۖ ﴾^(٣) ، وجوز ريادته ومعها "واو اللصوق" في قوله تعالى ﴿ وَمَا أَهْلَكَ مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا هَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ۖ ﴾^(٤)

وقد منع جماعة العصر إلا فيما جاء ضرورة شعر أو كان الفصل على الشدود ومنع العصر بـ "إلا" لأن إلا وما بعده في حكم جملة مسانئة . والصفة لا مسانئة ، ولا تكون في حكم المستأنف . لأن الصفة والموصوف كشيء واحد^(٥) وفي ذلك قول ابن عصفور - "واعلم أنه لا يجوز العصر بين الصفة والموصوف بأجنبي ، ونعني

سورة الواقعة آية ٣٢ ٣٣

^(١) عراب المحاس ٣٢٩/٣ ٣٣٦ ، وانظر إملاء نمكيري في توجيه الآيات ٣٢ ، ٣٣ ، ٤٤ من سورة الواقعة

^(٢) سورة الشعراء من الآية ٢٠٨

^(٣) سورة الحجر من الآية ٤ . وانظر توجيه الإعراب في نكشاف ٥٧٠/٢ ، وانظر ٣٣٨/٣ ٣٣٩ ، أيضا . إملاء نمكيري ١٠٠ ٢ ، البحر المحيط ٤٤٥/٥

^(٤) نظر شرح جمل الزجاجي ١ ٢٢١ ، مغني ط الحلي مع حاشية لامير ٥٢ ٢ ط مدني ، ٧٢ ١ ، ٤٢٧/٢

مع انمواع ١ ٢٣٠ ، الأشباه والنظائر ٢ ٢٤٥ الدرر النواصع ٢ ١٤٧

بالأجدي ما ليس صفة ، إلا أن يكون لفصل جملة اعتراض وجملة لاعترض هي
التي يكون فيها تأكيد الكلام وتبيين لعنى من معنيه" ، ثم قال "ولا يجوز فيم عدا
ذلك إلا في ضرورة شعر"

وأرى أن الفصل بين الصفة والموصوف ، إذا أفاد تقوية البناء ، وأكد قوة
الارتباط في المعنى الحاصل منه . فلا منع فيه وإن أخل بنظام الجملة الوصفية .
وأحدث حاجزاً في المعنى السابق لها فيمنع الفصل بين الموصوف وصفه .

شرح الجمل برجاجي ٢٢١ ٢٢٢ وقد ذكر الجامي في العوائد الضيائية ٢٨١ في توجيه قلوب عمرو بن
معد يكرب

وكل الخ معارقه حوه
لعمرُ بيت لا يفرقدا

قال "الفصل يأنحبر بين نفعه والموصوف وهو قنين"
ونذهب ابن جني في خصائص ط محققه ٣٩٠/٢ بقوله "وعلى الجملة فكلما أريد أن يصلح قويا قبح
الفصل بينهما"

حذف الموصوف

جوز حذف الموصوف من الجملة الوصفية إذا علم الموصوف أو كان في الكلام ما يشير إليه بقريته دالة عليه وإد لم يوجد في السياق ما يدل عليه ، فالحذف قبيح فيه وقد أجاز النحاة حذف الموصوف من الجملة وإقامة الصفة مقامه إذا كان الموصوف نكرة مطلقاً^(١) وجوز سبويه الحذف إذا علم الموصوف ، فتقوم الصفة مقامه ، لإدوتها المعنى الزائد على الموصوف ، لأنها بمنزلة المستقل بالنظر إلى المعنى الزائد . وروى قول ابن مقبر^(٢)

ومم الدهر إلا تارسان فمهمم أموت وأخرى أنتقي العيش أكبح

فحذف الاسم لموصوف لدلالة الصفة عليه . والتقدير فمهمم تارة أموت فيها وحسن الحذف عند المبرد (ت ٢٨٥هـ) إذ كان الموصوف خبراً . أو كانت الصفة خاصة بجنس ، كما حوّر حذفه إذ دلل عليه قريته . وروى قول حسان بن ثابت^(٣)

فمن يهجو رسول الله منكهم ويمدحُه وينصرُه سواء

والمعنى . ومن يمدحُه وينصرُه ، فكأنه قال ووواحد يمدحه وينصره . ومن

معاني النحاة للنحاة ١ ١٨٥

^(١) كتاب ١ ٤٢١ ، ٤٢٢ ، ٢ ٨-٧ ٣٤٦ وانظر أيضاً طبعه بولاق مع شرح الاعلم وتعميرات للسير في ١٣٦١ ، ١٦٦ ، ٣٧٦ ، وراجع بعدانيات ص ١٣٦ ، شرح برقي ط أسداه ١٢٩٢هـ ١ ٣٤٧ ، الجمع ١٢٠/٢ ، لأشياء ٢٠٥ ، بخرايه ٣٠٨ ، هو في ديوانه ص ٢٤٤

^(٢) اللقضب ١٣٨/٢ ، يرجع ايضاً الأصوب ٢ ١٨٥ ، لبحر المحيط ١ ٤٦٦ ، المعنى ط مدني ٢ ٦٥٢ ، شرح شواهد المعنى لسيوطي ص ٨٥٠

الحدف ما جاء في قول الشاعر^١

لو قلت ما في قومها لم تيئم يـمـضـلـها في حسب وميـسـم

وتقدير الكلام ما في قومها أحد يـمـضـلـها مثله قول الراجر^٢ .

مالك عندي غير سهم وحجر وغير كـدـاء شـدـيدة لـوتـر

جاءت بكفي كن من أرمى البشر

فحذف الموصوف وأبقى صفته . وأصل الكلام "جاءت بكفي رجل كان من أرمى

البشر" . أما الموصوف فهو "رجل" وأما صفته فهي جملة "كان من أرمى البشر" ويجوز

أن تعبر "كان" زائدة لا تعمل شيئاً سوى التأكيد وتقوية الارتباط ، وذلك لوقوعها بين

شيئين متلارمين ليس جار ومجروراً ، وهما الصفة وموصوفها ، وعلى هذا يكون قوله

من أرمى البشر "جار ومجروراً" معلقاً بمحذوف صفة للموصوف المحذوف

وقول سحيم بن وثيل الريحي^٣

أما بر حلا وطلاع الثذيب متى أضع العمامة نعرفوني

نظر نكتاب ٣٤٥، ٢ عرب نحاس ٣٤٨/٣ شرح المص ٥٩/٣ ، شرح جمن برجاني ٢١٩، ١ ، شرح

الرصي ط مائة ١ ٣٤٧ ، اوضح المالك ص ١٩٨ ، شرح لتصريح ١١٨، ٢ الجمع ١٢٠/٣ مكنب لميوطي

ص ٩٧٥ ، شرح الاشموسي ٤ ٣٢٩ ، الخربة ٣١١، ٢ ، ندر ١٥١/٢ ، حاشية فتح الممد ص ١٣٦ ، حاشية

لصير ٧٢/٣ ، إعراب الجمل واشياء نجعل ص ٢٤١

^٢ لم يفسد لاحد وانظروا في مقتضب ١٣٩/٢ ، لاصول ١٨٦، ٢ ، بغداديات ص ١٣٦ ، مقتضب ٢٢٧، ٢ ،

لإيضاح ص ١١٥ ، شرح المص ٦٢/٣ شرح الرصي أسامة ١ ٣٤٦ ، المغني ط مدي ١ ١٦٠ الجمع

١٢٠ ٢ لاشموسي ٤ ٣٣٣ ، بحرته ٣١٢، ٢ الصير ٧٢/٣

^٣ نكتاب ٢١٧/٣ حماسة ببحري ص ٧ شرح المص ٦٢/٣ القرب ٦١، ١ المغني ط الحسيني ١٦٦، ٢

حاشية الجرجاني ص ٢٨٨ الجمع ٣٠ ١ ردميوطي كشكاة الفتحية على الشجرة ص ١٦٦ لميوطي -

رساله ماجستير ص ٩٤

ومما جاء الحذف في التنزيل ، قول الله تعالى ﴿ وَمَا مِمَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَعْنُومٌ ﴾^(١) أي : اسس له مقام معلوم ، وقوله تعالى ﴿ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا أَمْتَحَرَفُونَ الْكَلِمَ ﴾^(٢) أي قوم يحرفون الكلم وذهب أبو علي في تخريج الآية إلى "من الذين هادوا فريق ، فحذف بعد اللفظ ، والمراد إثباته وعلى هذه الشريطة حذف لا على أن يقوم الوصف مقام الموصوف"^(٣)

ومنع جماعة الحذف ، منهم ابن يعيش ، قال "لم يجر القياس عليه لقلته وشذوذه في القيس"^(٤) ، وحمله في موضع آخر على الضرورة . وشرط في حذفه عند آخرين أن يعلم جنسه وأن يوصف بعير ظرف أو جملة أو أحدهما بشرط كون الموصوف بعض ما قبله من مجرور بـ "من أو في" وإن لم يكن كذلك لم يقم الظرف والجملة مقامه إلا في شعر

وفي تقديري أن حذف الموصوف إذا دلت عليه قرينة حاصلة من السياق ، جائز وذلك للتخفيف والاختصار ولحصول الفائدة المطلوبة دون الإخلال بالجملة الوصفية ، وهذا ما أشار إليه سيبويه حين قال "ولكنهم حذفوا ذلك = الموصوف - تخفيفا واكتفاء بعلم المحاطب ما يعني"^(٥)

^١ سورة الصافات ، من الآية ١٦٤

^٢ سورة النساء ، من الآية ٤٦

^٣ ليعداديات ص ٣٩٣

شرح معص ٦٠/٣ ، وانظر أيضا ٦٢/٣ وتجد الآراء الأخرى بعده في شرح جمل الزجاجي ٢١٩، ١ ،

النسب ص ١٧٠ أوضح مسالك ص ١٩٨ الجمع ١٢٠/٢ ، النكت ص ٩٧٤ ، البيان ٧٢/٣

^(٤) الكتاب ٣٤٦/٢ ونظر تقسيمات الحذف وهي خمسة عند ابن قيم الجوزية في كتابه بدائع الفوائد الجزء الأول ص ١٧٢

الفصل الثاني

أقسام الجملة الوصفية

الجملة الاسمية المبتدة	-
الجملة الاسمية المنسوجة	-
الجملة الاسمية المنفية	-
الجملة الفعلية ذات فعل لمصي	-
الجملة الفعلية ذات الفاعل المضارع	-
الجملة الفعلية المنفية	-
الجملة الشرطية	-
شبه الجملة	-
ترتيب الصفات	-
عطف الصفات	-
الوصف الحقيقي والسببي	-
الوصف المجازي	-

الجملة الخبرية بأقسامها . الإسمية . والفعلية . وشرطية . وشبه الجملة
 — من الظرف ولجار والمجرور . تقع صفات للأسماء النكرات ، اعتماداً على
 القاعدة النحوية المعروفة . الجمع بعد المعارف أحوال ، وبعد النكرات صفات
 ويربطها ضمير رابط بموصوفها لتكون به جزء لكلام ولي للضمير أشار سيبويه في
 حديثه عن الروابط في جملة الصلة والخبر والصفة ، قال " وإنما شبهوه بقولهم
 الذي رأيت فلان ، حيث لم يذكروا الهاء وهو في هذا أحسن ، لأن رأيت تمام
 الاسم ، به ينم ، وليس بحبر ولا صفة فكرهوا طوله حيث كان بمنزلة سم وحد ،
 كما كرهوا طول أشهباب ، فقالوا أشهباب ، وهو الوصف أمثل منه في الخبر وهو
 على ذلك ضعيف ، ليس كحسفه بالهاء ، لأنه في موضع ما هو من الاسم وما يجري
 عليه ، وليس بمقطع منه خبراً مبيهاً عليه ولا مبتدأ ، فمضارع ما يكون من تمام
 الاسم وإن لم يكن تماماً له ولا منه في الساء " وحكم الجملة الوصفية ، حكم
 موصوفها لإعرابي من رفع وبصت وحفص ، وذلك تبعاً للاسم الموصوف^١
 تقع الجملة الإسمية المكوبة من المبتدأ والخبر — أو ما يجري مجراها — صفة
 للنكرة ، وهي متبعية أو منسوخة بـ "كن" وأحواتها ، أو مسوخة بـ "كأن" على معنى
 التشبيه المعنوي أو مدعية بـ "ليس" ، أو مدعية بـ "لا" لنافية للجنس
 وتقع الجملة الفعلية المثبتة ذات لفعل الماضي أو المضارع صفة أيضاً ، وفيها
 الضمير لرباط الموصوف لتكون الجملة الوصفية جزء الكلام ، وتأخذ حكم موصوفها

الإعرابي وكما تقع الجملة الفعلية مثبتة ، تقع منعية بإحدى أدوات النفي "لا ،
لم ، ما" وما يجري من أحكام على المثبتة منها ، يجري على الجمل الفعلية المنفية
وتقع الجملة الشرطية المصدرة بإحدى أدوات الشرط "إذا ، إن ، متى ، من ،
لو" صفة للاسم العكرة ، وتكون جملة الشرط وجملة الجواب بمنزلة الجملة الواحدة
التي يحصل الوصف بها ، وتحتوي ضمير الرابط ، وحكمها حكم موصوفها
الإعراسي

وتقع شبه الجملة صفة للاسم النكرة ، ويربطها بالموصوف العكرة ضمير
رابط ، وحكمها حكم موصوفها الإعراسي من رفع ونصب وحذف ،
فهذه الأقسام الأربعة من الجمل الخبرية يحصل بها الوصف ، على وفق
التفصيل الآتي .

الجملة الإسمية

تقع الجملة الخبرية المكونة من المبتدأ والخبر صفة للاسم لفكرة ، وتحوي هذه الجملة الضمير الرابط الذي يربطها بالاسم لموصوف ، لأن الجملة الإسمية مستقلة أصلاً عن الاسم المراد وصفه بها ، ومعنى ذلك أن الجملة الإسمية في الحقيقة منفصلة عن الاسم النكرة المراد وصفه ، فإذا كان كذلك فلا بد لها من الرابط الذي يمكن من اتصالها لتصبح الجملة به جزء الكلام ، وقد أشار الإمام الجرجاني إلى الجملة الإسمية ، إذ قال : "اعلم أن الجمل نكرات كلها فتوصف بكل واحد ، منها الأسماء لكرات ، وهي أربع كما تقدم في أول الكتاب . فالأولى الجملة من المبتدأ والخبر نحو مررتُ برجل أبوه خارجٌ . فأبوه خارجٌ في موضع جز بأنها صفة لرجل" وأضاف . "ويجب أن يكون فيها ما يعود إلى الموصوف فلو قلت مررتُ برجل عمرو خارجٌ لم يجوز لأن الجملة أجنبية عن الموصوف"

ففي قوله تعالى ﴿ يَأْتِيهَا الدِّينُ ءَامُو قَوْمٌ نَفْسُهُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارٌ وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ عَلَيْهَا مَنِيكَةٌ غَلَاظٌ شِدَادٌ ﴾^{١٧} الجملة الخبرية "وقودها الناس" هي جملة إسمية مثبتة وقعت صفة للاسم النكرة "ناراً" وتحوي الجملة الضمير الرابط الذي يربطها بالموصوف ، وموضعها نصب ، وجملة "عليها مانيكة" من الخبر المقدم والمبتدأ ، هي أيضاً صفة ثانية للموصوف الفكرة "ناراً" ،

يقصد ٩١١ ٢ . وانظر أيضاً شرح بعض ٥٢/٣ شرح التوفيقية ص ٢٥٦ باب لأعراب ص ٤٧١ . شرح ابن

عقيل ١٩٥ ٢ . فوائد ص ٣٦٠ ٢ ، لأشبهه والنظائر ٩٢ ٢

"سورة المحريم من الآية ٦ ونظر توجيه الأعراب في أعراب المحاسن ٤٦٥/٣

وحكمها حكم الجملة الوصفية الأولى

وجاء في التنزيل الكريم ﴿ دُرِّيَّةٌ نَعْصُهَا مِنْ نَعْصٍ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾^(١)

جملة "نَعْصُهَا مِنْ نَعْصٍ" الإسمية المثبتة ، وصفت الاسم المكرة "درية" ، وفيها الضمير العائد ، ومحلها نصب وقد وردت الجملة الوصفية في موضع نصب أيضاً بقول كعب بن مالك^(٢)

طَعْنًا طَعْنَةً حَمَرَاءَ فِيهِمْ حَرَامٌ رَأْيُهَا حَتَّى الْمَمَاتِ

فالخبرية المثبتة "حرام رأيها" وصفت بها الاسم المكرة "طعنة" وفيها الرابط ومحلها نصب

وجاء الوصف جملة ومحلها خفض في قوله تعالى ﴿ وَحَلَّ طَلْعُهَا هَضِيمٌ ﴾^(٣)

جملة "طَعْمُهَا هَضِيمٌ" الخبرية المثبتة ، هي جملة إسمية مكونة من مبتدأ وخبر وقعت صلة للاسم المكرة "تخل" الذي وصفت به ، وفي الجملة ضمير رابط لها بالموصوف وهو "الهء" "طلعها" ، ولولا الضمير لم حسن الوصف بها ، لاعتبارها مستقلة بالنسبة للموصوف المكرة ، والجملة في موضع خفض

وقول عنترة^(٤)

بِمَمْلَكَةٍ عَلَيْهَا تَجُّ عَزْ وَقُومٍ مِنْ بَنِي عَبَسٍ شُهُودٌ

وصفت الجملة الإسمية المثبتة "عليها تج عر" التي تقدم فيها الخبر - شبه

^(١) سورة آل عمران من الآية ٣٤ ونظر توجيه لإعراب في معاني المرء ١ ٢٠٧ إعراب النحاس ١ ٣٢٣

^(٢) نديون ص ١٨٦

^(٣) سورة الشعراء من الآية ١٤٨

^(٤) النديون ص ٥٤ ، وله في الديون ص ١٤ "عبيته أيام" ، ص ٦٠ "ويصحبني من آل عبيس"

الجملة - على لمبتدأ - الاسم المكرة "مملكة" - وتحوى الجملة الضمير الربط ،
ومحلها خفض . وفي قوله تعالى ﴿ أَوْ كَصَيْبٍ مِّنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ ﴾^(١)
جملة "فيه ظلمات" لخبرية المثبتة ، التي تقدم فيها الخبر - شبه الجملة - وقعت
صفة للاسم المكرة "صَيْبٌ" ونحوى الضمير الرابط ، ومحلها خفض

وجاء الوصف جملة ومحلها خفض أيضاً في قول امرئ القيس^(٢) .

وقد أغتدي والطيرُ في وكناتها
لغيث من الوسمي رائدة خال
فقد وصف الاسم لفكرة "غيث" بالجملة الإسمية "رائدة حال" واحتوت
الجملة الضمير لرابط بالموصوف ، ومحلها خفض

وقد ترد الواو الالصفة التي أثبتتها الزمخشري ومن تبعه مع الجملة الإسمية
الواقعة صفة للاسم المكرة لتؤكد ثبوت الصفة للموصوف ، وتكون هذه الواو إضافة
للضمير لرابط الذي يتم لاتصال بين جرأي الكلام . لإفادة وتقوية الارتباط بين
الصفة وموصوفها كما في قوله تعالى ﴿ وَكَأَلَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ حَاوِيَةٌ
عَنَى عُرُوشِهَا ﴾^(٣) جملة "وهي حاوية" الخبرية المثبتة ، وقعت صفة للاسم المكرة
"قريّة" ، وقد عملت "الواو" لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف وإثبات الأمر له ، والجار
والمجرور "على عروشها" متعلق بقريّة ، ومحر الجملة الوصفية خفض

^(١) سورة البقرة من الآية ١٩ وانظر توجيه الإعراب في معاني الغراء ١٧٠١ القطع ولانتقاص للنحاس مطبعة

العاسي بعداد الطبعة الأولى ص ١٢٢ أبو حيان البحر المحيط مكتبة ومطابع النصر الحديثة الرياض ٨٦١

^(٢) الديوان ص ٣٦

^(٣) سورة البقرة من الآية ٢٥٩ ، وانظر توجيه الإعراب في كشف الرمضاني ٣٣٨/٣ ، إملاء العكبري ١٠٠/٢

ونجري مجرى الجملة الاسمية المثبتة في وقوعها صفة للاسم المكرة ، الجملة الاسمية التي سحلت إما بفعل ناقص أو بحر فمشبه بالفعل ، وحكمها حكم الجملة الخبرية المثبتة ، فمن الجملة الاسمية التي سحلت بالفعل الناقص "كن" قول عروة بن أنيسة^١

يُنمي مكارم د هيب ججاج كانوا ثمال أرامل ورياش

والجملة الاسمية المنسوخة "كانوا ثمال أرامل" وقعت صفة للاسم المكرة "ججاج" ، وفيها الصمير الرابط - لا فرق بين ظهر الصمير أو قدر - ومحل الجملة خفض

وقد وردت الجملة الاسمية منسوخة بالفعل الناقص "أمر" في قول عروة بن أنيسة^٢ .

عوارف ذلر أمست معطلة في منزل ظر فيه لدمع يعصبي

ومن الجملة الاسمية المنسوخة بالفعل الناقص "أصحى" وبالفعل الناقص أصبح قول لبيد^٣

دمن تلاعبت الرياح بوسمها حتى تنكص نُوبها الهدوم

أضحت معطلة وأصبح أهلها ظعنوا ، ولكر لفؤاد سقيم

فالجملة الاسمية المنسوخة "أضحت معطلة" وقعت صفة الاسم المكرة "دمن"

ومثلها الجملة المنسوخة "أصبح أهلها ظعنوا" . وقد عطعت على الجملة الأولى ، وفي

كل منهما صمير رابط بالوصف المكرة ، وهو مقدر في الجملة الأولى ، وظاهر في

^١ شعر عروة بن دية ص ١٧٨

^٢ نفس المصدر ص ١١٣

^٣ شرح ديو - لبيد ص ١١٩

لجملة الثانية . ومحلها رفع

وتقع الجملة الإسمية المسبوقة بـ "كأن" الحرف المشبه بالفعل . صفة للاسم
الفكرة على معنى لتشبيهه . قال طرفة^(١) :

وبالسفح يات كأن رسومها يمان وشنة ريذة وسحول

فالجملة "كأن رسومها يمان" وقعت صفة للفكرة يات المرفوعة على الاسداء
المتقدمة عليها بالخبر يات . وخرجت "كأن" للدلالة على معنى التشبيه في الجملة
الإسمية المنسوخة بها والمكومة من سمها التصوب "رسومها" المعروف بإضافته إلى
الضمير "الهاء" والخبر جاء فيها نكرة منونة "يمان" والجملة الوصفية في محل رفع.
وقد عنترة^(٢)

منعمة الأطراف حود كأنها هلال على غصن من البار مند

فالجملة الإسمية المسبوقة بالحرف المشبه بالفعل "كأن" صفة لـ "منعمة" وقد
توسطت بين وصف مفرد ووصف يشبه الجملة "على غصن" حيث جمع البيت وصف
مفرد "حود" . ثم وصف بالجملة الإسمية المسبوقة بـ (كأن) في قوله "كأنها هلال" ثم
يشبه لجملة وير شئت كان لوصف يشبه الجملة لخبر الجملة المنسوخة "هلال" .
وكما تقع الجملة الإسمية المثبتة صفة للاسم النكرة . تقع الجملة الإسمية
المنفية صفة للاسم الفكرة أيضا . ومن ذلك قول قيس بن الخطيم^(٣) :

ومعصر خلائق الأقوام داء كداء الكشح ليس له نواء

وقول النبعة الديلمي^(٤) :

^(١) نديون ص ١١٢ طاب محمد اسماعيل بدء جملة تعرييه في ديوانه رسالة ماجستير ص ٢٨٩

^(٢) النديون ص ٧٣

^(٣) نديوان ص ٥٣ . وله أيضا ص ٤٦ واسي لاغني . ص ٥٣ "وبعض القول ليس"

^(٤) نديوان ١٦، ١٩٥ . بدء جملة تعرييه في ديوانه ص ٣١٩ وله في نديوان ص ١٩٩ لدى جرعاء ليس بها

" . ص ٢٥٧ فكيف مرارها

ولرهب حرابٍ وقد سورة
وقول عروة بن أذينة^(١)

فكأنني يوم بينهم جسدٌ ليست له نسمة

فقد وصف الأسماء البكرات "ء" ، سورة . جسد" بالجملة الإسمية المنفية بـ"ليس"
وفي كل مفرد صميم يعود على الاسم الموصوف ، وحكمها حكم موصوفها الإعرابي وجاءت
الجملة الإسمية المسبوقة بـ"ليس" صفة لموصوف محذوف ، وقد سقطت الجملة الإسمية
المنفية الواقعة صفة شبه جملة ظرفية وقعت صفة أيضاً في قول امرئ القيس^(٢)

وأنت إذا استدبرته سدّ فرجة بصوف فوق الأرض ليس بأعرل

وتقدير الكلام بدب ضاف فوق الأرض ليس بأعرل وقد حذف الموصوف
من الجملة بدلالة قرينة لفظية حاصلة من السياق ، ومحل الجملة الوصفية خفص
وتنع الجملة الإسمية وهي مسبوقة بـ"لا" النافية للجنس صفة ، وجاءت في
قول الذبغة الديباني^(٣)

لا تزجروا مكفهاً لا كماء له كاللئ يخلط أصراماً بأصرام

وصف الاسم النكرة "مكفها" بالجملة الإسمية المسبوقة بـ(لا) النافية
للجنس "لا كماء له" وفيها الصمير العائد ومحلها نصب .

الديوان ص ٩٩ . الحمص العربية في ديوانه ص ٢٩٦

^(١) لديون ص ٥٥ بناءً على نسخة العربية في ديوانه ص ٤١٦ ، وانظر أيضاً ابن سيد لبطليوسي لاقتصاب في
شرح ادب الكتاب المطبوعة الادبية بيروت ص ٣٧٩ "إن كنت في قوم"

^(٢) الديوان ص ٢٢٩

الجملة الفعلية

تقع الجملة الخبرية المكونة من الفعل والفعل صفة ، ويوصف به الاسم المذكر ، كما تقع الجملة الاسمية كذلك . وقد أشار سيبويه إلى الجملة الفعلية الواقعة صفة بعوله "وإذا كان الفعل في موضع الصفة فهو كذلك ، وذلك قولك أزيد أنت رجل تضربه ، ولكل يوم ثوب تلبسه فإذا كن وصفا فأحسه أن يكون فيه الهاء ، لأنه ليس بموضع إعمال . ولكنه يجوز فيه كما جاء في الوصل ، لأنه في موضع ما يكون من الاسم"^١

فكلتا الجملتين الاسمية والفعلية ، خبريتان يوصف بهما الاسم المذكر ويقتضي في كل منهما ثبوت الأمر المخبر به ، ومحوين الصمير الرابط الذي يحصل به الاتصال بين الموصوف والصفة ، لتكون الجملة جزءا من الكلام . إن الوصف بالجملة الاسمية والوصف بالجملة الفعلية يقتضي ثبوت المعنى المخبر به مع ربطه بالزمن ، والوصف بالاسمية يقتضي ثبوت الأمر المخبر به دون ربطه بالزمن ، وأشار إلى التوقيت الإمام الجرجاني ، قال "الفعل يقتضي مزاولا وتجدد الصفة في الوقت ، ويقتضي الاسم ثبوت الصفة وحصولها من غير أن يكون هناك مزاولا وتزجية فعل ، ومعنى يحدث شيئا فشيئا"^٢ فالفرق فيهما دخول لرمز في الفعلية ، وخلوه من الجملة الاسمية

وحكم الجملة الفعلية من حيث الإعراب تأخذ حكم موصوفها الإعرابي قال

الكتاب ١٢٨/١ ، ونظر أيب الإيضاح العمدي ٢٧٦/١ ، مسوي ص ٣٨١ ، شرح المصحف ٥٢/٣ ، شرح

نوافيه ص ٢٥٦ ، حاشية الصبر ، ٦٥/٣ ، سويح في كتاب سيبويه ص ١٣

^١ دلائل لأعجر ص ١١٥ المورجر في شرح دلائل الإمبر ص ٦٨ ، ص ١٠٨

معنى ﴿ وَهَذَا كُنْتُ أُرْسِلُهُ مُبَارَكٌ ﴾^(١) . فالجملة الفعلية "أنزلناه" وقعت صفة للاسم النكرة "كتاب" وموضعها رفع فلو ظهر في الجملة الوصفية إعراب كما ظهر في الوصف المفرد "مبارك" لكن رفعه . وفي الجملة الصمير الرابط الذي يربطها بالوصوف وهو "الهاء" في "أنزلناه"

وهما ورد في لشعر من وقوع لصفة جملة فعلية ذات فعل ماضٍ ومحل الجملة رفع قول طرفة^(٢)

هُم حَرَمَلٌ أَعْيَ عَلَى كُلِّ أَكَلٍ مُبِيرًا . وَلَوْ أَمْسَى سَوَامُهُمْ دَثِرًا
الجملة الفعلية "أعْي على كل أكل" وقعت صفة للاسم النكرة "حرمَل" وفيها الضمير الرابط . وهو ضمير مستقر يدل عليه السيق ومحل الجملة رفع وقول حسن بن ثابت^(٣)

قَوْمٌ لَنَامَ أَقَلُّ اللَّهِ خَيْرُهُمْ كَمَا تَنَاطَرُ خَلْفَ لِرَاكِبِ الْبَعْرِ

فوصف الاسم "قوم" بالمفرد "لنَام" وبالجملة "أقل الله خيرهم"

وكم وقعت الجملة الفعلية الماضية في محل رفع . تقع الجملة الفعلية التي وصفت بها الاسم النكرة في محل نصب . قال زهير بن أبي سلمى^(٤) .

رَأَتْ رَجُلًا لَاقَى مِنَ الْعَيْشِ غُبُطَةً وَأَخْطَأَهَا فِيهَا الْأُمُورُ الْعِظَائِمُ

فقد وصف الاسم النكرة "رجلا" بالجملة الفعلية ذات الفعل الماضي "لاقى من"

^(١) سورة الأنعام ١ من الآية ٩٢ . وانظر توجيه الإعراب في معاني نقرأ ١٠١ ٣٦٥ معاني الأخفش ٢٨٢/٢

إعراب النحاس ٢ ١٧٧ . بمقتضى ١٠٢ ملاء نكبرى ١ ٢٥٢

^(٢) الديوان ص ٨٤

^(٣) ديوان ص ١٣٠

الديوان ص ٩٩ وانظره في الخواصه أيضا ٤١٣٢

العيش غبطة" ، وفيها ضمير يعود على لوصوف ومحل لجملة نصب
 كذلك تصف الجملة لعلية ذات الفعل الماضي لاسم النكرة ، ومحلها خفض ،
 قل امرؤ لقيس^١
 فقا ببل من ذكرى حبيب وعرف
 ورسم عمت آيته مند أرماني
 فالجملة لعلية "عمت آيته" وصفت بها الاسم النكرة "رسم" ، وفيها
 الصمير الرابط ، محلها خفض .

ويجيء الفعل في جملة لعلية ماضياً مبنياً للمجهول بدلالة موصوف سبق
 ذكره . قال تعالى ﴿ كُنْتُ عَلَيْهِ يَوْمَئِذٍ مِنْ تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُ يُصِبُّهُ ﴾^٢ ، فالجملة
 لعلية الماضية المبينة للمجهول وقعت صفة للاسم لنكرة "شيطان" في الآية التي
 سبقتها "ويتبع كل شيطان مريد" وفيها الرابط ، ومحلها خفض .

وتقع الجملة الفعلية ذات الفعل المضارع صفة للاسم لنكرة أيضاً ، ونحوي
 لصمير الرابط ، وحكمها حكم موصوفها الإعرابي قال تعالى ﴿ وَنَشَرِ الْأَشْجَارَ
 أَثْمَارًا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنْ هُمْ خَسَتْ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ﴾^٣
 جملة "تجري من تحته الأنهار" لعلية ذات الفعل المضارع ، وقعت صفة للاسم

الفيضان ص ٨٩

^١ سورة الحج ، من الآية ٤

^٢ سورة البقرة من الآية ٢٥ ونظر توجيه لإعراب في إعراب المحاسن ١٥١/١ ، القطع والانتفاء للمحاسن

ص ١٢٧ ، إملاء مكبري ٢٥١ ، وانظر أيضا جملة "تجري" الواقعة صفة في آيات القرية القمر ، ١٣

١٤ النساء ٥٧ ، البقرة ٢٦٦

لنكرة "جذت" وفيها ضمير يعود على الموصوف ، وموقعها نصب وجمله "يتلو عليهم" في قوله تعالى ﴿ لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ نَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ ؕ أَيْتَهُ ۚ ﴾^(١) وقعت وصفة للاسم "رسولاً" ، وفيها الرابط ، ومحلها نصب وجور العربون في قوله تعالى ﴿ حُدِّثُوا عَنْ آلِهَتِكُمْ إِذَ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ ۚ ﴾^(٢) جملة "تظهرهم بها" من الفعل المصارع وفعله في موضع نصب صفة لـ "صدقة" وما جاء في قوله تعالى ﴿ فَهَبْ لِي مِنْ لَّدُنْكَ وَلِيًّا ۖ ﴾^(٣) يرثي^(٤) في فراءة من رفع "يرثي" ، فالجملة الفعلية من الفعل المصارع وفعله في محل نصب صفة لـ "ولي" ومن جزم الفعل فهو جواب للدعاء "هَبْ" وفي قوله تعالى ﴿ وَأَتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ ﴾^(٥) جملة "ترجعون فيه" ، وصفت الاسم لنكرة "يوماً" ، وتحوي لجملة الوصفية الضمير الرابط ، ومحلها نصب .

سورة - عمر - من لايه ١٦٤

^(١) سورة التوبة من لايه ١٠٣ وانظر توجيه لإعراب في معاني لاختصار ٣٣٦/٢ إملاء العكبري ٢١٢ ، مغني طمدي ٤٧٤/٢ النحو الوظيفي ص ٣٩٧

^(٢) سورة مريم من الآية ٦٠ وانظر توجيه لإعراب في النسخ في العربية ص ١٣٥ المغني ، ٤٢٤/٢ ، انموذج انصافيه ٢٦٥/٢ حاشيه ، ص ٣١٣/٣ - النحو الوظيفي ص ٣٩٧

^(٣) سورة البقرة من الآية ٢٨١ ، وانظر توجيه لإعراب في إملاء العكبري ١١٨/١ ، المغني ٤٢٤/٢ ، الإعراب عن قواعد الإعراب ص ٤٠

ومما ورد في الشعر من وقوع الجملة الفعلية ذات المعنى المصارع صفة للاسم

الذكر قول العائفة الديلمي

فأنت وبيعُ يبعشُ النفسُ سيئُهُ وسيفُ اعيرته الميئةُ قاطعُ

فجملة "يبعش النفس سيئه" وصفت به الاسم الذكر "ربيع" وفي الجملة

لضمير الرابط "الهاء" في سيئه ، ومحلها رفع

ومن ذلك أيضاً قول الأسود بن يعفر^(٢)

وأصابه هلكن عاداً وأنزلت عزيزاً يعني فوق عرفة موكل

وقول عامر بن الطخير^(٣) :

مصيق تطيرُ فيه العوالي حين هرت كمانها واستحرت

فجملة "تطير فيه العوالي" وصفت بالاسم الذكر "مصيق" وفيها الرابط ،

ومحل الجملة خفض .

وتقع الجملة الفعلية مسبوقة بإحدى أدوات النفي "لا ، لم ، ما" صفة للاسم

لفكرة ، فمن الجملة الفعلية المسبوبة بالأداة "لا" قول عنترة^(٤) :

أعتبُ دهرًا لا يلينُ لعائب وأطلبُ أمناً من صروف العوائب

^(٢) ديوان ص ٥٣

^(٣) الديوان ص ٥٧

^(٤) ديوان ص ٣٣ ونظر جملة فعلية ذات انفع لامضارع في ديوان عنترة ص ١٣ "وأعجم ابن نجود" .

ديوان طرفة ص ٢٤ وفي النحي احوى ديوان لاعشى ص ١٩ "وانجل تعرف" . ديوان شعر عروة بن

ديبة ص ٨٥ أبي عمرو ص

^(٥) الديوان ص ٢٥ . وفيه في ديوان ايض ص ٥٨٧ "قلبه قلب"

وصف الاسم النكرة "دهرا" بالجملة الفعلية المسبوقة بأداة النفي "لا" وفي
الجملة ضمير رابط يربطها بالوصف ومحلها نصب

ومن الجملة الفعلية المسبوقة بأداة النفي "لم" ، وقد وصفت بها الاسم النكرة ،
قول العابغة الديلمي^(١) :

نظرت إليك بحاجة لم تقضها نظر المريض إلى وجوه العُود

جملة "لم تقضها" وصفت بها الاسم النكرة "حاجة" ، وفيها الضمير الرابط ،
ومحلها نصب

ومن وصف الاسم النكرة بالجملة الفعلية المسبوقة بأداة النفي (ما) قول امرئ
القيس^(٢) :

وَصُمَّ صلابٌ ما يقين من الوجر كأن مكان الردف منه على رال

جملة "ما يقين من الوجر" وصفت بها الاسم النكرة "صم" وفيها الضمير
الرابط ، وهو مقدر من السياق ، ومحل الجملة الوصفية رفع

^(١) ديوان ص ٣٣ ، وله الديوان أيضا ص ٤٨ "ابو عبد عبيد" ، ص ٥٦ "نهم شهمة"

^(٢) ديوان ص ٣٦

الجملة الشرطية .

هي لتكوين المبني على تألف جملتين بعلاقة إسمية مركبة تحصل منها الفائدة المطلوبة بعلاقة ومصاحبة وتكون بمنزلة الجملة الواحدة ، فجملة الشرط بمنزلة الكلمة المعردة ، التي تألف مع كلمة معردة أخرى هي جملة الجواب ، ومن مجموع لجملتين لا في واحدة منهما دون الأخرى يكون استقلال الكلام وإفادته . قال الجرجاني : "إن الشرط والجاء جملتان وجب لصاحبهما فجرتا مجرى الجملة الواحدة فقولك إن تكرمه بمنزلة أحوك وقولك يكرمك بمنزلة منطلق في احتياج أحدهما إلى صاحبه و متباعه من أن يستقل بنفسه" وبها يوصف الاسم النكرة ، ويربط الجملة الشرطية لواقعة صفة للموصوف ضمير ربط يحصل به الاتصال بين الموصوف وصفته لتكون الجملة جزء الكلام وحكمها الإعرابي حكم موصوفها من رفع ونصب وخفض .

ومما وقعت فيه الجملة الشرطية المتصدرة بالأداة "إذا" صفة قول الخرنق^(١)
قَوْمٌ إِذْ رَكِبُوا سَمِعَتْ لَهُمْ لَعَطٌ مِنَ التَّيِّبِهِ وَلَرْجَرُ
الجملة الشرطية المتصدرة بالأداة "إذا" وصفت بها الاسم "قوم" وفي الجملة الشرطية ضمير رابط وهو الهاء في "لهم" يربط الجملة الوصفية بموصوفها لتكون به جزء الكلام ، وحكمها الإعرابي رفع .
ومن الجملة الشرطية المتصدرة بالأداة "إن" الواقعة صفة للموصوف لفكرة قول

المقنن ٢٨٧/١ انظر ايضاً شرح لعن ١٥٦، ٨

^٢ الديوان ص ٣١ ، الخرنق ٣٠٦/٢

الدابعة الديبائي

فأهلي فداءً لأمرئٍ إن أتيتُهُ تقبل معروفي وسدّ الفقر
وصف الاسم الزكرة "أمرئ" بالجملة الشرطية "إن أتيتُهُ تقبل معروفي".
وفيهما الرابط بالوصوف وهو "الهاء" في "أتيتُهُ"، ومحل الجملة الوصفية خفض.
ومن تتابع الصفات وتعددده وقد صدرت الجملة الشرطية بالأداة "إذا" والأداة
"أن" قول امرئ القيس في وصف فرس^٢ :

إذا أقبلت قلت ذبَاءً من الخُصر مغموسةٌ في الغُدُر
وإن أدبرت قلت أثْفِيَّةٌ ملهله ليس فيها أثر
وإن أعرضت قلت سرعوفةٌ لها دمب خلفها مُسبِطُرُ

تعدد الوصف بالجملة الشرطية المتتابة وذلك لأن الصفة في الحقيقة خبر عن
الموصوف، ورياده إخبار. فيجوز في الموصوف أن يوصف بأوصاف كثيرة ومختلفة،
ولأن الصفة حكم وإشراك حكم في تعددها، وفي كل منها ضمير رابط لها بالموصوف
ليحصل به الاتصال بين الموصوف وصفته، لأن الجملة الشرطية في حقيقتها مستقلة
عن الموصوف، فإذا جعلت جزء الكلام فلا بد من الرابطة ليحسن الاتصال بين
الموصوف وصفته

ومن الجملة المصدرة بالأداة المتضمنة معنى الشرط "متى" وبالأداة الشرطية

١ بدء بجمعه، العربية في ديوانه ص ٢٩٨

٢ الديوان ص ١٦٦ دباءه من دبات الشيء ودمب عليه ما غطيه عليه وأثعبه ثقيلة سرعوفة خفيفة
ومسبطر كل ممتد نظر النلس مادة "دب"، "أثف"، "سرعف"، "سبطر"

"إذا" وصفت بها الاسم قول قيس بن الخطيم^١

رحالٌ متى يُدعوا إلى الموت يرقلوا
إد فرعوا مدّوا إلى الليل صارحاً
ليه كرفال الجمال المصاعب
كموج الأتي المزيّد المتراكب

فقد وصف لاسم المكرة (رجال) بالجملتين لشرطيتين المصدرية في الأولى
مبهم بالأداة المتضمنة معنى الشرط "متى" وفي الثانية بالأداة الشرطية "إذا" وكما
تعدد الصفات في الجمل الإسمية والفعلية ، تكون كذلك في لجملة الشرطية ، وفي كل
منها ضمير رابط يربطها بالموصوف لتكون به جزء الكلام ، ومحلها رفع
ومما جاءت الصفة جملة شرطية مصدرية بالأداة المتضمنة معنى لشرط "متى"

قول طرفة بن العبد^٢

وأعنم مخزوم من الأسف ماراً
عتيقٌ متى تُرجم به الأرض تزدد
وصف الاسم لنكرة "عتيق" بالجملة الشرطية لمصدرية بالأداة "متى" وفيها
لضمير الربط ، ومحض لجملة رفع .

ومن لجملة الشرطية لمصدرية بالأداة "من" الواقعة صلة للاسم الفكرة قول

زهير بن أبي سلمى^٣

رأيتُ المفاي خبط عشواء من تُصب
تُفقه ومن تخطئ يُعمر فيهمرم

^١ الديوان ص ٣٣

^٢ بناء بجملة تعريية في ديوانه ص ٢١ ، وينظر أيضاً لجملة شرطية المصدرية بالأداة "متى" وقد وصفت بها
الاسم المكرة في شرح ديوان بحد ص ١١ "أريب عنيه" ، ديوان عبد الله بن رواحة ص ٨٥ (فهم جسر

نحب)

^٣ الديوان ص ٨٦

وصفت الجملة الشرطية بمصدرة بالأداة "من" الاسم النكرة "المنايا" وفيها
الضمير الرابط وهو "الهاء" في "تمته" . ومحلها نصب . وقد عطف عليها جملة
شرطية أخرى مصدرة بالأداة "من" أيضا . وهي صفة ثانية للاسم النكرة . وفائدة
العطف هنا اجتماع الصفات المتعددة للموصوف وإشراك الجملة الوصفية الثانية في
حكم الجملة الوصفية الأولى

ومن الجملة الشرطية المصدرة بالأداة "لو" الواقعة صفة للاسم النكرة قول

جريز

يا ربّ غابط لو كان يعرفكم لاقى مُبعدة منكم وحرمان

وصف الاسم النكرة "غابط" بالجملة الشرطية المصدرة بالأداة "لو" وفي

الجملة الضمير الرابط لها بالموصوف

ومثلها قول فرعون النميمي^(١)

وإني لندع دعوة لو دعوتها على جبل الريان لا تقصر جانبه

الجملة الشرطية المصدرة بالأداة "لو" وصفت بها الاسم النكرة "دعوة" . وفي

الجملة الضمير الرابط لها بالموصوف وهو "الهاء" في "دعوتها" . ومحل الجملة

نصب

ومن تألف الجملتين في الشرط بإسناد ومصاحبة حصلت الفائدة وتم الكلام ،

وبها حصل الوصف . كما حصل الوصف بالجملة الاسمية والجملة الفعلية

انظر كتاب ١ ٤٢٧ ، شرح معسر ٥١/٣ ، همع نهو مع ٢ ٤٦

^(١) عراب الجمل وشبه لجمال ص ٢٤١ ، معلا عن عيور لاخبر ٨٦/٣

شبه الجملة

شبه الجملة تركيب مشابه للجملة لأنه مؤلف من كلمتين ، ومثابه للمفرد لأن معناه لا يظهر إلا مع متعلقه ، لذا اشترط فيه أن يكون تاماً ، والمقصود بالتام أن يفهم عند ذكره متعلقه المحذوف ، أما عند انفراجه فلا يدل على معنى ما لم يكن المتحدث عنه معروفاً للمخاطب . فالظرف أو الجار والمجرور لا بد لهما من متعلق يُعين على إتمام المعنى

وتقع شبه الجملة - من الظرف والجار والمجرور - صفة للنكرة . وحكمها مع لصفه كحكمها مع الخبر ، قال ابن يعيش "إن الظرف إذا وقع صفة كان حكمه كحكمه إذا وقع خبراً" ورد وقعت شبه الجملة صفة . فلا بد لها من عائد يربطها بالوصوف كما لو وقعت خبراً .

وقد ذهب جمهور المحاة إلى أن الخبر - شبه الجملة - نائب مناب المتعلق المحذوف الذي كن الخبر في لأص ، لكنه حذف ، فصار الظرف هو الخبر ، وناب مناب المحذوف ، وانتقل الضمير الذي في المتعلق إليه فاحتمله وضمه وصار يرتفع به ، كما كن يرتفع باسم الفاعل أو الفاعل قال سيبويه ، "فهذا كله انتصب على ما هو فيه وهو غيره ، وصار بمنزلة المبور الذي يعمل فيما بعده نحو العشرين ، ونحو قوله هو خير منك عملاً . فصار هو حلفك ، وريد حلفك بمنزلة ذلك والعاصر في خلف الذي هو موضع له و لذي هو في موضع خبره كما أنك إذا قلت . عند الله أخوك

فالآخر قد رفعه الأول وعمل فيه ، وبه استغنى الكلام ، وهو منعص منه^(١)

والخبر إذن شبه الجملة على سبيل النيابة ، وعبر عن ذلك بالأصل المرفوض لا يجوز إظهاره للاستغناء عنه بالظرف ، فإظهار العمل فيه شريعة منسوخة قال ابن يعيش "واعلم أنك لما حذف الخبر الذي هو استقرار ومستقر وأقامت الظرف مقامه على ما ذكرنا صار الظرف هو الخبر والمعملة معه وهو معاير المبتدأ في المعنى ونقلت الضمير الذي كان في الاستقرار إلى الظرف وصار مرتفعاً بالظرف كما كان مرتفعاً بالاستقرار ثم حذف الاستقرار وصار أصلاً مرفوضاً لا يجوز إظهاره . للاستغناء عنه بالظرف"^(٢) .

وتأتي فكرة وجود المتعلق المحذوف ، من نظرة النحاة إلى وجوب النوافق بين المبتدأ والخبر ، فمن قدر المتعلق المحذوف اسم فعنده الأصل في الخبر الإفراد . ومن قدر الفعل فعنده هو الأصل في العمل ، والخلاف في تقدير المتعلق — كما يظهر — إما هو محصور في الأولوية وأم أصل جواز الأمرين فمتفق عليه — قال أبو علي "ويحتاج إلى ما يربطه بما قبله ويعلقه ، وأن يخلو ما يعلقه به من أن يكون اسماً أو فعلاً ، وكلاهما جائز غير ممتنع تقديره"^(٣) والتعليق فيه هو ارتباط معنوي في

^١ الكتاب ٤٠٦/١ مظر أيضاً لأصول ٦٨١ ، الإيضاح لمهدي ١ ٤٧ ، شرح لقدمه لمحييه ١ ٤٧١ ، المقتصد ٩٤/١ ، مع الأدلة ص ١١٦ ، الإيضاح ١ ٢٤٧

^٢ شرح الفصل ٩٠/١ وانظر أيضاً شرح جمل النرجاجي ١ ٣٤٤ ٣٤٧ ، شرح برصي ط محقق ١ ٢٤٣ المعني ط مهدي ٢ ٤٢٣ ، أيضاً ٤٤٨١ الإعراب عن قواعد الإعراب ص ٥٥ التجميع ١ ٩٨ ، النكت ص ٣٤٤ . الصبار ١ ١٩٣ ، العطار ص ١٦٤ ، المحو النوي ٣ ٤٧٦ ، في نحو العربي نقد وتوجيه ص ٥١ ، بلغة العربية

معناها ومبناها ص ٨٩

^٣ المسائل العسكرية ص ٨١

توصيل المعنى المطلوب وإتمامه يشبه الجملة وإن لم يكن ظرف أو الجار والمجرور متعلقاً سمي حشواً أو لغواً ، وذلك لحلوه من ضمير في المتعلق ، وإمكان حذفه من الكلام لأنه فضلة قال سيبويه : " وإن شئت ألغيت "فيها" فقلت . فيها عبد لله قائم "١

ودهب الكوفيون أن الظرف منصوب على خلاف وهو عدم معنوي عندهم ، فالنصب أمر معنوي في قولك زيد عندك . فنصب على الخلاف ، والمقصود بالعامل المعنوي هو "الذي لا يكون للسان فيه حظ وإنما هو معنى يعرف بالقلب" (٢) والمقصود بالخلاف ، أن الخبر يخالف المبتدأ في المعنى ، فلا يقال إن ريداً هو عندك في معنى فلم كـ الخبر مخالف للمبتدأ نصب على الخلاف ليفرقوا بينهما ، ولا يحتاج في المخالفة المعنوية إلى تقدير متعلق ، لأن المخالفة المعنوية عند الكوفيين تعمل عمل المخالفة اللفظية في الإعراب (٣)

ونذهبت طائفة من النحاة إلى أنه منصوب بفعل محذوف غير مطلوب ولا مقدر ، بل حذف الفعل وكني بالظرف منه وبقي منصوب بعد حذف الفعل لعظا وتقديراً على ما كان عليه من قبل حذف الفعل

وأشارت جماعة إلى أنه لا تقدير للخبر المحذوف ، إذ الظرف والجار والمجرور هما نفس الخبر ، اعتماداً على خصائص شبه الجملة في تحديدها المكان أو

الكذب ٨٨/٢

٢ تعريفات ص ١٥٠

(٣) انظر مع الأدلة ص ١١٦ ، الإنصاف ، مسألة رقم ٩ شرح المعمل ٩٠/١ ، المعنى ط مدي ٤٣٣/٢ الاشهاد

ونظائر ٢٣٦ ، نصب ١٩٣٠

الزمان أو العلاقة ، فلنخبر شبه الجملة - صالح لتحديد المبتدأ ، لا لاشتماله على ضمير موجود في المتعلق الاسم أو الفاعل

والصحيح ما ذهب إليه الجمهور ، لأن شبه الجملة ليس لها معنى مستقل بنفسها لتخبر أو توصف بها ، إلا إذا اعتمدت على متعلق معروف للمخاطب يعين على إتمام المعنى

ويشترط في شبه الجملة إذا وقعت صفة - كما في الجملة الإسمية والمعلية أن تكون خبرية ، وذلك لأن في الجملة الخبرية التي وقعت صفة حكماً وإثبات معنى للموصوف . أما الإثباتية فلم يكن فيها فعل واقع ولا معنى ثبت حتى يكون للموصوف موضحاً ومخصصاً عن غيره ، والغرض من الصفة تمييز الموصوف للمخاطب ولا يميزه إلا ما هو معلوم له .

ويشترط في الموصوف أن يكون نكرة ، لأن النكرة إذا جاء بعدها ظرف أو مجرور ، ينبغي أن يحملا على الصفة ، لأن النكرة لإبهامها محتاجة إلى الصفة ليحصل بهما التخصيص قال تعالى ﴿ فَمَا حَاءَ أَمْرُنَا جَعَلْنَا عَلَيْهَا سَابِقَهَا وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهَا حِجَارَةً مِّنْ سِجِّيلٍ مَّضُودٍ ﴾^١ ، وصف الاسم النكرة "حجارة" بشبه الجملة من الجار والمجرور "من سجيل" ومحلها نصب .

قال تعالى ﴿ فَقَالُوا أَكْشَرًا مِّنَّا وَحَدًّا نَّشْعُهُ بِأَ إِذَا لَيْتَ ضَلَّلَ وَسُعُرٍ ﴾^٢ وقعت شبه الجملة "منا" صفة للموصوف النكرة "بشراً" ، ومحلها نصب . ومن قرأ

انظر تفصيل ذلك عند عبد الإله إبراهيم عند الله ، شبه الجملة في لغة عربية - ربه ماجستير -

جامعة بغداد ١٩٨٣ ص ١٦٣ ١٧٠

^١ سورة هود من الآية ٨٢ وانظر توجيه الإعراب في معاني لأخفش ٢/ ٣٥٧ ، أملاء العكبري ٤٤٠،٢

^٢ سورة نمر من الآية ٢٤ ، وانظر توجيه الإعراب في أملاء العكبري ٢٥٠،٢

"أبشر" بالرفع على لامتداء ، ومحل شبه الجملة الواقعة صلة رفع ، وفيها ضمير
الرابط

ومن الشواهد لشعرية التي وقعت شبه الجملة فيها صلة لاسم بكرة قول
العابغة لذيبيبي

محصبٍ رخص كس بمانه
وله^(١) :
عدم على أغصانه لم يُعقد

لا أعرفن رباً حوراً مدامها
كأنهن نعاج حول نوار
فقد وصف الاسم النكرة "أغتم" بشبه الجملة "على أغصانه" ، ووصف الاسم
النكرة "نعاج" بشبه الجملة "حول" ، وفيها ضمير رابط ، وهو في الأول ظاهر وفي
الثانية مقدر ، ومحلها رفع

وقول طرفة
أمور كألوح لأران نسانها
وله^(٢) ،
على لاحب . كأنه ظهر برجد

وتقصير يوم الدجن ، ولدجن مُعجب
ببهكة تحت الطراف المُعجب
فقد وصف الاسم النكرة "أمون" بشبه الجملة "كألواح الأران" ، ووصف الاسم
النكرة "ببهكة" بشبه الجملة "تحت الطراف" ، وفي كل منهما ضمير رابط
بالموصوف ، ومحلها خفض .

هذه الشواهد وغيرها وصفت شبه الجملة الاسم النكرة المحتاج إليها
لتخصيصه وتبيينه .

الديوان قصيدة ٢ بيت ٧ قصيدة ٧ بيت ٣ ، بناء الجعنة في ديوانه ص ٣٢٠

الديوان ص ١٢ . ص ٥٩ ، وانظر أيضاً البحر المحيط ١ ٣٣٧ ، بناء نجيلة العربية في ديوانه ص ٢٩٣

ترتيب الصفات

تتعدد الصفات في الجملة ، وذلك لاختلاف معانيها . ولأن الصفة في الحقيقة خبر عن الموصوف ، وريده أحبر ، فيجوز في الموصوف أن يوصف بأوصاف كثيرة ومختلفة وفي ترتيب الصفات عند تعددها خلاف ، فذهب فريق في ترتيبها إلى وجوب تقدم الوصف المفرد على الوصف بالجملة عند التعدد ، لأن لأصل عندهم للمفرد والجملة فرع ، ولا يتقدم الفرع على الأصل إلا في ندور كلام وضرورة شعر . وذهب قوم إلى تغليب المفرد على الوصف بالجملة ، وليس ذلك التغليب بواجب عندهم وطائفة ثالثة ذهبت إلى جواز تقديم الجملة دون تغليب أو وجوب تقديم للمفرد

فقد جوز سيبويه ومن تبعه تقديم الجملة على الوصف المفرد ، حيث يعهم ذلك من الأمثلة التي طرقها . دون أن يذكر شيئاً من الوجوب أو التغليب للمفرد ، قل "نحن قوم نطلق عمدور إلى بلد كذا ، إن جعلناه وصفاً وإن لم تجعله وصفاً نصبت ، كئنه قال نحن نطلق عمدور" فجملة "نطلق" صفة لقوم ، كما أن عمدور صفة له وأشد سيبويه لما لك من خويلد الحنابي :

يا مئ لا يعجز الأيام ذو جيد في حومة الموت رزاًم وفراس

الكتاب ٤٩/٢

كتاب ٦٧٢ وانظر اندر النومع ٣١ ٣١٢ وقد اختلف في سببها فقيل هي لابي نوبع الهدي . أو لامييه بن ابي عاتق أو لعبد صاف الهدي وهو نحيد صوصف لوعلى ولحيدر سوء في قرمة ، وحدها حيدة والرم مباحه من لرم ، وهو مصرع ، والعوس الشديد عرس والصريمة رمله فيها شجر واحد جمع احد بمعنى واحد وبهماس صوت المشي ، يعني

يحمي الصريمة بحدس الرجال له صيدٌ ، ومُجترئ بالليس هَـمَّاسٌ

ومن القائلين بوجوب تقديم الوصف للمعرد ابن السراج ، عندما تحدث في باب العطف على الموضع . ذكر أن لأصل للمعرد ولجملة فرع ، ولا يتقدم الفرع على الأصل إلا في ضرورة شعر أو ندور كلام . وقبح أن تتقدم الجملة في الصفة . كم فيج تقدمها في الخبر . قال "فإن قلت همد أبوها قائم ومنطلقة ، جاز والأحسن عندي أن تقدم "منطلقة" لأن الأصل للمعرد ، والجملة فرع ، ولا ينبغي أن يتقدم الفرع على الأصل إلا في ضرورة شعرهم ، وكذلك . مررت بمرأة أبوه شريف وكريمة ، حقه أن يقول مامراً كريمة وأبوها شريف ، لأن الأصل للمعرد وإن وضعه مثله معرداً وتقديم الجملة في الصفة عندي على المعرد أقبح منه في الخبر إذا قلت همد أبوه كريم وشريفة لأن أصل الصفة أن تكون مساوية للموصوف تابعة له في لفظها ومعرفتها ونكرتها"^(١)

وقد أيد ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) مذهب ابن السراج بقوله . "وإذا اجتمع في هذا الباب صفة هي اسم مع صفة هي في تقدير اسم قدمت م هو اسم على م هو في تقديره ، وذلك نحو قولك . مررت برجل قائم في الدار . إذا جعلت المجرور في موضع الصفة لرجل ولا يجوز أن تقول . مررت برجل في الدار قائم ، إلا في ضرورة شعر أو نادر كلام"^(٢)

فحمل بن لسرح القول على القيس ، وحمل بن عصفور تقديم الجملة على لندور والضرورة ، والأولى عندهم تقديم الاسم . ثم شبه الجملة . ثم لجملة ، كما في قوله تعالى ﴿ وَقَالَ رَحْمَنٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ ﴾^(٣)

لاصور ٢٣٢

^(١) شرح جمل نرجاجي ٢١٧/١ وانظر أيضا لغوي ٢٢٦/١ مطابع نسيبة ٢١٤/٢ . الجمع ١٢٠/٢

^(٢) سورة مؤمن عامر من الآية ٢٨

وقد حمل قول امرئ لقيس على الضرورة لشعرية^١

وفرع يَغشي المتن أسود فاحم أثبت كقنو النخلة المنعكس

فتقدم الوصف "يغشي المتن" وهو جملة ، على الوصف "أسود" وهو مجرد .

وهذا الترتيب في الصفات مخالف لرأي ابن السراج ومن بعده

ودهبت طائفة إلى تعليق المفرد على الجملة في الترتيب ، دون أن تقول

بوجوب تقديم المفرد ومنهم ابن مالك ، قال "وإذا سمت بمفرد وظرف وجملة ، قدم

المفرد وأخرت الجملة غالباً"^٢ ، وأخذ برأيه الرضي ، إذ قال : "في الأغلب ، وليس

ذلك بواجب خلاف لبعضهم"^٣ ، والأزهري في شرحه ، إذ قال : "وإذا سمت بمفرد

وظرف وجملة قدم المفرد على الظرف والظرف على الجملة غالباً فيهن"^٤ . وعلّة

ذلك عندهم أن لأصل الوصف بالاسم ، ولقياس تقديمه ، وقدم الظرف على جملة

لأنه من قبيل المفرد عندهم

فيتضح لدين جوار تقدم الوصف بالجملة عند سيدييه وحمل ابن السراج

القول على القياس فهو يقدم المفرد على الجملة ، ويعلل القول بأن الأصل للمفرد

والجملة فرع ، فقام عليها الترتيب في الصفات وحمل ابن عصفور تقديم الجملة على

المدور والضرورة وعند ابن مالك ومن تبعه أن الغالب في التقديم يكون للمفرد .

وليس الجمل - كما سعى من الأمثلة - بثابت للمفرد وعند آخرين تقدم الجملة

الفعلية على الجملة الإسمية في الترتيب ، والعلّة في نظرهم ، أن الوصف بالفعلية

^١ ديور ص ١٦ وانظر أيضاً لغزب ١ ، ٢٢٦ ، شرح جمل النرجسي ١ ، ٢١٧ ، لطالع السعيدة ٢ ، ٢١٤ ، همع

الهم مع ٢ ، ١٢٠ معجم الشاهد عربيّه ص ٣١٤ بناء الجملة عربيّه في ديوانه ص ٤٢٧

نسخه ص ١٦٩

^٢ شرح الرضي ط نسخة ١ ، ٣٤٨

^٣ شرح نصريح ٢ ، ١٢٠ وانظر ايضاً : لطالع السعيدة ٢ ، ٢١٤ ، لاشموسي ٤ ، ٣٤٦ ، الصبار ٣ ، ٧٤

لاشتقاقها أقوى من الوصف بالجملة الإسمية^١

بحلص مما ذكر . إلى أنه إذ وصفت بالجملة مع مفرد فسوء في ذلك التقديم أم التأخير . وليست العلة بالفرع أو الأصل . ولا فرق في تقديم الجملة الفعلية أو الإسمية . فالاعتماد على طبيعة السياق العربي وما يوفره من أساليب ومعان كغيره . فيجد المعنى الأقرب للتعبير ولبیان . ويعرر ذلك بقوله تعالى ﴿ وهذا ذكرٌ مُباركٌ أُرِّلَهُ ﴾^٢ . قدم الوصف المفرد على الوصف بالجملة .

وقال امرؤ القيس^٣ .

وأنت إذا استقدرته سدُّ فرجه
بضفٍ فوق الأرض ليس بأعزل
فقوله "نصف" وصف مفرد لموصوف محذوف تقديره "سد فرجه بذهب
صاف" . وقوله "فوق الأرض" وصف ثان للذهب . وهو ظرف وقوله "ليس بأعزل"
وصف ثالث للذهب وهو جملة . وقد جاءت الصفات موافقة لرأي ابن السراج ومن
تبعه . بتقديم الوصف المفرد ثم الظرف ثم الجملة
وقال تعالى ﴿ وهذا كتبٌ أُرِّلَهُ مُباركٌ ﴾^٤ . فأتى بالمفرد بعد الوصف
بالجملة . وهما صفتان لـ "كتاب" ومثله قوله تعالى ﴿ فسوف يأتي الله بقومٍ
يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ ذُلَّةٌ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ أَعْرَجٌ عَلَى الْكُفْرِينَ ﴾^٥ . وقال عروة بن

نظر مجمع لهوامع ٢ ١٢١

سورة الانبياء من الآية ٥٠

^٣ ديوان ص ٣٣

^٢ سورة الانعام من الآية ٩٢

^٤ سورة مائدة من الآية ٥٤

أدبنة^(١)

مُصَغِيَتٌ فِي أَعْنَثَهَا
تَحْمَلُ الْأَبْطَالَ مُسْتَلِمَةً
وقال العابغة الديلمي^(٢) .
كَلِمِي لَهُمْ يَا أُمِيمَةً نَاصِبٌ
وليل أقيسيه بطيء الكواكب
فوصف الاسم المكرة "ليل" بالجملة "أقيسيه" قبل وضعه بالمفرد "بطيء"
وقال عروة بن أذينة يصف طارق ليل بجملتين فعليتين ، الأولى منهما مصدرية
بمعن ماضر ، وفي الثانية بفعل مضارع^(٣)
هَذَا وَطَارِقُ لَيْلٍ جَاءَ مَعَهُ
يَمْشُو إِلَى مَرَلِي لَمَّا رَأَى بَرِي
وقال أيضا^(٤) .
هَذَا وَمَهْلِكُهُ تُرْقِصُ شَمْسُهَا
كَالْجَرَجِ فِي رَهَجِ الْوَدِيقَةِ آلَهَا
غِبْرَاءُ دِيمُومٌ يَحَارِبُهَا الْقَطَا
مُصَبًّا يُفَرِّقُ بَعْدَهَا إِرْسَالَهَا
فوصف الاسم "مهلكة" بالمفرد "غبراء" ، "ديموم" وبالجملة "ترقص" "شمسها"
"يحرابها القطا" ، "يفرق بعدها إرسالها" فجمع الشاعر بين النوعين ،
المفرد والجملة

الديوان ص ١١٤

^(١) ديوان ص ٥٤ وانظر تحريجه في شرح لآليات المشكلة لأعراب للعراقي ص ٤٩ شرح البرضي ط أسدنه

٣٤٨، ١ - تحفة ٣١٦/٢

^(٢) ديوان ص ٢٠٢

صبياء عبد الحميد حمودي - جملة العربية في شعر عروة بن أذينة - رساله ماجستير - ص ٢٢٩ ، قال - ولم

أجد مثل هذا التركيب عند النحاة

عطف الصفات

ما يراد من العطف إشراك الصفات في الحكم وفي تعدد الصفات وتكرارها جواز العطف وتركه ويتوجب العطف عند اختلاف معاني الصفات وتباينها لأنه حينئذ يُنزل اختلافها منزلة خلاف الدوات ويمنع العطف عند تفاق الصفات في المعاني ، لأن ذلك يؤدي إلى عطف الشيء على نفسه قال الجرجاني في إشراك الصفات في الحكم عند تعدده . "إذا قلت مررت برجل خلقه حسن وخلقته قبيح . كنت قد أشركت الجملة الثانية في حكم الأولى وذلك لحكم كونهما في موضع جر بألفه صفة للنكرة"^١

وبأداة العطف "لواو" يحصل اجتماع الصفة للموصوف ، ولا يعطف بغيرها في صفات المدح أو لدم أو الترحم قال ابن السيد : "وأما عطف الصفات التي يراد بها المدح أو الدم أو الترحم ، فلا تكون إلا بالواو . لأنها تفيد اجتماع الصفة للموصوف فإن لم يُرد بالصفات مدحٌ ولا دم فقد يعطف بغير لواو"^٢ وبالأداة العاطفة "الفاء" التي تعيد الترتيب والتعقيب يحصل العطف في الصفات ، وشرط في عطفها لجمل الوصفية أن يكون العائد خائب منه اكفاء بما فيها من الربط وقد تلي الصفة "لا" أو "أما" فيجب تكريرهما مقرويين بـ "لواو"

وكما يكون العطف في الصفات المفردة نحو مررت برجل راكب وداهب ،

^١ لاس لإعجاز ص ١٧١ ونظر أيضا السموقي ص ٣٨٤ ، المنرب ١ ٢٢٤ شرح جمل الزجاجي ١ ٢٠٩ .

شرح الرضي طائفة ١ ١٠٨ ، بنائع نفوذ ٥٢/٣ ٥٣

^٢ بحث في إصلاح لحن ص ١١٧ أنظر أيضا السهري ص ١٢٩ ، شرح ابن عقيل ٢ ٢٠٢ ، المعني طائفة

١ ١٦٣ انهم ٢ ١١٩ ، مطبع ٢ ٢١٦ ، النجاشي ص ١١٤ ، الصيان ٣ ٧٣

ومررت برجل راكب فداهد ، ومررت برجل قدّم إلى ريد فضاربه فقاتله وقوله
 تعالى ﴿ لَا كُفْرَ مِنْ شَحَرٍ مَنْ رَقُومٍ ﴾ ﴿١﴾ فمالتور منها التُّطُور ﴿٢﴾
 فشرّثون عليه من الحميم ﴿٣﴾ ، ومر تركه في الصفت المفردة ، في قوله تعالى
 ﴿ وَلَا تُصَعِّ كُلَّ حَلَّافٍ مَهْدٍ ﴾ ﴿٤﴾ هَمَّارٍ مُشَّاءٍ بِمِيمٍ ﴿٥﴾ مَّاعٍ لَنَحِيرٍ
 مُعْتَدٍ أَثِيمٍ ﴿٦﴾ ويكون العطف في الجمل الوصفية التي حسن تعاطفها ، فل
 لبيد^(١)

دمن تلاعب الرياح بوسمها حتى تنكر بؤيهب الهدوم
 أضحت معطلة وأصبح أهلها ظعنوا ، ولكر المؤاد سقيم
 ولجمله الإسمية المنسوحة "أصبح أهلها ظعنوا" عطف على لجملة الوصفية
 الأولى "أضحت معطلة" ونحو مررت برجل يبكي فيصحك
 إلى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدهم
 وذا الرأي حين تعم الأمور بذات الصليل وذات اللجم^(٢)
 ومن ترك العطف نحو - مررت برجل معه صقر صائد به ، وهذه دابة تشتد

^١ سورة الواقعة آية ٥٢ ٥٤

^٢ سورة لقلم آية ١١ ١٢

^٣ شرح ديوان لبيد ص ١١٩ ، إن أريد الجمع بين لصقات أو التنبية على معايير حسن إدخال حرف العطف
 وإن كان نقاد مقام تعدد بصقات من غير نظر في جمع أو افراد حسن إسقاط حرف العطف
 لم يمسب لأحد وانظر في الإنصاف ص ٤٦٩ ، شرح الرضي ط استأنه ١٠٨ ، البحر المحيط ١ ٢٠٢ ،
 المطالع سعيدة ٢ ٣٣٢ ، نحرمة ٢ ٣٣١ ، الشكاة المفتحية ص ٣٥٢ ، ندر اللوامع ٢ ١٥٠

سرحب مكسور ، ونحر قوم بطلق عامدون من البصرة إلى الكوفة ، وقول مرئ
القيس^(١) .

وفرع يُعشي لفس أسود فاحم أثيث كقنو النحلة المتعكر
فحصلت الفائدة من عطف الصفات بجمع وإشراك الجملة الثانية في حكم
الجملة الوصفية الأولى^(٢) . إصافه إلى أن العطف يعني عن إعدده الكلام ففيه نوع من
الاختصار ، يعيد اجتماع الصفات المتعددة لموصوفها ، وفيه نوع من تجديد المعاني
وكثرتها بالعطف حيث تصح جملاً مستقلة مقصودة الذكر

نديون ص ١٦ ، معجم تشواهد عربية ص ٣٠٤

^(١) أمكر ابن قضاء لقرطبي في كديه برن على الساحة ص ١٣٥ ، ان تكون جملة "مررب يرحس قام أسوه ، وقعد
عمرو الجملة الثانية نسي عطفت على جملة الوصفية الاولى ان تكون صفة أيضا فان "إن ليس في الجملة
الثانية ضمير يعود على رجب ، فيكون بعد "هـ" وقد أمكر ان تكون سواو ربطه الجملة الثانية بالجملة
الاولى ، ربطا يجعلهما في حكم الجملة بوحده

الوصف الحقيقي والسببي

إن توزيع الوصف إلى حقيقي وسببي راجع إلى أعمال الصفة المفردة في الجملة أو عدم أعمالها . فإن المعنى واحد وهو الوصف في الحالتين ففي قولك - مررت برجل قائم ، يكون قائم صفة للرجل وفي قولك مررت برجل قائم أبوه . يكون "قائم" فعلاً للأب ، كما لو قلت مررت برجل يقوم أبوه . فالجملة الفعلية صفة للرجل

ومعنى ذلك أن الموصوف تميز عن غيره بوصفه بالجملة التي بعده نحو مررت برجل حسن أبوه ، فالجملة مَيَّرت الرجل عن غيره وإن لم يكن "حسن" وحده صفة للرجل وإنما وُصف الرجل بالجملة وتدرجوا فيها فقالوا في إرادة المدح مررتُ برجل حسن أبوه - بالحمص - صفة للرجل ، وإن بدت في ظاهرها صفة للأب من حيث تميز وتخصص كما يتخصص بصفة نفسه أو أن تنتقل الصفة كلها إلى الرجل على حذف المضاف مع تبين السبب الذي صيَّره كذلك على سبيل المبالغة نحو مررتُ برجل حسن الأب ، فتصبح الصفة للرجل وفيها ضمير يعود عليه ، كما لو قلت مررت برجل شريف الأب . لأن شرف الأب شرف للرجل أيضاً

فإذا كنت الصفة منوثة أو مضافة . كنت خالصة للموصوف قال سيبويه "وحيث قلت مررتُ برجل ملازم أباهُ رجلٌ ، وحيث قلت مررتُ برجل ملازم أبيه رجلٌ . كأنك قلت في جميع هذين مررتُ برجل ملازم أباهُ . ومررت برجل ملازم أبيه . لأن هذا يجري مجرى الصفة التي تكون خالصة للأول" ' وأراد أن تكون الصفة في أعمالها عمل الفعل برفع فعل أو أعمالها عمل الاسم في إضافته خالصة

للموصوف فكرة "رجل" في الحالتيين لأن اسم الفاعل المشتق وفيه لفظ الفعل ومعناه
فإذا عتمد على مبتدأ أو موصوف أو ذي حال وكذلك إذا كان قبله استمهم أو ممي
قوى جانب الفعلية فيه فعمل عمل الفاعل

وشار المحدث إلى جور أن يكون الوصف بأعماله جملة فعلية أو يكون لوصف
جملة إسمية ، قال : "مررت برجل قائم أبوه ، فصار كقولك : مررت برجل يقوم
أبوه ، وإن قولك "والم أبوه" إنما هو صفة للرجل في الحقيقة ، ألا ترى أنك قد حليت
الرجل بقيام أبيه ، كما تحليه بفعله ، وفصلت بهذه الصفة بين رجل لم يقوم
أبوه ولو قلت مررت برجل قائم أبوه ، تريد بقائم التأخير ، كأنك قلت : مررت
برجل أبوه قائم "ثم قدمت على هذه الجهة كان جيداً" فأفاد الوصف رفع اشترك
الموصوف عن غيره بتحصيله وتمييزه من رجل ليس بهذه الصفة

وبين ابن كيسان (ت ٢٩٩هـ) أن عودة الصمير لربط إلى الموصوف هو سبب في
جعل الصفة به دون غيره ، سوء كان لاسم الموصوف مكرة أم معرفة ، قال
"وسيكون نعت المكرة والمعرفة ما كان فعلاً لغيرهما إذ عد بدكرهما ، كقولك
مررت برجل عاقل أبوه ومررت بريد العاقل أخوه ، العاقل نعت لزيد وكذلك عاقل
نعت للرجل وهو فعل للأب وقد عد الذكر وهو لهاء نتي فيه الأب .
يقاس على هاتين كل شيء من السموات ، فإذا كان بعد الفكرة ظرف أو فعل أو

المتنصب ١٥٥٤ ، وانظر أيضاً : خصائص طبعه بهلا ص ١٩٨ ، ط محققه ٢٧٢/٣ المتنصب ٩١٢/٢ ، شرح
نص ٥٤/٣ قال بن جني "مررت برجل صوف مكنه ، ي حسنه ويظرب إلى رجل خرقميصه ، ي
بعم ، ومررت بقاع عوفج كنه ، ي جاف وخش ، وإن جعلت كله موكيداً في عروج من الصمير فالحال
وحدة ، لأنه لم ينص الصمير إلا في معنى الصفة"

جملة فيها ذكر النكرة فيما بعدها نعتها ولا يتبعها في اللفظ لأنه شيء سواها^١ .
وذكر ابن السراج صراحة أن إعمال الوصف يكون جملة فعلية تصف الاسم
النكرة بقوله "مررت برجل قائم أبوه . فهذا موصوف بمعل وفاعل"^٢ فإعمال
الوصف المفرد يبين صراحة رجوع الوصف الذي أطلق عليه "وصف سيجي" إلى وصف
حقيقي للموصوف . لأنه لم يتضمن الصمير إلا لما فيه من معنى الصفة فتقول
مررت برجل مبيع جره . ولا تقول مررت برجل مبيع جارك . لانتفاء التعلق
لحاصل بالإضافة . فلم كان كذلك نزل فعل المتعلق بمنزلة فعل المتعلق به وجعل
وصف له

ومذهب بعض المحدثين يخالف ما نص عليه سيبويه والمبرد ومن تبعهما ،
فيحرج الوصف الذي أطلق عليه وصف سببي على أساس من الاتباع للمجاورة .
وليس من الوصف في شيء . بل دعا الأستاذ المحزومي إلى عزله من الجملة الوصفية
بقوله "ويبدو واضحاً أن حمل مثل هذا على المعتكف وتكليف ونمحل ، لأنه لم يكن
صفة لما قبله في المعنى . وإنما كان صفة لما بعده . فلا وجه لتسميته بالتابع ، والذي
دعا النحاة إلى تسميته نعتاً ، وهو ما لاحظوه من اتفاق بين إعرابه . وإعراب ما
قبله ، أم المعنى فلم يعينوا به

الحق أن مثل قولك : زارني رجل كريم حلقه ، ليس من المعتكف في شيء ، وإن
لاتفاق في الإعراب لم يرق على أسس من كونه نعتاً تابِعاً لما قبله ، لأنه ليس صفة

^١ يوفقي في النحو ص ١١٨

^٢ الاصول ٢٠٢

له ولكنه يقوم على أساس من الاتباع للمجاورة ، وبم تقتضيه موسيقى الكلام من انسجام في الحركات^(١) . وأرجع الأستاذ لسامرائي الوصف السببي إلى مسألة المطابقة وهي ظاهرة لغوية غير نحوية عنده ، وهذه الظاهرة اللغوية هي "المجاورة" . قال "فلما جاور النعت الاسم لمجرور لسابق له (المعوت) (كدا) مثلاً طابقه في الحركة"^(٢) . وذهب الأستاذ محمد خير الحلواني مذهب المخزومي والسامرائي ، وأرجع لوصف السببي إلى العلاقة الشكلية والاتداع اللفظي ، إذ قل : فتحن بقول . رأيت الرجل الكريمه أمه فتحن لبعث ما قبله في حركة الإعراب ، مع أنه من حيث المعنى يرتبط بما بعده ، ففي هذه العبارة لا يتصف الرجل بالكريم ، بل أمه . وكان من المنطق أن ترفع كلمة "الكريمة" تبع لمعوتها الأصل ، ولكنها نصبت للاتباع اللفظي ، وهذا يعني أن العلاقة لشكلية هي التي سببت الإعراب^(٣) . وفي تقديري أن إعمال "قائم" في قولك : مررت برجل قائم أبوه ، خرج من نطاق الوصف بصورته لفردة ، وعمل عمل الفعل ، فتكون الجملة - هي بنمائها - لصعة للموصوف المعركة وكذلك إذ ما اعتبرنا الجملة لوصفية وقد تقدم الخبر "قائم" على لاسم المؤخر المبتدأ لمعنى يقنصيه الحال . فقد حصلت جملة إسمية من "أبوه قائم" على تقدير آخر ، كما لو قلت أيضاً : اشتريت مسرلاً واسعة حديقته ، فتكون واسعة حراً مقدماً ، وحديقته مبتدأ مؤخر ، والجملة قد وُصفتُ بها لاسم "مسرلاً" ومحلها نصب . وكما لو قلت في حالة الرفع هذا مشروع كثيرة فوائده

^(١) في النحو العربي قواعد وتطبيق - ص ١٨٨

^(٢) النحو العربي - بعد وبعاء - ص ١٠٩

^(٣) اصول النحو العربي ص ١٤٣

فالمعنى الذي حصل له التقديم والتأخير أوجب هذه العلاقة وقد أكد أبو علي
الفارسي هذه العلاقة بقوله ، "وذلك مثل مررت برجل حسن الوجه ، ويجارية
حسنة الأب ، ألا يرى أن حكم هذا وأصله إنما كن ، مررت برجل حسن وجهه ،
فيجري على رجل ويعود مما ارتفع بحسن ذكر إلى الرجل فلما حذف العائد إلى
الرجل ، ولم يكن حكم الصفة أن يخلو من عائد إلى الموصوف صار الضمير الراجع إليه
في الصفة ومما دل على ذلك قولهم . مررت بامرأة حسنة الوجه ولو لم يُحذف
المصاف إليه (الوجه) الراجع إلى الموصوف الأول ، لم تؤنث الصفة" .

مسائل نيقداديب ص ٤٦ . وقتان جامعي في معوائد الصياغة ٢/٢٠٨ ، "ومتى رفعت معمود صفة بها فلا
ضمير فيها ، أي في صفة لأن معمودها حينئذ فاعل بها فهو كمن فيها ضمير يرمي تعدد المعاني فهي أي
نبتك الصفة حينئذ كالنفس ، فكأن نفس لا يثنى ولا يجمع بتثنيه معمودها وجمعها وإلا أي وإن لم ترفع
معمود الصفة بها بل نصب أو جر فهي ضمير موصوف يكون فعلا بها فتؤنث أي أنت صفة بأبيات
موصوف فتقول هذ حسنة وجه ، أو حسنة وجه"

الوصف المجازي

الوصف المجازي أو المقطع هو الخروج عن مشكلة الإعراب ، وفي هذا الخروج يكون للكلام السابق حكم ولا تريد أن تشركه ، لأن القطع يقتضي استئناف الكلام ، والصفة المقطوعة مع المقدّر تصير جملة مستقلة ، وتكرار الصفات وتعددتها هي أحكام وريادة حبر في الكلام ، فلقطع فيها يقتضي إخراج لصفات المقطوعة من الأحكام السابقة وستأنف الكلام ، أو تكثير المعنى بتقليل اللفظ ، فيصبح الكلام في المعنى بتقدير جملتين لأن الإعمال مع الصفة المقطوعة يصبح جملة مستقلة للإشعر بمعنى بلاغي يراد منه زيادة المدح أو الذم أو الترحم ، وتقليل اللفظ في الحذف قد حصل بدلالة القرائن التي دلت على الربط بين الموصوف وصفته

ويكون القطع في الصفات التي فيها الموصوف معروف ، سواء تكررت الصفات أم لم تتكرر ، وفي الصفات التي فيها الموصوف مكررة فتكررها لتكون الصفة الأولى مقربة الموصوف من المعرفة بنخصيصها له ، وتكون الثانية على القطع .

وشرط القطع أن يكون الاسم الموصوف معروفاً ، أو أن يتقدم من كلام المتكلم ما يتقرر فيه عند السامع حال مدح وتفاء وتعظيم أو ذم وشم وإهانة أو ترحم عليه يصح أن يورد بعدها المدح أو الذم أو الترحم . قال سيديويه "واعلم أنه ليس كل موضع يجوز فيه التعظيم ولا كل صفة يحسن أن يعظم بها . لو قلت : مررت بعبد الله أخيك صاحب الثياب ، أو البزاز ، لم يكن هذا مما يعظم به الرجل عند الناس ولا يُقَحَّم به وأما الموضع الذي لا يجوز فيه التعظيم . فإن تذكر رجلاً ليس بنبيه عند الناس ، ولا معروف بالتعظيم ثم تعظمه . كما تُعظَّم النبيه وذلك قولك مررت بعبد الله

الصالح فإن قلت : مررت بقومك الكرام الصالحين ، ثم قلت ، المطعمين في المحر ،
جار لأنه إذا وصفهم صاروا بمنزلة من قد عرف منهم ذلك ، وجز له بأن يجعلهم
كأنهم قد علموا^١ فوجب في القطع أن يكون الموصوف معلوماً أو منزلاً منزلة المعلوم
إذا جعلت المخاطب كأنه قد عرفهم ونزلهم منزلة المعلومين وإن كان لم يعرفهم
ويكون القطع في الصفات التي فيها الموصوف نكرة أن تتكرر الصفات وذلك
بحمل الوصف الأول في التكرار على تخصيص الموصوف النكرة وتقريبه من المعروف ،
وحمل الوصف الثاني على القطع لإشعار زيادة المدح أو الذم أو الترحم قال ابن
السيد "إن الموجب لقطع الصفات شيئان . أحدهما أن يكون الموصوف غيباً عن الصفة
لشهرته عند المخاطب .

والثاني أن يكون في الصفة معنى مدح أو ذم . وسواء تكررت الصفات أو لم
تتكرر . أما التكرير الذي ذكره أبو القاسم - الرجاسي - فإنه يوجب القطع في
موضعين ، أحدهما في صفات الموصوف الذي ليس بمشهور عند المخاطب والثاني
من الصفات صفات النكرة ، لأن حكم القطع لا يكون إلا في المعارف المشهورة الغيبة
عن الصفات لشهرتها ، ولا يكون في المكرات لأن النكرة مفتقرة إلى صفة تميزها
وتوضحها ، وقد يعرض في بعضها ما يحسن في صفاتها ، والقطع لا يكون إلا بأن
توصف بصفات تصير ببعضها بمنزلة المعروف ، وإن لم تكن معروفة^٢

الكتاب ٦٩،٢ وانظر شرح المقدمة لمحسبه ٢ ٣١٦-٣١٨ ، بقرب ١ ٢٢٤ ، شرح جمل لرجاسي
١ ١٩٥ همع الهوامع ١ ١١٩ ، حاشية السجاعي ص ١١٢ ، حاشية نصير ١ ٢٣٢ ، لنوايح في كتاب
سيبويه ص ٢٣ ، بلغة العربية معناه ومبداها ص ٢١٩

^٢ الحسن في اصلاح بحل ص ١١٥ ، وانظر شرح جم لالرجاسي ٢٠٧/١ يدافع بعود ١ ١٨٩،

وَحُجِّلَ الْقَطْعُ عَلَى الصَّرُورَةِ فِي عَدَمِ بَعْدِ وَصْفِ آخَرٍ إِذَا كَانَ الْوَصْفُ لِلْمَوْصُوفِ
لِغَكْرَةٍ ، وَإِلَّا فَوَجِبَ تَكْرِيرُ الصَّعَاتِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿لَنْكَرَ لَرَّ سِحُورٍ فِي
تَعَمُّ مَهْمٌ وَتَلُومُونَ يُؤْمِنُونَ عَمَّا أَنْزَلَ إِلَيْكَ وَمَا أَنْزَلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ
الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ لِرُكُوتٍ﴾^(١) ، خَرَجَتْ "الْمُقِيمِينَ" لِلتَّنَصُّبِ عَلَى الْمَدْحِ
بِتَقْدِيرٍ - أَعْنِي الْمُعِيمِينَ - وَأَشَارَ سَيِّبُوهُ إِلَيْهَا ، قَالَ : "فَلَوْ كَانَ كُلُّهُ رَفْعًا كَانَ
جَيِّدًا ، فَأَمَّا الْمُؤْمِنُونَ فَمَحْمُولٌ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ"^(٢) وَدَهَبَ الْكَمْسَانِي إِلَى أَنَّ "الْمُقِيمِينَ"
مَخْصُوصٌ بِالْعُطْفِ عَلَى "مَا" وَلَمْ يَعْصِ : يُؤْمَرُونَ بِالَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكَ وَبِالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ ،
وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ فِيهِمَا

وَفِي تَوْجِيهِهِ مَعْنَاهُ وَإِعْرَابُ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذْ
عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبُؤْسَاءِ﴾^(٣) ، حُجَّجَ - الصَّابِرِينَ - بِالنَّقْطِ عَلَى الْمَدْحِ
بِتَقْدِيرٍ "أَعْنِي الصَّابِرِينَ"^(٤) ، وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ

وَفِي تَوْجِيهِهِ مَعْنَاهُ وَإِعْرَابُ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿الَّتِي هُنَّ لَعَنَ دُونَ

^(١) سورة النساء من الآية ١٦٢

^(٢) انكتاب ٦٣/٢ ، وانظر اعراب نحاس ١ ٤٧١ ، نقطح ولاشعاف ص ٢٧٦ ، الأمالي شجرية ١ ٣٤٤ .
اصلاء العكبري ١ ٢١٢ ، البحر محيط ٧٠٢ ، الجمع ١١٩ ، ٢ اندرس نحوية ص ١٤٩ ، انطالقات
التأسيسية والعليه في النحو العربي ص ٦٥

^(٣) سورة بقره من الآية ١٧٧

^(٤) انظر انكتاب ٦٣/٢ ، معاني الاخفش ١ ٥٦ اعراب نحاس ١ ٢٣٢ ، الأمالي الشجرية ١ ٣٤٥ ، إملاء
نكيري ١ ٧٨١ ، شرح النرصي ط استانه ١ ٣٤٧

الْحَمْدُورَ^(١) في قراءة عبد الله " التائبين العابدِينَ الحامدين " بلقطع والنصب
لإنشاء المدح

ومما جاء في الشعر قول الحريق بنت بدر بن هسان^(٢)

لا يبعدن قومي الذين همُّ نُمُ العُدَاةِ وآفةُ الجُرُورِ
الـفـزـلـين بـكـلِّ مـعـرِكِ والطَّيِّبُونَ معاقِد الأزر

فخرج "البارلين" بالنصب على مدح والتعظيم ، وقيل هو من نزل الموصوف
فيه منزلة المعلوم مدحاً له . وقد جور في البارلين والطيبين ، الرقع والنصب
وبالعكس فالرقع على الابتداء ، أو على إسمار مبتدأ بتقدير "هم" والنصب بإضمار
فعل بتقدير أمدح أو أذكر وقول الأخط^(٣)

نفسى فداء امير المؤمنين بن ، أبدي النواجذ يوم سسر ذكر
الخائض الغمر والميمون طائره حليلة نه يُتسقى به المطر

جور في "الخائض" لرفع والنصب والخفض ، فلو نصب على القطع ، كان ذلك

سورة النوبة ص الآية ١١٢ وانظر توجيه امرائها في معاني الفراء ١٥٣/١ ، عراب النحاس ٤٣/٢ ،
لقطع ولانصاف لنحاس ص ٣٦٩ ، ملاء نمكيري ٢٣/٢

^٢ انديوان ص ٢٩ ونظر لكتاب ١ ٢٠٢ ، ٢٤ ٢ ، مقدمة في النحو ص ٥٨ ، معاني فراء ١ ١٠٥ ، معاني
الأخفش ١ ١٥٧ ، الأصول ٢ ٤٠٢ ، عراب النحاس ١ ٢٣١/١ ، شرح أبيات سيبويه لتسيراف ٢ ٣٢/٢ ،
الغداديات ص ٥٨ ، محاسب ٢ ١٩٨ ، الأمالي نخجيرية ١ ٣٤٤ ، لإصناف ص ٢٦٨ ، شرح برصي ط
اسماء ١ ٣٤٦ ، بحر المحيط ٢ ٢٠٤ ، شرح لمصريح ٢ ١١٦/٢ ، لأشبه ٣ ٢٣٤ ، الجمع ٢ ١١٩/٢ ، بخرانه
٢ ٣٠١ ، نصيب ٣ ٧٠/٣ ، الدرر ٢ ١٥٠

^٣ لندوان ص ١٦٩ ، وانظر لكتاب ٢ ٦٢/٢ ، شرح أبيات سيبويه لتسيراف ٢ ٤١ ، الحلل في إصلاح الحلل
ص ١١٥

لإنشاء المدح والتعظيم ، ولو خفض كان ذلك على البذل أو الصفة . ومثله قول عمرو بن شأس لأسدي^(١)

ولم أر بعد يوم تعرضت
كلابية وبرية حنريمة
لما بين أثواب الطراف من الأدم
باتك وحدثت بالواعيد والدمم
والعرب كما تقطع على المدح والتعظيم . تقطع على الدم والشتم . ومما جاء مقطوعاً بالنصف على الدم والشتم قوله تعالى ﴿ وَأَمْرٌ تُهْـمُ خِمَالَةٌ لِّلْحَطَبِ ﴾^(٢) . والقطع بتقدير أدم أو أذكر حمالة ، فكأنها كانت قد شتهرت بذلك فجرت عليها الصفة للذم ، والعمل المقدر ولا يستعمل إظهاره ، ومن قرأ بالرفع فهي إما على الاتباع أو بضمير "هي" .

وجاء القطع في الشعر منصوباً على الشتم والذم قول أمية بن أبي عائذ لهذلي^(٣)

ويأوى إلى بسوة عطل
وشعثاً مر صيع مثل السعالي

الديوان ص ١٠٣ . ومظر الكتاب ١٥١٢

^(١) سورة النعب من الآية ٤ وانظر توجيه الإصراب في الكتاب ٧٠٢ ، معاني الأحفش ٥١٨٢ ، لقطع والانتداب بنحاس ص ٧٨٧ ، إعراب ٣٠ سورة من نقرن لكريم ص ٢٢٤ ، لامالي شجرية ٣٤٤١ . شرح الرضي ط أسامة ، ٣٤٦١ ، شرح شعور نذهب ص ٤٣٤ ، شرح التصريح ١١٧/٢ حاشية العطار ص ١٦٩ لمطلقات التسميه والعنية ص ٦٩

^(٢) الكتاب ٦٦٢ ، معاني نقرأ ١٠٨١ ، شرح ابيات سيويه لتسيراقي ١٠١١ ، بحث ص ١١٥ ، شرح معص ٨١٢ ، شرح جم لالرجاجي ٢٠٧١ ، شرح الرضي ط أسامة ٤٣٦١ ، أوضح أسالك ص ١٩٨ ، شرح التصريح ١١٧٢ ، شرح الاشموني ٣٢٥٤ ، لخرامة ٣٠١٢

نصب "شعث" على الترحم . لأن المعنى الذي أوجب الوصف الثاني على القطع
 حصل له بعد حصول الصفة الأولى التي قرب لموصوف "نسوة" من التعريف ، وذلك
 بتخصيصها بالوصف ، فجاز فيها القطع ، ويجوز فيها الاتباع على الصفة
 ومثله قول مالك بن خياط العُكلي^١ .

وكل قوم أطاعوا أمر مرشدهم إلا نميراً أطاعت أمر عاويها
 الظاعنين ولم يظعنوا أحداً والقائلون لمن دار نخليها

فقد نصب "الظاعنين" بإصمار فعل ، ورفع "القائلون" على إصمار مبتدأ لما قصد
 من معنى الذم والشتم ، ولو أراد الاندفاع لأجراه على ما قبله صفة له أيضاً

وكم جاء القطع على المدح والذم ، يجيء القطع على الترحم . ويستقوي ذلك
 القطع في الصفات المكررة والتي لم تتكرر ، ومنها قول حميد بن ثور الهلالي^٢ .

ويأرى إلى رعب مسكين نوبها فلا لا تحطه الركاب مهوب

نصب "مسكين" على الترحم وقول طرفة^٣

لم يـ يوم وللكروان يوم تطير البائسات ولا تطير

نصب "البائسات" بالقطع على الترحم

الكتاب ٦٤/٢ أعراب النحاس ١ ٤٧٠ ، شرح أبيات سيبويه لمسير في ٣٧/٢ ، شرح الأبيات لشكيلة لأعراب
 لمعار في ص ٨٩ الإنصاف ص ٤٦٠ ، بحره ٣٠١/٢

^٢ نديون ص ٥٤ وانظر أعراب النحاس ٣ ٥٣٥ ، اللسان مادة "هيب"

^٣ الديون ص ٩٧ ، وانظر الحثل في اصلاح بخل ص ١١٧ ، الخرمه ١٤٤/١ ، وانظر ما جاء من شواهد لقطع
 على الترحم في الكتاب ٢ ٧٤ ، همع الهوامع ١ ٦٦ ، ١١٧/٢ أيضاً

الفصل الثالث

موازنة بين جملة الصفة وجمل الخبر والحال والصلة

١ - موازنة بين جملة الصفة وجملة الخبر

أولا أوجه الاشتراك

- الاشتراك في النوع ولتقسيم

- الاشتراك في الرابط ولعائد .

الاشتراك في التعدد

الاشتراك في الحذف

ثانيا أوجه المخالفة

- المخالفة في التقديم والتأخير .

- المخالفة في خبرية وإنشائية .

أولاً . أوجه الاشتراك .

الاشتراك في التنوع والتقسيم .

تتشرك جملة الصفة والخبر في نوعهما . وأعني بالتنوع ما يجري على جملة الصفة يجري على جملة الخبر من حيث المعنى الإخباري . لأنهما في المعنى خبر للموصوف أو لبتدأ . فتكون كل منهما جملة إسمية أو فعلية أو شرطية أو ظرفية .

فمن الجملة الإسمية قولك في الصفة . مررت برجل أبوه مطلق ، وفي الخبر قولك . ريدُ أبوه مطلق . ومن الجملة الفعلية قولك في الصفة مررت برجل ذهب أخوه . وفي الخبر قولك ريدُ ذهب أخوه ، ومن الجملة الشرطية قولك في الصفة . مررت برجل إن نعطه بشكر . وفي الخبر قولك بكر إن نعطه يشكر . ومن شبه الجملة قوله تعالى في الصفة ﴿ وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهَا حِجَابًا مِّن سَحَابٍ مَّصْبُورٍ ﴾ .

وفي الخبر قولك حادُّ في الدار وزيدٌ عندك

فاشتركت جملة الصفة وجملة الخبر في نوعهما من حيث المعنى الإخباري .

مُتَّبَعَةٌ كانت الجملة أو منفية

الاشتراك في الرابط والعائد

مشارك جملة الصفة مع جملة الخبر في أن كلاً منهما تحتوي على الرابط والعائد الذي يربط جملة الصفة بالموصوف . وجملة الخبر بالمتبدأ . وبه يحس الاتصال بين الموصوف وجملة الصفة . لأن الجملة في حد ذاتها كلام مستقل . فإذا وقعت صفة فلا بد لها من الرابط لتكون به جزء الكلام . قل سيئويه " وإذا كان الفعل في موضع الصفة فهو كذلك . وذلك قولك . أزيد أنت رجل تضربه . وأكل يوم ثوب تلبسه . فإذا كان وصفاً فأحسنه أن يكون فيه الهاء (١) " وهذا ما قصده أيضاً أبو علي الفارسي بقوله " حكم الصفة كحكم الصلة في أنه يلزم أن يرجع منها عائد إلى الموصوف كما يعود من الصلة إلى الموصول (٢) "

والأمر كذلك في جملة الخبر . لأن الجملة في الأصل مستقلة بنفسها قائمة بمعناها . فإذا لم يكن فيها ذكر يربطها بالمتبدأ وتصبح جملة الخبر جزءاً من الجملة الإسمية كانت لجملة أجنبية . ولا تكون خيراً عنه

والذي يربط الجملة الواقعة صفة بموصوفها "الضمير" . فهو الموضوع للربط . ودليل قوي يدل على اتصالهما . وفي جملة الخبر يكون الرابط . "الضمير" أيضاً . وهو الأصل والمطرود . وقد يكون الرابط والعائد فيها اسم إشارة نحو قوله تعالى ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا أُولَئِكَ

الكتاب ١٢٨١ . ونظر أيضاً ٨٧١ . ولتص ١٢٨١

^١ بغداديات ص ٤٥ . وانظر مقتصد ٢٩٣١ . ٢ ٩١٠ مع . شرح الفصل ٨٨١-٨٩ . تفهيم ص ١٦٧

شرح برضي ط اسامه ٩٨١ . ط محققه ٢٣٨١ . معوائد قضائية ٣٦٢

صَحَّحَ الْحُتَّةَ^{١١} أو إعادة المبتدأ بلفظه نحو قوله تعالى ﴿ الْحَاقَّةُ ۝ مَ

الْحَاقَّةُ ۝ ١١ ۝ أَوْ بِمَعْنَاهُ نَحْوُ رِيدَ جَاعِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَوْ الْعَمُومُ الْمُشْتَمِلُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ

نَحْوَ قَوْلِكَ رِيدَ نَعَمَ الرَّجُلُ ، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الرُّوَابِطِ^{١٢}

وحقيقة الأمر في فتصار الجملة الواقعة صفة على الضمير ، وفي الجملة
لواقعة خبر على الضمير وغيره ، أن كلا من الجملة لواقعة صفة وجملة الخبر هي
خبر في الأصل والفرق بينهما "أن الموصوف لا يستلزم الصفة صدقة ، فضعف طلبه
له . فاحتيج لدليل قوي يدل على ارتباط الجملة به ، وإنها صفة له ، بخلاف
المبتدأ . فإنه يستلزم الخبر فقوى طلبه له ، فاكتفي بأي دليل يدل على ارتباط
لجملة به وأنها خبر عنه"^{١٣} وذلك أن الإخبار في جملة "خبر المبتدأ" هو في
الحقيقة جزء من لجملة التي لا تتم الفائدة بوجه . والإحدر بجملة الصفة ليست
بجزء من الجملة ، ولكنها ريدة في الإخبار حرجب للتخصيص والموضح
وقد تأتي "لو و" اللاصقة التي أثبتتها الرمخشوري لبوكيد لصوق جملة الصفة

سورة لأعراف من الآية ٤٢

سورة براءة الآية ١ ٢

١١ نظر تفصيل ذلك في المقرب ١ ، ٢١٩ ، شرح جسر لرجاجي ١ ، ٣٤٥ ، ص ٣٤٩ ، المعني طامدي ٢ ، ٤٩٨

أوضح المسالك ص ١٩٦ الجمع ١ ، ٩٧ ، مطالع ٢ ، ٢١٣ ، ششوي ص ١٢١ ، نسجاعي ص ٥٥ نصيب

٢٥/٣ ، نو انسج ص ٥٩ ، وذكر السيوطي في نكت ص ٣٣١ "لفظ العائد يختص بانصميم مع أنه يقوم مقامه

لإساره وإعادة المبتدأ بلفظه وعموم شعب مبتدأ وعطف جملة فيها ضميره بداء السببية على الجملة الخبر

بها الحالية منه"

١٢ نصيب ٢٥/٣

بموصوفها وثباتها له ، كما في قوله تعالى ﴿ أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ
حَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا ﴾^(١) ، وإلى ذلك أشار بعضهم نظماً^(٢)

كما أنت في جملة قد وصفت
وعلة الإتيان وصف قد ثبت
وتأتي الواو أيضاً في جملة الخبر في باب "كان" كقول الفند الزماني^(٣)
فلَمَّا صرَّح الشَّرَّحُ ر فأضحى وهو عريان
وخبر (ما) الواقع بعد إلا كقولهم ما أحد إلا وله نفس أمانة . فخرجت هذه
لجمع ، أنها على خلاف الأصل تشبيهاً بالحال وليست لربط الجملة في الصفة
والخبر

وفي تقديره أن "الواو" تكون مع الرابط لثبوت الأمر وتوكيده ، وليست هي
بمفرده الرابطة كما يفصّل منها

سورة البقرة من لايه ٢٥٩

^(١) لنظم لعبد الحفيظ بن الحسن في حاشيه فتح الصمد ٢١/٢ وانظر أيضاً المطول مع حاشية الجرجاني ص ٢٧٢

مجموعه نقول الحوية مع لشرح و لحواشي ص ١٣ ، ص ١٢٠ ص ١٤١ ص ١٤٤

^(٢) حماسه البحري ص ٧٤ ، وانظر أيضاً في ذلك جمع الهوامع ١١٦ ، شرح ذو هذا المعنى للسيوطي ص ٩٤٤

الاشتراك في التعدد

تشارك جملة الصفة مع جملة الخبر في جواز تعددهما . بالمعطف أو بدونه .
 وذلك لأن الصفة في الحقيقة - عند تقصي المعنى - خبرٌ عن الموصوف وزيدة إخبار ،
 فيجوز في الموصوف أن يوصف بأوصاف كثيرة ومختلفة ، وكما جاز لإخبار عن شيء
 واحد بأخبار كثيرة ، جاز الحكم على شيء واحد بأحكام مختلفة ، لأن كلا من جملة
 الصفة وجملة الخبر حكم وإشراك حكم في تعددهما كما في قولك : مررت برجل خلقه
 حسناً وخلقهُ قبيحاً ، أشركت الجملة الثانية في حكم الجملة الأولى وذلك الحكم كونه في
 موضع خفض صفة للموصوف البكرة وقد روى سيبويه قول مالك بن خويلد الخناعي^(١)
 يا مَيَّ لا يُعْجِرُ الأيامُ ذو حيدٍ في حومة الموت نَذَامٌ وفَرَّاسُ
 يحمي الصريمة حدنُ الرجل له صيدٌ ومُجْتَرِي بالليس همَّاسُ
 وهذا ما قرره أيضاً ابن يعيش بموله "يجوز أن يكون للمبتدأ الواحد خبران
 وأكثر من ذلك كما قد يكون له أوصاف متعددة"^(٢) كقول لراجز^(٣) .

تسألني عن زوجها أي فتى حبُّ جسدٍ وإذا جع بكى
 وتعدد الخبر يخرج إما بحسب اللفظ والمعنى وإما بحسب اللفظ فقط . مع
 اتصاف مجموع المبتدأ بكل واحد من الخبر في رجوع الصمير من كل واحد من
 الخبرين إلى مجموع المبتدأ ، وإذا لم يرجع كل واحد منهما إلى مجموع المبتدأ فلا بد

كتاب ٦٧ ٢ وانظر ٨٣١ منه المقصب ٣٠٨، ٤ يقتصد ٩١٣ ٢ ، دلائل الإعجاز ص ١٧١

^(١) شرح المعص ٩٩ ١ ، وانظر ٥٨٢ منه ، شرح النرصي ط محققه ٢٦٥ ط أسعاده ١٠٧-١٠٨ ، لأشباه

و سقنا ٢٨٦، ١

^(٢) وتفسيره "هو حب جسد" فقد جمع العجوز ونجين انظره في شرح الابيات بشكلا الاعراب لتعارفي ص ٢٢٢

من "الواو" لأن المبتدأ حيثئذ مفكوك تقديرًا^١ وفي عدد الصفات مفردة وجملة ما جاء في قوله تعالى ﴿ وَهَذَا ذِكْرٌ مُبَارَكٌ أُرْسِلَ بِهِ ﴾^٢ وصف الاسم بالمفرد والجملة، ويكون كذلك الخبر مفرداً وجملة أيضاً . وقد ذهب فريق في تحريج جملة الخبر بأنها صفة للخبر المفرد ، وليست الجملة خبراً ثانياً للمبتدأ ، كما في قولك يريد عالم يفعل الخير فإن جملة "يفعل الخير" صفة للخبر المفرد "عالم" وليست خبراً ثانياً لـ "زيد" وكما في قوله تعالى ﴿ فَإِذَا هُمْ فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ ﴾^٣ ، بجملة "يختصمون" خبر كان أو صفة . والمشهور فيها جور كونها خبراً ثانياً كما هي الحال في جملة "يفعل الخير"^(١)

فجر تعدد الصفات لاختلاف معانيها ، وجاز تعدد الخبر قياساً على تعدد الأحكام ، لأن كلا من جملة لصفة وجملة الخبر حكم وإشراك حكم في تعددهما

انظر ذلك تفصيلاً في شرح جمل النرجاجي ١/ ٣٩٥ مقي طمدني ٢/ ٥٩٨ ، شرح ابن عقيل ٢/ ٢٠٢ ، شرح النصريح ١/ ١٨٢ ، الجمع ١/ ١٠٨ ، الشكاه المتخيه ص ٢٥٢ حاشية السجدي ص ١١٤ . حاشية انصاري ١/ ٢٣٤ . ٣/ ٧٣

^١ سورة الأنبياء من الآية ٥١

^(٢) سورة الفمل من الآية ٤٥

^٣ انظر المعني طمدني ٢/ ٥٩٨ ، الجمع ١/ ١٠٨ ، الصبيح ١/ ٢٣٨ ، وقد جع ابن جني في خصائص طمحقه ١/ ١٥٨ "حاسنين" من قوله تعالى في سورة بقره من الآية ٦٥ فقلت لهم كونا قرية حاسنين خبر آخر . "كونوا" والاول "قرية" ، فهو مشابه عندك هذا حلوا حامض وعمل ذلك بقوله "ألا ترى أن ليس لاحد لاسمين من الاختصاص بالخبرية إلا ما لصاحبه ، وليس كذلك الصفة بعد الموصوف ، انما اختصاص العاص بالموصوف ثم يصفه من بعد ما يصفه له" و برأي معدي أكد خبر بالصفة "حاسنين" بـ "قرية" ، فهو من باب توكيد الخبر بالصفة التي يورد منها بدم والدله

الإشراك في الحذف

تشارك جملة الصفة وجملة لحن في جوار حذف كل منهما إذا دل عليها دليل وقريبة حاصلة من لسياق ، فإذا علم المعنى جاز الحذف لفهم السامع ما يقصد منكم ، وإن كانت جملة لصفة جيء بها في الأصل لعائدة إرالة لاشتراك أو لعموم . ولحذف فيها عكس المقصود ، ومحال لطبيعتها التي وضعت في التخصيص أو التوصيح وهما موضع إسهاب وطباب . والعرب تقول سمعت الشيء أنعته نعتا ، إذا مبرته بعض صفته . إلا أن تريد من الحذف لاختصار أو أن تكون قاصداً إنشاء مدح أو تكثير فائدة بإمكان حمل الكلام على معان عديدة تقصدها فمن لحذف في الصفة قوله تعالى ﴿ تَدْمِرُ كُلَّ شَيْءٍ ﴾^١ أي سلطت عليه

ومن الحذف في الخبر قوله تعالى ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾^٢ فهم الحذف بدلالة السياق وتقديره: "أمثل أو أجم" ، وحصر الحذف فيه للاحتراز عن العبث من غير ضيق المقام . وقد حرجت الآية أيضاً بتقدير مبتدأ محذوف "أمري أو شأني صبرٌ جميلٌ" هذا لاحتتمل في الحذف حرج لتكثير الفائدة بإمكان حمل الكلام على كل من المعنيين . فاشتركت جملة لصفة وجملة الحبر في لحذف لعائدة لاختصار أو لمعنى إبلاغي يقصده المتكلم

الاحقاف من الآية ٢٥ ونظر في حذف الخصائص طمحقه ٣٧١/٢ . المسائل والأجوبة ص ٢٩٩ .
اسرار لغربية ص ١١٥ المعنى طمحقه ٦٢٧/٢ اوضح مسائل ص ١٩٩ . شرح التصريح ١٧٨/١ . ١٢١ ٢ .
منه . المطالع سعيدة ٢١٧ ٢
سورة يوسف ١ من الآية ١٨
نظر نكتاب ١٤١١ . بقتحد ٣١٠١ . شرح المص ٩٤١ ٣/٣ حاشية نرجاسي . ص ٤١ .
ص ١٤٢ . الجمع ١٠٣ ١٠٤

ثانياً أوجه المخالفة

المخالفة في التقديم والتأخير

منع تقديم الصفة على الموصوف . وذلك لأن الصفة تجري الموصوف في إيصاله وتفسيره مجرى الصلة . فلا يجوز تقديمها على الموصوف كما لا يجوز تقديم الصلة . وإن قدمت الصفة أعربت حالاً . وخرجت من كونها صفة للموصوف المراد تخصيصه أو إيصاله

وحمل تقد الصفة على السماع ما جاء عن العرب في إبقاء الصفة المتقدمة على ما كانت عليه أو إضافة الصفة للمردة المقدمة إلى الموصوف وهذا السماع حصل على الغنور والقلة واعتبر التقديم شذوذاً وخروجاً عن القياس .

وفي تقديم جملة الخبر على المبتدأ جور البصريون التقديم إذا كان مبوباً أخيره في المعنى وإن قدم في اللفظ عليه . ولوروده في كلام العرب وأشعارهم وسماع الكوفيون التقديم مبرور كان أو جملة . لأنه يؤدي إلى تقدم ضمير الاسم على ظاهره إلا في نحو في الدار ريد ، على أن (ريد) فاعل الجار والمجرور

والخبر عند البصريين ، وإن كان مقدماً في اللفظ إلا أنه متأخر في التقدير^(١)

وهو ريد على قول الكوفيين في تقديم ضمير الاسم . كما في قولك . أنوه قائم ريد .

شرح حمل ابرجاني ٢١٨، ١ - الجمع ١٢٠، ٢ - الخراساني ٥٣٣، ١ - ٣١٥، ٢ - سدر ١٥١/٢ ، في علم النحو

٣٢٥، ١ - ظاهرة الشذوذ في النحو العربي ، ص ١٩٣

انظر ذلك مفصلاً في الكتاب ١٢٨، ٢ - نقض ١٢٧/٤ ، المقصد ٣٠٢، ١ - الانصاف مسألة رقم ٩ ، شرح

نقص ٩٢، ١

وأخوه داهب عمرو . وفول المرزوق^١

إلى ملك ما أمه من محارب أبوه ولا كانت كليب ماهرة

وتقدير الكلام أبوه ما أمه من محارب

ويعلم من تقدم الخبر وكثرة سماعه من العرب ، قصدين به الخبر المقدم
مفرداً ، ويقل مجيئه جملة ، أما تقديم الخبر مفرداً أو جملة فهو جائز إذا قصد منه
هدف ومعنى بلاغي لا كما منعه الكوفيون ، والبصريون يذهبون إلى تأخيرها معنى
وليس لفظاً

وعليه إن جملة الصفة لا تقدم على موصوفها ، وجملة الخبر قد تقدم على

لمبتدأ

انظر في الخصائص ط محققه ٢ ٣٩٤ ، شرح جمل الزجاجي ١ ٣٥٤ ، معني بلبيب ط مكي ١ ١١٦ ، همع

يهو مع ١ ١١٨ ، ندر النجوم مع ١ ٨٧

المخالفة في الخبرية والإنشائية

اتفق النحاة على منع وقوع الجملة الإنشائية صفة ، وعند مجيء الجملة الإنشائية صفة ، يحرج على إضمار القول والتأويل والتقدير ، ويكون التقدير صفة للموصوف والجملة الإنشائية معمول القول لمحدوف ، وذلك لأن الجملة الخبرية التي وقعت صفة حكماً وإثبات معنى للموصوف ، فإذا كان كذلك يكون موصحاً ومحصصاً للموصوف عن غيره . أما الإنشائية فلم يكن فيها فعل واقع ولا معنى ثابت حتى يكون للموصوف موصحاً ومخصصاً عن غيره ، ولا تُعلمُ قبل التكلم به ، والجملة الواقعة خبراً للمبتدأ يُراد منها الحكم ، والخبر حكمٌ ، وأصله أن يكون مجهولاً فيعد التكلم إلى إظهاره للسامع لتحصل العائدة المطلوبة ^(١) .

وإذا علمت هذه المسألة في جملة الصفة ، رأينا خلاف النحاة في جملة الخبر بين وقوعها إنشائية وبين وقوعها خبرية ، فمنهم من حرج الإنشائية على إضمار القول فيها . والمقدر هو الخبر ، والمذكور هو معموله ، وإلى ذلك ذهب ابن السراج ومن تبعه في نحو : ريد اصر به . وزيد لا تضربه ، على تقدير : زيد أقول لك اصر به . أو أقول لك لا تضربه ^(٢) .

ومنهم من منع أن تكون الجملة الواقعة خبراً للمبتدأ جملة إنشائية وإلى ذلك ذهب ابن بدشاذ ومن تبعه ، قال : لا يجوز لشيء معه - أراد الإنشائية - أن

الاساليب لإنشائية ، ص ١١٠

^(١) نظر لاصول ٣٢١ ، بمقتصد ٩١٢ ، شرح ابن عقيل ٢٠١ ، الجمع ٩٦١ ، شواهي ١١٩

يكون وصفاً ولا صلة ولا خبر " ، وذلك لأنها طلب واستعلام لا اختصاص فيها ولا حال ثابتة بحبر أو يوصف بها

وطائفة ثالثة ذهبوا إلى جواز أن تقع الجملة الإنشائية خبراً للمبتدأ بلا ضمير وتكلف تأويل ، وإلى ذلك أشار ابن عصفور ، قال : " يسوغ في الجمل الإنشائية أن تقع إخباراً للمبتدأ ، كما وقع المفرد ولا يحتاج إلى تكلف إضمار القول ، فالخبر ، إذن لفظ يقال بالاشتراك " وأضاف أيضاً : " إن المفرد قد يكون خبراً ، وإن لم يكن منه مع المبتدأ كلام محتمل للصدق والكذب نحو : أي رجل أحول ؟ وكيف زيد ؟ وأمثال ذلك " .

ومعذره لم يرد به أن خبر المبتدأ يجب أن يكون ثابتاً للمبتدأ على معنى أنه يجب أن يكون مسموعاً إليه واقعة واجبة ، بل أريد أنه يجب أن يعبر نسبته إلى المبتدأ بالثبوت أو مشككاً فيها فيدخل في ذلك الظرف نحو : أزيد عندك ؟ والتقدير فيه : أريد حاص عندك . وللمبتدأ يذكر ليسبب إليه حال من أحواله ، ويربط به حكم من أحكامه

والخلاف بينهم قد يكون مرده إلى اللبس لحاصل بين الجملة الخبرية وبين خبر المبتدأ الذي أسند إلى المبتدأ ، لا ما يحتمل الصدق والكذب كما في جملة الخبرية ، فاشتراك لفظ الخبر بين ما يقبل الإنشاء وبين خبر المبتدأ أوقع اللبس

شرح لمقدمة المحمديه ٤١٧ ٢ . ونظر الإصناف ١١٣ ١ . شرح لمعصر ٥٣/٣

(٦) شرح جمل الوجاجي ٣٤٧ ١ . ونظر شرح برقي طاسدة ٩٧ ١ . شرح بد عقي ١٩٨/٢ ٢٠٠ . مطوب

البرقي مع حاشية جرجاني ص ١٨١ ١٨٢ . الاشباه ونظائر ٢٤٤/٣ . حاشية أبو انسجاص ٥٩ ،

الصين ١٧١ ١ ، السجعي ص ٥٥ . الاسالهب لإنشائية في النحو نعري ص ٩٨

فيهما ، وعليه جور وقوع خبر المبتدأ جملة إنشائية بخلاف جملة الصفة فلا تقع إنشائية إلا مع إصدار القول . ونكوز لإنشائية معمول القول المحذوف الواقع صفة وجاز في جملة الحذر أن تكون إنشائية لجوار حذف الخبر ، ولم يجر ذلك في الصفة ، لأنه لا يجوز حذفها ، إلا لقصد ، ولأن الحذف فيها ينبغي معها ومحالف لطبيعتها التي وضعت في التخصيص والتفسير وإن المبتدأ يجوز نصبه بالفعل ، إم على حذف الضمير أو على التفسير ، ولا يتغير المعنى فهو سواء في نحو: ريد اشربه أم اضرب ريداً . معده واحد ، فلما صحت العائدة جاز أن يكون الخبر أمراً في اللفظ ، وإن كان ريد في المعنى مفعولاً منصوباً^{١٧} والصفة لا يصح عليها في الموصوف سواء حذف منها ضميره أم لا . لأنه معمول لغيرها نحو : مررت برجل اضربه . لم يصح نصب رجل بضره ولأن الصفة تابعة للموصوف ولا يعمل التابع في المبتوع . وإلى ذلك أشار ابن مالك في ألفيمه^{١٨}

يتبع في الإعراب الأسماء الأول
بعت وتوكيد وعطف وبدل
وقال أيضا

وامع هن إيقاع ذات الطلب وإن أتت فالقول اضمر تصب
والعرض من الصفة تمييز الموصوف للمخاطب . ولا يميزه إلا ما هو معلوم له ،
والإنشائية لا تكون معلومة إلا بعد النطق بها ، وعليه إن الإنشائية حاصلة في جملة
الحذر سواء بالتقدير والتأويل أم بدووه ، بخلاف الواقعة صفة فلا بد لها من التأويل.

لقصد ٩١٢/٢

^{١٧} انظر شرح ابن عقيل ١٩٨/٢ ٢٠٠ ، لجمع ٩٦ ، لاشبهه وانظائر ٢١٤ ، حاشية ابو الجا ص ٥٩ ،
حاشية الصبان ١٧١ ، حاشية السجاعي ص ٥٥

الفصل الثالث

موازنة بين جملة الصفة وجمل الخبر والحال والصلة

ب - موازنة بين جملة الصفة وجملة الحال

أولاً الجملة بين لوصفية والحالية

ثانياً أوجه لاشتراك

الاشتراك في المفعول والتقسيم

- الاشتراك في جملة خبرية

- لاشتراك في الرابط والعائد

الاشتراك في التعدد

- الاشتراك في الحذف .

ثالثاً أوجه المخالفة

المخالفة في التعريف والتوكيد

المخالفة في التقديم والتأخير

أولاً الجملة بين الوصفية والحالية

يشترك الجملة الوصفية والجملة الحالية في بعض أحوالهما ، وتختلف في أحوال أخرى ، فما تشتركان فيه ، هو إذا وصف الاسم النكرة بأكثر من وصف ، خرج على أن يكون الوصف الثاني صفة ثانية للموصوف أو قد يكون حالاً من الصمير في الوصف الأول ، لأن الاسم الذي وصف يكون قريباً من المعرفة لتخصصه بها فجاز التأويل على الحال ، وأما ما تختلف فيه فيمكن التمييز بينهما في موضع اختلافهما من خلال الحركة الإعرابية ومن خلال التقدير

فعلى تقدير الوصفية أو الحالية قولهم : مررت برجل عنده صقرٌ صائدٌ - صائداً - سار ، ومررتُ برجل معه جفّة لابس - لابساً - غيرها والنصب على الحال بتأويل "مقدراً له الصيد عداً" فيكون "مقدراً" هو الحال في الحقيقة ، ولكر وقع "صائداً" موقعه ، فنصب على الحال قل سيبويه "فأما ما استويا فيه فقوله مررتُ برجل معه صقر صائدٌ به ، إن جعلته وصفاً وإن لم تحمله على الرجل وحملته على الاسم المصمّر المعروف بصيته فقلت - مررت برجل معه صقرٌ صائدٌ به كأن قل ، معه بز صائداً به ، حين لم يرد أن يحمله على الأول"^١

وأراد سيبويه النصب على الحال ، وأضاف قتيلاً : "هذا رجل صدق معروفاً صلاحه ، فصار حالاً وقع فيه مرٌ . لأملك إذا قلت هو رجل صدق ، فقد أخبرت بأمر واقع . ثم جعلت ذلك الوقوع على هذه الحال ولو رفعت كان جائزاً على أن

١ كتاب ٤٩٢-٥٢ ونظر المقتضب ٢٦١/٣ ١٢١-١٢٤ ، نيب الأصول ٣٦٢ ، إعراب نحاس

٢٤٥.٢ ، دلائل الإعجاز ص ١٦٩

تجعله صفة . كأنك قلت : هو رجل معروف صلاحه^{١١} وفي قولك : مررتُ برجل صالح يُصلي . إن شئتَ قدّرتَ جملة "يُصلي" صفة ثانية لـ"رجل" لأنه مكرة ، وإن شئتَ قدرتها حالا من الضمير في الوصف الأول . لأنه قد قرب من المعرفة لاختصاصه بالصفة . وفي قوله تعالى ﴿ قَالَ رَحُلَانِ مِنَ الَّذِينَ يَخَافُونَ أُنْعَمُ اللَّهُ عَلَيْهِمَا فَادْخُلُوا عَلَيْهِمُ الْبُيُوتَ ﴾^{١٢} جملة "أنعم الله" تحتل أن تكون صفة لـ"رجلان" أو حالا منها لأنها تخصصت بالوصف الذي يقرب النكرة من المعرفة وهي شبه الجملة "من الذين يخافون" التي وقعت صفة أولى لـ"رجلان"

وفي قوله تعالى ﴿ وَهَدَىٰ ذِكْرُ مَرْكُ أَنْزَلْنَاهُ ﴾^{١٣} جملة "أنزلناه" تحتل الوصفية للموصوف "ذكر" وهو الظاهر . ونحتل الحالية لنحصرها بالوصف "مبارك" الذي يقربها من المعرفة

وحكم شبه الجملة^{١٤} في الوصفية والحالية حكم الجملة الإسمية أو الفعلية التي وقعت صفة أو حالا . بعد نكرة موصوفة كقولك : رأيت ثمرة يدعة فوق غصن ،

الكتاب ٩٢/٢

^{١١} سورة المائدة من الآية ٢٣ ، وانظر المعجم طمذي ٤٣٠/٢ ، الإعراب من قواعد لإعراب ص ٥٠ . جملة الحوية ص ١٥١

^{١٢} سورة الأنبياء من الآية ٥١

^{١٣} شبه الجملة تركيب مشابه لجملة لأنه موبق من كمتين ومثابه لتعقد لأن معناه لا يظهر إلا مع معنقه
فمر قدر المنطق بالحدوف اسم فعلة الأصل هو الإفراد ، ومن قدر الفعل فعلة هو الأصل في العمل والتعليق
فيه هو ارتباط معنوي في توصيل معنى المظنوب وبمعناه يشبه الجملة . وإن لم يكن الظرف أو الجار
ويعجزون متعلق سمي حشو . انظر ذلك مفصلا في شبه الجملة في اللغة العربية ص ١٦٣ ١٧٠

وهذا ثمر يافع على أعصائه ، فيتمين كون شبه الجملة صفة أو حالاً من النكرة

الموصوفة ومن ذلك قول أعشى مكر

فقلتُ له هذه هاتها بأدماء في حبل مُقتادها

فوقعت شبه الجملة "في حبل" في موضع خصص على الصفة لـ "أدماء" كأه قل

بأدماء مشدودة في حبل مقتادها ويجوز أن تكون مبنية على مبتدأ محذوف . وتكون

الجملة في موضع لحال من أدماء ، وهي بمنزلة قولهم جاء زيد بتيابه ، أي: وهو في

تيابه ، وجارت الحال هنا من النكرة لأنها صفة ذبت مناب موصوف ، لأن المعنى بدقة

أدماء ، فالناقة في حكم ما هو ملفوظ به ، فمررت النكرة من المعرفة بالصفة'

وفي تصوري أن إبقاء الوصبة أرجح من حمل الجملة على الحالية من الضمير

في الوصف الأول ، فتكون الجملة صفة أيضاً ، والحمل على الحالية بتقدير وتأويل قد

يراد منه معنى سداقي جديد . فتجوز فيه الحالية إذا قصد ذلك ، ولا الإبقاء على

ظاهر القول أولى من الحصر و لتقدير

لاقتصاب في شرح ادب مكاتب ص ٣١٦ وانظر أيضاً صراسر لالوسي ص ٢٦٤

ويروى البيت أيضاً

فقلت له هذه هاتها اليها بأدماء مقتادها

لما صاف نصبة وهي أدماء أي معموها وهو مقتاد في حال اضافته إلى ضمير موصوفه ، وقيل هذا البيت قوله

فقمم ولا يصح نيكاب في جوبه عدد حدادها

وفي توجيه لإعراب من قوله تعالى سورة الاعراف من الآية ٥٤ ﴿ ثُمَّ نَسَوَى عَلَى تَعَرْشٍ يُعْشَى لَكُمْ

الْأَلْهَ . يَطُفُّهُ حَتَّى ﴾ "فحشيئاً" صفة بمصدر محذوف في يطلبه طلب حثيثاً وقيل حال من النيل لأنه

الفاعل ، ويجوز أن يكون من سهار فيكون التقدير يطلب نيل السهار محثوفاً نظر ذلك في إعراب

النحاس ١: ٦١٧ إملاء لعكبري ١: ٢٧٦

ثانياً . أوجه الاشتراك

الاشتراك في التنوع والتقسيم

نشترك الصفة والحال في نوعهما في الجملة ، وكما تقع الصفة مفردة وشبه جملة وجملة ، تقع الحال كذلك فمن مجيء الصفة مفردة قوله تعالى ﴿ وَهَذَا ذِكْرٌ مُبَارَكٌ ﴾^(١) . ومن مجيء الحال مفردة ، قولك جاء زيد راكباً

وكما تقع شبه الجملة صفة للاسم النكرة ، كقول جرير^(٢)

تزيّدون الحياة إليّ حياً وذكر من حبائكم حميداً

تقع شبه الجملة المكونة من الظرف أو الجار والمجرور حالاً كقولك تكلم الخطيب فوق المنبر . وخرج الأمير في موكبه وقوله تعالى ﴿ وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكَفَرِ وَهُمْ قَدْ حَرَحُوا لَهُ ﴾^(٣) . وقوله تعالى ﴿ فَخَرَّحَ عَنْ قَوْمِهِ فِي رِيَّتِهِ ﴾^(٤)

ونصف الجملة الفعلية ذات الفعل لمصي الاسم النكرة ، كقوله تعالى

﴿ فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَنْفٌ وَرِثُوا الْكِتَابَ ﴾^(٥) ، وكقول جرير^(٦) .

^(١) سورة الانبياء من الآية ٥٠

^(٢) الجملة بحرية في ديوانه - رثائه دكنوراد ص ٢٤

^(٣) سورة المائدة من الآية ٦١

^(٤) سورة القصص من الآية ٧٩

^(٥) سورة الاعراف من الآية ١٦٩

الجملة بحرية في ديوانه ص ٢٩ وفي الكتاب ١٤٦، ١ روى هكذا

ولا حسب فحرف به نعيم ولا جدا اذا برحم الجنود

فلا حسبُ فخرت به كريمٌ ولا جدٌ ذا زحم الجدودُ
 كذلك تكون الجملة الفعلية ذات لفعل لمضي ، حالاً ، كقولك بلغت المدينة
 وقد بزغ الفجر ، ورحلت عنها وما طلعت الشمس ، وقوله تعالى ﴿ هَدِدْهُ
 بِصَفْعَتٍ رَدَّتْ إِلَيْهَا ﴾^١

وكما تكون الجملة الفعلية ذات الفعل المضارع صفة للاسم لئلا يكون كقوله
 تعالى ﴿ وَبَشِّرِ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرَى
 مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ﴾^٢ ، تكون الجملة الحالية كذلك وهي مثبتة ولم تقترن
 بـ"قد" كقوله تعالى ﴿ وَدَرُّهُمْ فِي صُعَيْبِهِمْ يَغْمُهُونَ ﴾^٣ ، ومقترنة بـ"قد"
 بحو قوله تعالى ﴿ لَمْ تُؤَدُّوا بِي وَفَدَّ تَعْلَمُونَ ﴾^٤ .

وكما وردت الجملة لوصفية مسبقة بإحدى أنوات النفي ، بحو قول امرئ
 القيس^٥

وَصُمُّ صِلَابٌ مَا بَقِيْنَ مِنَ الْوَجْرِ كَأَنَّ مَكَانَ الرُّدْفِ مِنْهُ عَلَى رِجْلِ
 وردت الجملة الحالية كذلك مسبقة بإحدى أنوات النفي ، بحو قوله تعالى

^١ سورة يوسف من الآية ٦٥

^٢ سورة بقرة من الآية ٢٥

^٣ سورة الانعام من الآية ١١١

^٤ سورة نساء من الآية ٥

^٥ نديون ص ٣٦

﴿ فَأَنقَسُوا بِعِمَّةٍ مِّنْ أَنفِهِمْ فِئْتًا لِّمَن يَمَسُّهُمْ سُوءٌ ﴾^(١) ، وقوله تعالى
﴿ وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ ﴾^(٢)

ومن الجملة الإسمية المثبتة التي وصفت الاسم المنكرة قوله تعالى ﴿ وَحُلِّ
طَبْعُهَا هَضِيمٌ ﴾^(٣) ومن الجملة الحالية وهي إسمية مثبتة قوله تعالى
﴿ خَرَجُوا مِن دِيرِهِمْ وَهُمُ الْوُقُوفُ ﴾^(٤)

وبجري مجرى الجملة الإسمية المثبتة في وقوعها صفة للمنكرة الجملة الإسمية
المنسوخة بـ"كان" أو إحدى أخواتها ، كقول عروبة بن أدينة^(٥)

يسني مكارم داهيين حجاج كانوا ثمال أرامل ورياشا

كذلك الجملة الحالية وهي مسبوقة بإحدى الأفعال العاسحة ، كقوله تعالى

﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أُمُوتًا ﴾^(٦)

وكما وردت الجملة الإسمية المسبوقة بـ"كان" صفة للاسم المنكرة ، كقول

طرفه^(٧)

^(١) سورة آل عمران من الآية ١٧٤

^(٢) سورة مائدة من الآية ٨٤

^(٣) سورة الشعراء من الآية ١٤٨

^(٤) سورة نمل من الآية ٢٤٣

^(٥) ديوان حمزة ص ١٧٨

^(٦) سورة البقرة من الآية ٢٨

^(٧) الديوان ص ١١٢

وبالفتح اياتُ كانَ رسوماها يمان وشته ريدةٌ وسحولُ
وردت الجملة لإسمية لسبوبة بـ "كانَ" حالاً للاسم المعرفة نحو قولك . جاء
ريد كأنه أسد ، وقول الدبعة الديباني^١
كانه حارج من جنب صفحته سعود شرب سوة عبد مُفتد
فاشتركت الصفة والحال في تنوعهما في الجملة - كما وردت - مفردة وجملة
وشبه الجملة . هذا وقد اشترط نحاة البصرة في الجملة الحالية ذات الفعل الماضي أن
تسبق بـ "قد" التي تقرب الفعل الماضي من الحال الحاضر ، أو كان الفعل الماضي وصفاً
لمحدوف ، ولم يجر فيما عده ، لأن الفعل الماضي لا يدل على الحال ، وذهب أهل
لكوفة في لزومها مع الفعل لماضي المرتبط بالواو فقط ، وجواز إثباتها وحذفها في
المرتبط بالصمير وحده أو بهما معاً ، وذلك لكثرة وقوعها بدون قد^٢
وفي تعديري بـ حذف "قد" فهي لصورة من ضرورات الكلام ، وتكون مقدرة
في الجملة بدلالة السياق ، كما في قوله تعالى ﴿ هَذِهِ نَصِيتُكَ إِيَّاكَ ﴾^٣ ،
والتقدير - والله أعلم - "هذه بضاعتنا قد ردت إليك"
ومنع جماعة من النحاة الجملة الشرطية من وقوعها حالاً للمعرفة ، وذلك لأن

انظره في خصائص ط محققة ٢/٢٧٥ ، بدائع معون ٢ ٢٦ ، ونسود حديده يشوى بها ومعد وهو
موضع سار

^٢ انظر المختضب ٤ ١٢١ ، الإصناف مسأله رقم ٣٢ ، شرح الناصي ط سقاة ١ ٢٢٨ ، معنى ط مدي
١٧٣١ ، شرح بلذحه - هامش لمحقق ٢ ١٣٤ ، النواهد صيدية ١ ٣٩٤ ، شرح المصريح وحاشيه يس

١ ٣٩٠ ، لاشعوي والصبا ٢ ١٩٧

^٣ سورة يوسف من الآية ٦٥

الشرطية لتصدرها بالحرف المقتضي لصدر الكلام لا تكاد ترتبط بشيء قبلها ،
ولذلك لنها على الأسفل فتأولوا لحاليتها طريق جعلها خبراً لمن الحال له قولك
جاء زيد وهو إن تسأله يعطك . فتكون الجملة الاسمية هي الجملة الحالية^(١)
وفي تقديره أن الجملة الشرطية هي جملة خبرية في المعنى لا في اللفظ . فلا
مانع من قولك . جاء زيد إن تسأله يعطك . فتكون الجملة الشرطية حالاً للمعرفة .
وكما في قولك : افع هذا إن جاء زيد . ولا ضربته إن ذهب وإن مكث ، لأن المعنى
على كل حال . إذ لا يصح اشتراط وجود الشيء وعدمه لشيء واحد . فجازت
الشرطية أن تكون حالاً بالنظر إلى خبريتها في المعنى وكذلك لمن سألك : هل أعتقت
عبدك ؟ فتقول . إن كنت قد أعتقته فقد أعتقته لله ، فلا استقبال فيها^(٢) . وكذلك لمن
قال هل صحبت محمداً ؟ فتقول . إن كنت صحبتته فقد أصبت بصحبته خيراً .
ولم قل . هل أذنبت ؟ فتقول . إن كنت قد أذنت فيني قد ننت إلى الله واستعمرته
فإن هذه المواضع كلها مواضع ماضٍ لفظاً ومعنى ليطابق السؤال الجواب ويصح التعليق
الخبري فيها

انظر المعنى ط مذهب ٢ ٣٩٨ . شرح اللوحة - هامش المحقق ٢ ١٣٤ شرح النصريح ١ ٣٨٩ . الجمع

٢٤٦، ١ شرح الاشموسي و بصير ٢ ١٩٣

^(٢) انظر معنى السبب ط مذهب ١ ٢٨٠

الاشتراك في الجملة الخبرية .

نشترك جملة الصفة وجملة الحال في أن كلا منهما تقع جملة خبرية نصف الاسم ، وأصل الحال هو الصفة ، لأنه خبر في المعنى ، وحقيقة الحال أنها لهيئة التي يكون عليها شيء عند ملابسه الفعل واقع منه أو واقعاً عليه ، فقولك : جاء ريد راكباً . فالركوب هيئة ريد عند وقوع المجيء معه ، وكذلك قولك ضربت زيداً قائماً ، الفيم هيئة له عند وقوع الضرب عليه ، فاشتركت الصفة والحال في الجملة الخبرية . فلا تقع جملة إنشائية . لأن لإنشائية هي طلب واستعلام ليست بأحوال وهيئات يحسر بها في لصفة والحال فلا تكون خبراً محضاً وخالصاً يُراد به الصدق والكذب^(١)

وما ورد من مجيء الجملة الإنشائية حالاً ، ليس على حقيقة الكلام ، إنما الجملة الإنشائية هي معمولة لعدم محذوف هو الذي يقع حالاً ، كقول الشاعر^(٢) :
بئس مقام الشيخ أمرس أمرس
إما على قعوى ، وإما أقعس
وأراد : بئس مقام الشيخ مقولاً فيه أمرس أمرس ، فالجملة الإنشائية في قوله "مُرس" المؤلعة من فعل الأمر وفعله الضمير المستتر وجوباً ، وقد وقعت حالاً في

^(١) انظر مقصد ٦٧٦، ١ ، المعنى ط مضي ٦٣٤ ، شرح النصريح ٣٨٩، ١ للطابع السعيدة ١٧/٢ بهمع

٣٤٦، ١ ، شرح الاشموسي والصد ١٩٣، ٢

^(٢) انظر لإصحاف ١١٦، ١ ، نلسن مانه "وع س" ومادة "م ر س" الهمع ٨٨، ٢ ، الدرر النومع ١١٥/٢ ومعه أ ، استقي يستقي بيكرة فوق حبلها في غير موضعه قيد به أمرس ، أي أعد حبلك إلى موضعه ، وإن كان يستقي بغير اليكرة ومع حتى أوجعه ظهره فيقيد به أقعس واجذب الدلو ونقعو هو أحد خشبتين يكتنصان بيكرة وفيهما محور واقعس تأخر وأرجع ان خلف

ظاهر الأمر ، أو قد تكون الجملة معمولة لعامل محذوف يقع صفة لمخصوص بالندم على تقدير . بنس مقدم الشيخ مقام مقول له فيه . أمرس أمرس . فكلاهما بتقدير كلام محذوف يكون صفة أو حالاً ، وتكون الجملة الإنشائية معمولة لها وقوله تعالى ﴿ وَالْمِپِكَةُ يَدَّ حُلُونَ عَنِيهِمْ مِّنْ كُلِّ نَابٍ ﴾ ^(١) سلمٌ عنيكم بما صرتم ^(٢) . فليست الجملة الدعائية "سلام عليكم" في موضع الحال ، وإنما بتقدير قول محذوف يكون حالاً ، أي "يقولون" والجملة الدعائية معمولة له .

فمنعت الجملة الحالية كما في جملة الصفة - أن تكون إنشائية ، لأن الحال قيد في عاملها ووصف لصاحبها كما في قولك . جاء ريد ركبا . يكون فيه المجيء الذي هو مضمون العامل وقع وقت الركوب الذي هو مضمون الحال ^(٣) وإن الجملة الإنشائية ليست بأحوال ثابتة للمخاطب . فلا ثبوت لها في نفسها ، وليس فيها معنى محصل لمضمونها . يمكن أن يخصص مضمون العامل بوقت حصول هذا المضمون غير المحصل . والتخصيص والتقيد لا يكونان إلا بما هو معلوم حصوله للمخاطب ، والجملة الإنشائية ليس فيها معنى واقع وفعل ثابت للمخاطب ، فامتنت الإنشائية في جملة الحال ، كما امتنت الإنشائية في جملة الصفة

سورة الرعد من الآية ٢٣ ، ٢٤ . وانظر توجيه الإعراب في الأمالي لشجرة ١٥١/٢ ، مغني النقيب ط

مدمي ٦٣٤ ، ٢ . شرح الاشموسي ونصيب ١٩٩ ، ٢

^(٣) الابناب الإنشائية ص ٩٨ وما بعدها

الاشتراك في الرابط والعائد

نشترك جملة الصفة وجملة الحال في احنواء كل منهما على الضمير الرابط الذي يربط جملة الصفة بالموصوف وجملة الحال بصاحبها . لأن الجملة الوصفية أو الحالية مستقلة ومفصلة عن الاسم لمراد وصفه وعن صاحب الحال . فلا بد من ذكر يعود على الموصوف أو صاحب الحال ليكون به اتصال الكلام . ففي قوله تعالى ﴿ وَهَذَا كِتَابٌ أُرْسِلَ لَهُ مُبَارَكٌ ﴾^(١) جملة "أُرْسِلَ لَهُ" وصفت الاسم النكرة ، "كتاب" وفيها الضمير الرابط الذي يربطها بالموصوف وهو "الهاء" ولولا الضمير لكنت الجملة أجنبية عن الموصوف ، فحسّ بالضمير اتصال الكلام ، وأصبحت الجملة الوصفية جزءاً مما سبق ذكره

والضمير الرابط هو الأصل في ربط جملة الصفة بالموصوف . كذلك هو الأصل في ربط جملة الحال بصاحبها نحو قولك في الجملة الحالية وقف الخطيب يتكلم ، وقول امرئ القيس^(٢)

خالي ابن كبشة قد علمت مكانه وأبو يزيد ورهطه أعمامي
وقد يكون الضمير لرابط مقدراً ، وذلك إذا قامت قرينة أخرى تعيد ما يعيده الضمير الرابط أو تدل عليه ، فمن الحذف في الصفة قول الحرث بن كلدة^(٣) -
فما أدري أعيرهم تاء وطول لدهر أم ما أصابوا

سورة الأنعام من الآية ٩٢

^(١) انظر المطالع السعيدة ١٩٠٢٠ ، مجمع الموع ٢٤٦٠١ ، نشر اللوامع ٢٠٣١

^(٢) انظر كتاب ١٣٠١ ، بعدانيات ص ٢٥٩ شرح بمصل ٨٩٦ شرح نصريح ١١٢٢

وتقديره أم مأل أصابوه وحذف الضمير الرابط لدلالة السياق عليه وكذلك يكون الضمير الرابط مقدراً في جملة الحال ، إذا قامت قريبة أخرى تعيد ما يفيد الضمير الرابط أو دلت عليه ، نحو قولك : اشتريت الذهب مثقالاً بدينار في مثقالاً منه ونحو : مررت بالنهر قصير ب درهم على حد السمن منون بدرهم فإذا لم يكن ضمير رابط ظاهر أو مقدّر في الجملة الحالية وجبت "واو الحال" نحو قولك جاء زيد وحالد يكتب وقول امرئ القيس^(١)

وهذا أغتدي والطير في كتابها بمنجرٍ قيد الأوابد هيكل
فلا بد من "الواو" في الجملة الإسمية ، إذا حلت الجملة من الضمير العائد إلى صاحب الحال ، وذلك لإفادة الربط بين الجملة الحالية وصاحبها وإن جاء الضمير والواو معاً فجيد ، وهم لتأكيد ربط الجملة بما قبلها ، وتكون الجملة الإسمية في موضع نصب على الحال لصاحبها كقولك أقبل زيد وعليه ثوب ، وجاء أخوك وثوبه ممزق ، كم وردت ووالصوف مع جملة الوصفية لتأكيد ارتباط الصفة بالموصوف إضافة إلى الضمير الرابط في قوله تعالى ﴿ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ ﴾^(٢)

وكما وجبت واو الحال في الجملة الإسمية المجردة من ضمير الرابط لها بصاحبها وجبت مع الجملة الحالية المصدرية بضمير صاحبها نحو قولك قصدتك

انظر في المعجم ١٦٨/١ بخصائص ٢٢٠/٢ ، شرح المعجم ٥١/٣ شرح جمل الزجاجي ٣٨٣/٢ ، شرح

برصي طائفة ٢١٥/١ ، بحرارة ٥١٧

^(٢) سورة نمل ٢١٦

وَأَنْ وَثَّقَ بِكَ ، وَمَعَ جُمْلَةٍ مَاضِيَةٍ عَيْرٍ مُشْتَمِلَةٍ عَلَى ضَمِيرٍ صَاحِبِهِ مُتَّبِعَةٌ كَانَتْ أَوْ
 مَنَعِيَّةٌ بِحَوْ . بَلَغَتْ الْمَدِينَةَ وَفَدَّ بَزْعَ الْمَجَرِ ، وَرَحَلَتْ عَنْهَا وَمَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ
 وَتَلَزَمَ "وَوَ الْحَالُ" أَيْضاً الْعَمَلُ الْمَضَرَعُ لِمُثَبِّتِ الْقُرُونِ بِـ "قَدْ" بِحَوْ قَوْلِهِ تَعَالَى
 ﴿ سَمِ تُوْذُونِي وَقَدْ تَعْمُورُكَ رَبِّي رَسُولُ اللَّهِ ﴾^١ . وَتَلَزَمَ "الْوَاوُ الْحَالِيَّةُ"
 كَذَلِكَ الْجُمْلَةُ الْإِسْمِيَّةُ الْمَصْدَرَةُ بِـ "لَيْسَ" بِحَوْ قَوْلِهِ تَعَالَى وَلَا نِيَمَمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ
 تَعْمُقُونَ وَلَسْتُمْ بِأَحْذِيهِ"^٢
 فَاشْتَرَكْتَ الْجُمْلَةُ الْوَصْفِيَّةُ وَالْجُمْلَةُ الْحَالِيَّةُ فِي حَتَوَاءِ كُلِّ مِنْهُمَا عَلَى الضَّمِيرِ
 الرِّبْطِ الَّذِي يَعُودُ عَلَى الْمَوْصُوفِ أَوْ صَاحِبِ الْحَالِ لِتَكُونَ الْجُمْلَةُ بِهِ مُتَّصِلَةً بِهِ قَبْلَهَا
 مِنْ الْكَلَامِ .

^١ سورة الصف من الآية ٥

^٢ سورة البقرة من الآية ٢٦٧

الاشتراك في التعدد

تشارك جملة الصفة وجملة الحال في جوار تعددهما بالعطف أو بدونه ،
وذلك لأن كلاّ منهما خبر عن الموصوف أو صاحب الحال فمن العطف في الصفات
المفردة قولك مررت برجل راكب وذاهب . وفي الجمل قولك مررتُ برجل خلقه
حسن وخلقهُ قبيحٌ . ومن ترك العطف قولك هذه دابة تشقّد سرجها مكسورٌ ،
فجار في الموصوف أن يوصف بأوصاف كثيرة ومختلفة لأنها خبر عنه ، قال تعالى
﴿ وَقَالَ رَحُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ ﴾^(١) ، فوصف الاسم

بالصفة المفردة "مؤمن" وبشبه الجملة "من آل فرعون" وبالجملة "يكتم إيمانه"

كذلك الحال هي خبر عن صاحبها في المعنى . فجاز تعددها بالعطف أو
بدونه . مفردة كانت أو جملة . نحو قولك جاء لبرئ فقيرين وصاعير . وقوله تعالى
﴿ أَهْبَطُوا نَعَصُكُمُ لَعْنُ عَصٍ عَدُوٍّ لَّكُمْ فِي الْأَرْضِ مُشْتَقِرٌّ ﴾^(٢) وقوله تعالى
﴿ أَخْرِجْهَا مَدَّوْمًا مَّدْحُورًا ﴾^(٣) ، وقول الشاعر^(٤)

عليّ إذا ما رُرتُ ليلى بحفّةٍ ريارةُ بيت الله رجلان حافيا

فـ "رجلان حافيا" حالان من فاعل الزيارة المحدوف ، والتقدير عليّ ريارتي
بيت الله حال كوني رجّلاً حافياً . أي ماشياً غير منعم وقد مع جماعة من

^(١) سورة المومن "عافر" من الآية ٣٨

^(٢) سورة بقره من الآية ٣٦

^(٣) سورة الأعراف من الآية ١٨

^(٤) انظره في معني البيب ط مدي ٢ ٤٦١ . شرح البصري ١ ٣٨٥ ، شرح الأشموني والصار ٢ ١٩٠

لحاجة تعدد الحال لفرد - كما في الآية والبيت قائلين بأن صاحب الحال به كان واحدا فلا يقتضي العامل إلا حالا واحدة فتدروا "حافيا" في البيت صفة لـ "رجلان" أو حالا من ضمير "رجلان" فيكون حالا متداخلة مترادفة ، وإن الحالين لفرد في المعنى وإن تعدد في اللفظ وقيده في بعده على خبر لمبتدأ في قولك هذا الطعام حلو حامصا ، وشتريته أبيض سود . كما يسبك من الحبرين حبرا واحدا فتقول : هذا الطعام حلو حامص ، إن أردت أن تقول فيه : مؤ .

وفي قوله تعالى ﴿ مَا يَأْتِيهِمْ مِّن دِكْرٍ مِّن رَّبِّهِمْ يُحَدِّثُ إِلَّا أَسْتَمِعُوهُ وَهُمْ يَبْغُونَ ﴾ [لَا هِيَ قُبُورُهُمْ] جملة "استمعوه" حال من مفعول يأتيهم ، أو من فعله ، وجملة "يلعبون" حال من فاعل "استمعوه" ، فالحالان متداخلتان ، و"لا هية" حال من فاعل "يلعبون" فيكون من المداخل أيضا ، أو من فاعل "استمعوه" فيكون من التعدد لا من التداخل

ومن تعدد الحال وقد جاءت الحال المتعددة على الترتيب قول صري القيس^(٣)

خرجت بها أمشي تجر وراءها على أثريما نيل مربط مريح

نظر ذلك في شرح بعض ٥٦٢ شرح جمر لرجاجي ٣٥٩، ١ شرح الرصعي طاسقانة ٢١٦، ١ ، شرح

النصري ٣٨٧ ، ١ همع الهوامع ٢٤٤، ١ شرح الاشموني و نصيب ١٩٠ ، ٢

سورة لآبياء ٣٢

نظر شرح النصري ٣٨٦ ، ١ المطالع ١٣٢، ١ همع ٢٤٤، ١ لشرر ٢١١ ، ١ وشرط كساء صخر

صوف ، وصرح ما فيه عم

فجمله "أمشي" حال من "الذئ" في خرجت ، وجمله "تجر" حال من لهاء
المجرورة بلبء والمعنى فيه أخرجتها من حدرها حال كوني ماشيا وحال كونه
جارة على أثري قدمي وقدمها ديل مرطها لتخفي الأثر قصداً للستر
ومن عطف أحد حالي العاقل والمعمول على الآخر قولك ، لقيت ريذاً راكباً
وماشياً ، وقول الشاعر^١

وَأَنْتَ سَوْفَ تُدْرِكُ الْمَذْيَبَ مُقْدِرَةً لَعَبٍ وَمُقَدَّرِيماً

ومن العطف قوله تعالى ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسًا بَيِّنًا
أَوْ هُمْ قَائِلُونَ ﴾^٢ . فجمله "هم قائلون" من القيلولة حال معطوفة على مبتدأ
وهو مصدر في موضع الحال . والمعنى جاءها عذاب حال كونهم بائتين أو قائلين
نصف النهار

فاشتركت جملة لصفه وجمله الحال في جور تعددهما^٣ ، وذلك لأن كلا
منهما كالخبر عن الموصوف أو صاحب الحال ، فظهرت الصفة والحال الخبر في
جور تعدده بأخبر كثيرة ومختلفة . ولأن الحال صفة في المعنى والصفة والخبر
حكم ، وإشراك حكم في تعددهما

انظر شرح برضي طأسدنه ١ ٢١٦

^٢ سورة الاعراف من الآية ٤

^٣ يمتنع عن العامل الواحد في حالين إذا لم يكن إحدى الحالين متضمنة للآخرى ويجوز أن يعمل العامل
الواحد في حالين إذا كان إحدى الحالين متضمنة للآخرى نحو جاء ريذاً راكباً مسرعاً

الاشتراك في الحذف

تتشرك جملة الصفة وجملة الحال في جوار الحذف فيهما ، إذ دلت على كل منهما قرينة معنوية أو لفظية حاصلة من السياق ، وذلك للتخفيف والاختصار . ولحصول الفائدة المطلوبة دون الإخلال بالجملة الوصفية أو الحالية .

فمن حذف الموصوف قول ابن مقبل^(١)

وما الدهرُ إلا تترتان فمنهما أموتُ وأخرى أبتغي لعيش أكدحُ

فحذف الاسم الموصوف لدلالة الصفة عليه ، والتقدير . فمنهم ترة أموت فيها . ومن الحذف في الصفة قوله تعالى ﴿ تَدْمَرُ كُلَّ شَيْءٍ ﴾^(٢) أي . سلطت عليه . بدليل قوله تعالى ﴿ مَا نَدْرُ مِنْ شَيْءٍ أَتَتْ عَلَيْهِ ﴾ ، إن كان الحذف في الصفة عكس المقصود ومخالف لطبيعتها التي وضعت في التخصيص أو التوضيح ، إلا أن تريد من الحذف الاختصار أو لمعنى إبلاعي يقصده المتكلم

وجوز حذف صاحب الحال مع قيام قرينة دالة عليه ، نحو قولك الذي ضربت مجرداً زيداً ، أي . ضربه . ومن حذف صاحب الحال والعامل فيه تخفيف قولك . أخذته بدرهم فصاعداً ، وتقديره . أخذته بدرهم فذهب الثمن صاعداً . وقولك . راشداً مهدياً . أي تذهب راشداً مهدياً وقوله تعالى ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِحَالاً^(٣) وَرُكْبَاءً^(٤) ﴾ . فنصب "رجالاً" بإضمار عامل محذوف جوازاً تقديره

^(١) لديون ص ٢٤ - وانظر الكتاب ٤٢١/١ ، البغداديات ص ١٣٦ ، شرح الرضي ط استاذ ٢٤٧/١

^(٢) سورة الأحقاف من الآية ٢٥

^(٣) سورة البقرة من الآية ٢٣٩

”صلوا“ وروى سيبويه قول عبد الله بن الحارث السهمي^١

ألقى عذابك بالقوم الذين طغوا وعائداً بك أن يعلو فيطغوني

بتقدير أعود عيذاً بك ويحذف عامل الحال وجوباً إذا سدت الحال مسد الحبر كقولك صربي ريد قائماً ، بتقدير إذا وُجد قائماً فقائماً حال لريد وقد سدت مسد الحبر^٢ .

ويحذف الحال إذا دلت عليه قرينة ، وأكثر ما يكون ذلك إذا كان الحال قولاً أغنى عنه المقول . كما في الصفة - نحو قوله تعالى ﴿ وَالْمَلِكَةُ يَدٌ خُلُونِ

عَلَيْهِمْ مَنْ كُلِّ نَبٍ ﴾ ^(٣) سَمُ عَيْكُمْ^٤ ، أي . يقولون ذلك

فاشتركت حملة الصفة وجملة الحال في جوار الحذف فيهما ، إذا دلت على كل منهما قرينة حاصلة من السياق قصد التحفيف إذا علم المخاطب ما تعني

^١ الكتاب ١ ٣٤١ ، وانظر في الحذف أيضاً المقتضب ٢٥٨/٣ ، لأصناف ١ ١١٤ ، شرح الرضي ط أسنانية ٢٢١/١ ص ٢٣١ ، مغني السيب ط مدني ١٣٤/٢ ، نوائد الضيائية ٣٩٥/١ شرح نصريح وحاشية يس ٣٩٣ ١ المطبع السعيدة ٢ ٢٠ ، شرح لاشعومي والمصباح ١٩٩/٢

^٢ انظر الأصول ٢ ٢٤٧ ، بقصد ١ ٦٨١ شرح جمل الزجاجي ٣٣٨/١ بدائع الفوائد ٤٦/٣ ، نوائد ضيائية ٣٩٦/١ ، شرح نصريح ٣٩٣/١

^٣ سورة برعد من الآية ٢٣ ، ٢٤ وفي سورة البقرة ١٨٥ ﴿ مِمَّنْ شَهِدَ مَكَّةَ كَثِيرًا مِّنْ بَيْنِهِمْ ﴾ ، قال ابن

حزمي في الحصائص ط محققه ٣٧٨/٢ أي ممن شهد صحيح بالفاء ، طريقة ، دلت الدلالة عليه من إجماع والنسبة جار حذفه تحفيفاً وهو لو عرِيت بحذف من هذه القرينة وبجرده لأمر بوسهف ، جار حذف الحال على وجه لأن الغرض من بحال تأكيد بحبر

ثالثاً - أوجه المخالفة

المخالفة في التعريف والتذكير

اختلفت الصفة مع الحال في التعريف والتذكير ، وذلك لأن الصفة نجيء وفق حالة موصوفها وإعرابه ، فإذا كان الموصوف معرفة كانت الصفة معرفة وإذا كان لموصوف نكرة كانت الصفة كذلك والحال يلزم في الغالب حالة واحدة هي حالة التذكير ، لأن الحال لو كان لها أثر في التعريف لوجب أن يقع المضمرة الذي لا يكون إلا معرفة حالاً ، ولأن الحال هي خبر في المعنى كما في الصفة ، فقد يحصل اللبس والخلط فيما إذا شابعت الصفة لحال عند نصب الموصوف ، لذا وجبت في جملة الحالية أن تلامر حالة واحدة هي حالة التذكير ، وأن تكون في موضع نصب دائماً بخلاف الصفة فهي تبع للموصوف ولا تلامر حالة واحدة كما في الحال

وأما الموصوف وماحب الحال فيختلما أيا في تعريف والتذكير إذ لزم صاحب الحال هيئة التعريف ولا يُكره إلا عند وجود مسوغ كما في قولك فيها قائماً رجلاً وحمله اس جني في باب الحمل على أحسن القبيحين بقوله "لما كُنت بين أن ترفع قائماً فتقدم لصفة على لموصوف وهذا لا يكون ، وبين أن تنصب الحال من النكرة ، وهذا على قلته جائز حملت المسألة على الحال فنصبت"^١ . وكما في قول كثير^٢

نحمانص ١ ٢٢٠ وانظر أيضا غنصب ١٢٥٤ . الأصوب ٢٥٩١ ، صراثر الألوحي ص ٢٣

^١ انظر اللآب ١٢٣/٢ ، نحمانص ط محققه ٤٩٢/٢ ، غنصد ١ ٦٧٣ شرح لأبيات المشكة الإعراب للمارقي

ص ١٣٨ ، بدائع نعوتد ٤١/٣ ، شرح بقصريح ٣٧٥ شرح لاشموسي وانصان ١٨١ ٢

لَيْسَ مَوْحِشًا طَلَّلُ يَلُوحُ كَأَنَّهُ حُلُّرُ

فحمر سيبويه "موحشاً" على الحال من النكرة "طلل" ولم يجعلها حالاً من الضمير الذي في الخبر "لية" ، وذلك لأن الخبر مؤخر في التقدير ، وهو العامر في الحال بتقدير "ستقر" ، فهو منوي في التقدير ، والحال لا يقدم على العاص المنوي التقدير لضعفه في العمل ، ومجيء الحال من النكرة لتقديمها على صاحبها وجوز سيبويه عند تأخرها ، أن تكون الحال من الضمير في الجار والمجرور في قولك فيها رجر قائماً ، والنصب جائز عنده ، على الحال من الجار والمجرور وقد يكون صاحب ل حال ضميراً بخلاف النصفة فإنها لا تكون إلا مع الاسم الصريح الظاهر ففي قوله تعالى ﴿ وَتَكْتُمُوا آلَ الْحَقِّ وَأَنْتُمْ تَعْمُونَ ﴾^١ جملة "وأنتم تعلمون" وقعت حالاً من الضمير في "تكتموا" وقوله تعالى ﴿ وَلَا تُشِيرُوا لَهُمْ ﴾^٢ جملة "وأنتم عاكفون في المساجد" في موضع نصب على الحال من المصمر المرفوع في "نبشروهن" .

وفي باب تعليل لمعرفة على المكرة في الحكم قل سيبويه : "هذان رجلان وعبد الله منطلقين وإسم نصبت المنطلقين لأنه لا سبيل إلى أن يكون صفة لعبد الله ولا أن يكون صفة للاثنيين ، فلما كان ذلك محالاً جعلته حالاً صاروا فيها ، كأنك قلت .

^١ انظر العوائد الصيانية ٣٨٧/١ "المتن وهامش محقق"

^٢ سورة بقره ١ من الآية ٤٢

^٣ سورة البقرة من الآية ١٨٧

هد عبد الله مطلقاً" ومثل ذلك قولك هذا محمد ورجلٌ صاحبك فغلبت المعرفة
المكرة لأن المعرفة دلت على معنيين الرجل وتعيينه من غيره ، والمكرة لا تدل إلا
على معنى واحد ، فكان ما يدل على معنيين أقوى مما يدل على معنى واحد في
الحكم. فوجب النصب على الحال دون الصفة

المخالفة في التقديم والتأخير

مُنِعَ تقدّم الصفة على الموصوف . وذلك لأن الصفة تجري للموصوف في إيضاحه وتفسيره مجرى الصلة ، فلا يجوز تقديمها على الموصوف . كما لا يجوز تقديم الصلة ، والصفة لازمة للموصوف ، والحال بخلافها . فالفعل العامل في الموصوف لا يعمل في صفة ، إذ الصفة لازمة للموصوف قبل وجود الفعل العامل ومعه ، فلا تأثير للفعل عليها ، وإنما التأثير فيه للاسم الموصوف إذ بسببه يرفع وينصب وإن لم يجز أن تكون الأسماء عوامل في الحقيقة وهذا بخلاف الحال لأنها وإن كانت صفة في المعنى وفيها ضمير يعود على الاسم فإنها ليست بصفة لازمة للاسم . وإنما هي صفة للاسم حيز وجود الفعل

فلما عمل الفعل في الحال جاز تقديمها عليه وتأخيرها بعد العامل لأن الحال كالمفعول يحمل الفعل فيها ، والصفة بخلاف ذلك ، ولأن الفعل لا يعمل بنفسه إلا في الفاعل أو المفعول أو المصدر أو الحال في حيز وقوع الفعل . وإلى ذلك شار المبرد إذ قل "الحال لا يعمل فيها إلا الفعل أو شيء يكون بدلا منه . دالا عليه فإذا كان العامل في الحال فعلاً صلح تقديمها وتأخيرها ، لتصرف العامل فيها" . وقد أشار سيبويه إلى ما يكون بمنزلة الفعل إذ قال . "واعلم أنه لا يقال قثماً فيها رجل فإن قال قائل اجعله بمنزلة راكب مرريد وراكباً مرالرجل ، قيل له . فإنه مثله في القيس . لأن فيها بمنزلة مر ، ولكمهم كرهوا ذلك فيما لم يكن من الفعل ، لأن فيها وأحوالها لا يعصرفن تصرف الفعل ، وليس بفعل ، ولكنهن أسرلن منزلة

المقتضب ٤ ٣٠١ ، وانظر شرح المعص ٥٧٢

ما يستعني به لاسم من الفعل^(١)

فالعدم فيه معنى الفعل لأن لفظ الفعل غير موجود ، فهو مقدر ، وشبه
الجملة بآنية مناب فعل محذوف لإرادة الاختصار فيها . فلم يجر أن تعص في شيء
من الفضلات ، لاسمها عوامل ضعيفة في نفسها ، فلا تتقدم الحال على عاملها الضعيف
نحو قنما في الدار ريد . فإن كان العامل غير فعل لم تكن الحال إلا بعده كقولك
زيد في الدار قنما وقنما حال من المضمير في لجر والمجرور ، لعيابته عن
الاستقرار المقدر

ومنع الكوفيون تقديم الحال على الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر نحو .
ركب جاء زيد ، ونجوز مع المصمر نحو ركباً جئت وذلك لتقديم المضمير على
المظهر وذهب البصريون إلى جوره لأنه وإن كان مقدماً في اللفظ إلا أنه مؤخر في
التقدير فلا يكون إضمار قبل الذكر ، فجاز ذلك عندهم ، ولأن أصل الحال أن تتأخر
عن صاحبها كالحر ، فاعلاً كان صاحبها أو مفعولاً كقولك جاء ريد صاحبك ،
وضربت اللص مكتوف ، أو من أحدهم كقولك لقيت ريداً مسرعاً ، وضربت ريداً
قنماً فإن شئت يكون مسرعاً للصمير القاء في "لقيت" أو يكون للمفعول به "ريداً"
ومن كلام لعرب قولهم "في أكفاه لفت الميت"^(٢) ، فإن شفه الجملة "في أكفاه"

كتاب ١٢٤/٢ وانظر أيضاً انقباض ١٧١ ، بحصص ط محققه ٢٧٤/٢ القصص ١ ٦٧٣ ، لامالي

الشجرية ٢ ٢٨٠ ، الإصناف ١ ٢٥٠ ، شرح المعص ٥٧،٢ ، شرح الرضي ط استانة ١ ٢٢١ العوائد نضائية

٣٨٧،١

^(١) انظر تفصيل ذلك في الأصوب ١ ١٦٠ ، الإصناف ١ ٢٥٠ ، شرح الرضي ط استانة ١ ٢٢٣ ، شرح الصريح

١ ٣٧٨ ، مع هو مع ١ ٢٤١ ، أنطاع السعيدة ٢ ١٠ ، شرح الأشعوسي وحصان ٢ ١٨٥

لواقعة حالاً وإن كانت مقدمة لفظاً فهي مؤخرة تقديرًا

فلما عمل الفعل في الحال جز تقديم الحال وتأخيرها ، بخلاف الصفة فلا يجوز تقديمها على الموصوف . وذلك لأن التابع لا يتقدم على المتبوع ولأن الفعل لم يعمل في الصفة كما عمل في الحال فعمد قدمت الحال في الجملة قوله تعالى ﴿ حُشْعًا أَبْصَرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ ﴾^(١) . وقول يريد من مفرع لحميري يخاطب معلقه^(٢)

عَدَسٌ مَ لِعَبَادِ عَلَيْكَ أَمْرَةٌ أُمْتُ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقٌ
فجملة "تحملين" في موضع نصب على الحال من فعل طليق المستقر فيه ، وعملها طليق وهو صفة مشبهة ، وقد قدمت عليه^(٣)

سورة العمر من الآية ٧

^(١) نظره في شرح جمل لرجاجي ١٦٩/١ ، معني النبيل ط مضي ٢ ٤٦٢ ، شرح التصريح ٣٨١/١

^(٢) العامل في الحال ما العمل ملحوظ أو مقدر كأنظر أو شبهه . كسم انعلن والمفعول والصفة مشبهة أو معناه كالإشارة والتعبيه والنداء والتمني وترجي ونقشبه انظر العوائد ، صفيانية ٣٨٣/٢ ، وهامش
محقق ٣٨٤. ١

الفصل الثالث

موازنة بين جملة الصفة وجمل الخبر والحال والصلة

جـ. موازنة بين جملة الصفة وجملة الصلة

أولاً - أوجه الاشتراك

- الاشتراك في الخبرية
- الاشتراك في الربط والعائد
- الاشتراك في جوار العصب
- الاشتراك في جوار الحذف

ثانياً - أوجه المخالفة .

- المخالفة في التعريف والتفكير

أولاً أوجه الاشتراك

الاشتراك في الخبرية .

نشترك جملة لصفة وجملة الصلة في الخبرية . وذلك لأن العرض من الصفة
نحصيل الموصوف ونوصيحه والجملة الإنشائية لا نحصل الموصوف ولا توضحه .
كما أشرت إليها . ذكر الجرجاني الخبرية بقوله "قال الشيخ أبو علي .
والكرات توصف بالجمع لتي ذكرت أنها تكون أخدر للمبتدأ أو صلة للذي . ولم
يقر . تكون أخباراً للمبتدأ فقط . ليعلمك أن ذلك ينفي أن يكون مما يدخله الصق
والكذب . ولا يجوز أن يكون أمراً ونهياً أو ستمهماً أو ما جرى ذلك المجزى مما لا
يكون خبراً محصاً"^١

كذلك تكون جملة الصلة موصحة للاسم . فلا يصح معنى الموصول إلا بصلته .
ولا تكون جملة الصلة إلا جملة خبرية . وكما أن الصفة هي من مضم الموصوف .
وهي كالكلمة الواحدة . يكون الموصول مع صلته كالاسم الواحد و شيء الواحد .
ولاسم الواحد لا يدل على الأمر والنهي والاستمهم . فوصلوه بالجملة الخبرية
لتكون صفة لمعرفة معرفة في الجملة الموصولة . وصلة المكرة نكرة في جملة
الموصوفة قال ابن لسرج "ولا يجوز أن تص "الذي" إلا بما يوضحه ويبينه من
الأخبار . فاما لاستخار فلا يجوز أن يوصل به "الذي" وأحوالها . لا يجوز أن

^١ انظر مبحث الجملة الخبرية في تلخيص الأصول

^٢ لمقتصد ٩١١/٢ ويرجع شرح مقدمه بحسبة ٤١٧/٢ . بعض ص ٩٥٦ عوائد الصيانة ١٠١/٢ لأشبه

وسطر ٢ ٢٤٤

تقول "الذي أريد أبوه قائم" وكذلك البدء والأمر والنهي وجملة هذا أن كل ما تمكّن
في باب الأخبار ولم يزد فيه معنى على جملة الأخبار وصلاح أن يقال فيه صدق وكذب
وجاز أن توصف به النكرة فجائز أن يوصف به "الذي" ^١

الاصول ٢ ٢٧٧ ويراجع شرح جمل الرجاء ١ ١٧٩ ، ١٩٣ منه

الاشتراك في الرابط والعائد :

وكما لابد في الجملة الوصفية من الضمير العائد على الموصوف - كما مر بنا^١ - لابد في الجملة الموصولة من الضمير لعائد على الموصول في الجملة الموصولة ، ليربط الجملة بالموصول ويعلقها به ، لأن الجملة في الأصل مسئلة بذاتها لا تعلق لها بالموصول ، فإذا قصد جعلها جزء الكلام فلا بد من رابطة تربطها بالموصول ليتم الكلام . قال ابن الخراح "اعلم أن "الذي" لا تتم صلقتها إلا بكلام تام وهي توصل بأربعة أشياء : بالفعل ، والمعدأ ، والظرف . والجراء بشرطه وجوابه ، ولا بد من أن يكون في صلته ما يرجع إليه ، فإن لم يكن كذلك فليس بصلة له"^٢ .

وجوز النحاة حذف الضمير العائد من جملة الصفة وجملة الصلة ، لأن الصفة مع الموصوف كالصلة مع الموصول . وذلك إذا قامت قرينة أخرى تفيد ما يفيد الضمير العائد أو تدل عليه ، فمن لحذف في الصفة قوله تعالى ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَخْرَى عَنْ نَفْسٍ عَنْ نَفْسٍ شَيْءٌ ﴾^٣ ، وتقديره : لا تجزى فيه ، حذف الجذر والمجرور وقول الحارث بن كلدة^٤

فمما أدري أغيرهم تـاء وطول الدهر أم مال أصبوا
وتقديره : أم مال أصبوه

وقد ذكر المبرد حذف الضمير العائد في جملة صلة ، وجواز الحذف إذا كان

^١ ينظر سبب الضمير يربط في نفس الأول

^٢ الاصول ٢٧٦.٢ ويرجع شرح المص ١٥١/٣ ، مطبع السعيدة ١٤٣١

^٣ سورة بقره من الآية ٤٨

الكتاب ١٣٠١ ويرجع انبغذيات ص ٢٥٩ ، شرح التصريح ١١٢٢

العائد المتصل منصوب ، لأنه صار لاسم الموصول والفعل والفاعل بمنزلة شيء واحد ، فطلبوا لها التخفيف . فقال "وكذلك بلغني ما صنعت ، لأن ههنا هاء محذوفة والمعنى : ما صنعته . وكذلك رأيت من ضربت ، وأكرمت من أهنت . في كل هذا قد حذفت هاء . وإنما حذفها ، لأن أربعة أشياء صارت اسماً واحداً ، وهي : الذي ، والفعل ، والفاعل ، والمفعول به ، فحذفت منها وإن شئت جئت بها " .

وقد جور الدحة في مطابقة الصمير العائد للموصوف مراعاة اللفظ أو المعنى إذا كان الموصوف حبراً أو كالحبر لمخاطب أو متكلم نحو قوله تعالى ﴿ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَحْتَلُونَ ﴾^١ ونحو قول قيس بن الخطيم^٢

وكننت امرءاً ، لا أسمع لدهر سبية أسب بها ، إلا كشفت عطءها

كذلك جور لنحاة في مطابقة الصمير العائد للموصول مراعاة اللفظ أو المعنى إذا كان الموصول حبراً أو كالحبر لمخاطب أو متكلم ، وهي مراعاة معنوية كما هو مفهوم منها قل المبرر "ولو قلت أن الذي قمت ، وأنت الذي ذهبت - لكن جائزاً ولم يكن الوجه - وإنما وجه الكلام أن الذي قام ، وأنت الذي ذهب ، ليكون الصمير في الفعل راجعاً إلى الذي ، وإنما جارٍ لبقاء كان قبله أما وأنت ، لأنك تحمله على المعنى . ولو قلت الذي قمت أب - لم يجز ، وهذا قبيح ، وإنما امتنع أن تحمّل على المعنى ، لأنه ليس في جملة "الذي" ما يرجع إليه"^٣ .

^١ نقض ١٩١ ويراجع شرح جمل الزجاجي ١٨٢ ، شرح لمحة البدرية ٣٢٦ ، انوار انصائية

١٠٣٢ ، لمع ٨٩١

^٢ سورة الاعراف من الآية ١٣٨

^٣ الديوان ص ٢٣

^٤ المقضب ١٣١ ١٣٢ ، ويراجع شرح جمل الزجاجي ١٨٨ ، معني السبب طبعني ٥٠٤/٢

الاشتراك في جواز الفصل

أجر النحاة الفصل بين الموصوف وجملة الصفه ، وذلك إذا أفرد الفصل تأكيد
رتب الجملة بالموصوف ، وكن القياس ألا يفصل بين الموصوف وصفته ، لأنهما
بمجزلة الشيء الواحد والاسم الواحد فمن الفصل قوله تعالى ﴿ وَمِمَّنْ حَوْلَكُمُ

مِنَ الْأَعْرَابِ مُفِقُونَ ^١ وَمِنَ هَٰؤُلَاءِ مَدِينَةٌ مَّرْذُوءٌ عَنِ النَّفَاقِ ^٢)

فـ "مردوا" صفة لـ "مفقون" وقد فصل بينهما ومن أهل المدينة - وهي خبر لـ "مردوا"
محذوف تقديره "ومن أهل المدينة قوم كذلك" كما أجاز النحاة الفصل بين الموصول
وصلته ، وذلك إذا أفرد الفصل تأكيد ارتباط الجملة بالموصول ، وكان القياس ألا يفصل
بين الموصول وصلته ، لأنهما بمجزلة لشيء لواحد قال المبرد "ولا يفرق بين
الصلة والموصول لأنه سم واحد" ^٣ وقال ابن السراج - "وكن ما كن في صلة شيء
من اسم أو فعل مما لا يتم إلا به فلا يجوز أن يفصل بينه وبين صلته بشيء غريب
منه" ^٤ وقد ورد لفصل بالبدء بين الموصول وصلته بقول العزني ^٥ .

تعش ، فمن عاهدتني لا تخونني نكن مثل من يذنب يصبطحين
وهو فصل جائز كما أجاز لنحاة الفصل بالقسم بين الموصول وصلته ، قال

سورة نوبة من الآية ١٠١ ويرجع مبحث الفصل بين الصفة والموصوف

^١ المقتضب ١٩٣/٣

^٢ لاصول ٢٣٣، ٢

^٣ انظر كتاب ٤٠٤، ١ ، المقتضب ٢٩٥/٢ ، الخصائص ٤٢٢/٢

جرير^١

ذال الذي ، وأبيك ، تعرف مالكا والحق يدفع نرهات الساطر
فقص بالقسم - وأبيك - بين الموصول وصلته ، لأن فيه تأكيداً للصلة حتى
كأنه قال : ذاك لذي تعرف مالكا حقاً وجاء الفصل بجملة الحال بين الموصول
وصلته بقول الشاعر^٢
إن لذي وهو مثر لا وجود حز بفاقة تعتريه بعد إسرائ

انظر خصائص ١ ، ٣٣٦ شرح جعفر لرجاجي ١ ، ١٨١ ، مجمع ١ ، ٨٨١

^٢ انظر مجمع بهوامع ١ ، ٨٨١

الاشتراك في جواز الحذف .

جوز النحاة حذف جملة الصفة لهم لسامع ما يقصده المتكلم . وإن كانت جملة الصفة جيء بها في الأصل لعائدة التخصيص ، والحذف عكس المقصود فيها . ومحال لطبيعتها التي وضعت في التخصيص أو التوضيح وهم إسهاب وإطباب ، إلا أن نريد من الحذف الاختصار . ومن الحذف قوله تعالى ﴿ تَدْمِرُ كُلَّ شَيْءٍ ﴾^(١) أي سلطت عليه بدليل "ما تذر من شيء أتت عليه"^(٢)

وجوز النحاة حذف جملة الصلة كذلك . دل على الجملة المحذوفة دليل ولقيس أن تذكر لصلة ، لأن لصلة هي الصلة في المعنى قال ابن يعيش "وأما في القياس فلأن الصلة هي الصلة في المعنى وإنما جيء بالدي وصله إلى ذلك فلا يسوغ حذفها لأن فيه نفويز المقصود كما لا يجوز حذف الصلة من المجهول"^(٣) وإجازة النحاة حذف الصلة للدلالة عليها ، فمن الحذف في الصلة قول العجاج^(٤) .

بعد اللتيا و للتيب والني
 إذ علنها أنفسهم تردت
 لم يأت للموصولين الأولين بصلة . لأن صلة الموصول الثالث دلت على ما أراد وقول الشاعر^(٥)

من اللواتي والقي واللاتي
 يرعمر أني كبرت لداني
 ويريد - من اللواتي يرعمر والقي زعمت ، فجاز حذف الصلة لقيام دلالة عليها

^(١) سورة الاحقاف من الآية ٢٥

^(٢) سورة الناريات من الآية ٤٢

^(٣) شرح بعض ١٥٣/٣

^(٤) انظر نكتات ٣٧٩،١ . المقضب ٢٨٩/٢ ، شرح بعض ١٥٣/٣ معنى البيت طبعني ١٢٥،٢

^(٥) انظر في شرح جمل الزجاجي ١ ١٨٧

ثانياً أوجه المخالفة

المخالفة في التعريف والتنكير .

تختلف جملة الصفة عن جملة الصلة في بعض مواضعهما ، فمن مواضع اختلافهم هو أن الاسم الموصوف بالجملة لا تكون جملة الصفة إلا نكرة كي تناسب الاسم النكرة التي تصفه . قال سيبويه "الموصوف بالنكرة لا يكون إلا نكرة"^(١) . وإن الاسم الموصول بالجملة لا تكون جملة الصلة إلا معرفة كي تناسب الاسم المعرفة التي تصله . قال ابن السراج "فلما كانت النكرات قد توصف بالحديث والكلام التام احتيج في المعرفة إلى مثل ذلك ، فلم يجر أن توصف المعرفة بما توصف به النكرة لأن صفة النكرة نكرة مثلها وصفة المعرفة معرفة مثلها . فجز وصف النكرة بالجمع" وول أيضاً - "فلما كان الأمر كذلك وأريد مثله في المعرفة جازوا باسم مبهم معرفة لا يصح معناه إلا بصلته وهو "الذي" فوصلوه بالجمع التي أرادوا أن يصفوا المعرفة بها لتكون صفة المعرفة معرفة كما أن صلة النكرة نكرة"^(٢)

لكتاب ٢٢٩/٢ ويراجع المنصب ٤ ٢٩٤ . النعم ص ٨٢ . لسان والأجوبة ص ٣٠١ ، المعص ص ٩٥٦
الأصول ٢٧١/٢ ٢٧٢ ويراجع شرح المعص ١٥٤/٣

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

- إبراهيم نسمرائي
إحسان عباس
أحمد نصيف الجفناي
الأحفش
الأزهري ، خالد
أسامة طه عبد الرزاق
- الفحو العربي - نقد وبناء - مطابع دار الصادق بيروت ١٩٦٨ م.
تحقيق شرح ديور لبيد بن ربيعة العامري مطبعة حكومة الكويت ، الكويت ، ١٩٦٢ م
الدراسات اللغوية والنحوية في مصر منذ نشأتها حتى نهاية القرن الرابع الهجري دار لترات القاهرة ١٩٧٨ م
معاني القرآن تحقيق وثر فارس . المطبعة المصرية ، الطبعة الأولى - الكويت ١٩٧٩ م
شرح الأهرية في علم النحو مع حاشية حسن المطار المطبعة العامرة الشرقية الطبعة الثانية مصر ١٣١١ هـ
شرح لتصريح على التوضيح مع حاشية يسر العلمي مطبعة عيسى البابي الحلبي لقاهرة
شرح الأهرية على متن الأجرومية - مع حاشية أبي المجاهد طبع دار إحياء الكتب لعربية القاهرة شرح مقدمة الإعراب لابن هشام - مع حاشية الشوانبي عني بطبعها وتصحيحها الشيخ محمد شمام مطبعة النهضة الطبعة الثانية - تونس - ١٣٧٣ هـ
دراسة وتحقيق كتب "الفوائد الخيرية" شرح كافية ابن الحاجب مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية - بغداد - ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م

- الاسترأبادى
لواقفة فى شرح الكاففة . تقديم وتحقق محمد على الحسينى
- رسالة ماجستير - جامعة بغداد - ١٩٧١م
- الإسرايىلى
كتب لبب الإعراب تحقيق عبد الباقي عبد السلام
الحزرجى رسالة ماجستير - جامعة الأزهر ١٩٧٩م
- الأسود بن يعفر
- الديوان صنعته نوري حمودي القيسي مطبعة الجمهورية.
بغداد ١٩٧٠م .
- الأشموني
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك تحقيق محمد محي
الدين عبد الحميد مطبعة مصطفى البابي الحلبي - طبعة
ثانية - ١٩٤٦م .
- الأصفهندي
الأصمعي
شرح الكاففة طبع بالمطبعة العمرة استانبول ١٢٨٤هـ
- الأصمعيات تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون
دار المعارف مصر ١٩٥٥م
- الأعشى
امروء القيس
الأمير
أمين علي السيد
الأنباري . أبو البركات
الديوان دار صادر بيروت ١٩٦٠م
- الديوان تحقيق محمد أبو الفصل إبراهيم دار المعارف بمصر
حاشية الأمير علي المغني ط الحلبي مصر .
في علم النحو مطبعة دار المعارف - الطبعة الثالثة. مصر ١٩٧٥م.
كتب أسرار العربية . مطبعة تريب لين - ١٨٨٦م
- الإتصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين
والكوفيين - تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد مطبعة
السعادة الطبعة الرابعة مصر ١٣٨٠هـ
- رسائل لابن الأنباري . الإعراب في جدل الإعراب ومنع
لأدلة في أصول النحو قدم لها وعي بتحقيقها سعيد
الأفتاني مطبعة الجامعة السورية - ١٩٥٧م

تصنيف لشرح ديوان لأحطل العلمي دار الثقافة بيروت ١٩٦٨م	إيلي سليم الحاوي
شرح المقدمة المحسبة تحقيق خالد عبد الكريم المطبعة لمصرية الطبعة الأولى لكوييت ١٩٧٦م	ابن بشار
الحماسة ضبطه وعق حواشيه كمال مصطفى المطبعة الرحمانية الطبعة الأولى مصر ١٩٢٩م	البحثري
حراسة الأدب ولب لباب لسان العرب على شواهد شرح الكافية ومعه كتاب لمقاصد الحوية للعيني مطبعة بولاق الطبعة الأولى مصر	لعدادي ، عبد القادر
لاقتضاب في شرح ادب الكتاب منصحح عبد الله المستدني الطبعة لأدبية - بيروت ١٩٠١م السائل والأجوبة - دراسة وتحقيق محمد سعيد الحافظ رساله دكتوراه جامعة القاهرة ١٣٩٧ - ١٩٧٧م	الطليوسي ، ابن السيد
مجموعه المتن الحويه مع الشروح والحواشي طبعة حجرية إسطنبول - ١٩٦٣م	بكماش
سمط لألي في شرح مالى الفالى تحقيق الميمى مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة - ١٩٣٦م	المكري
مجريد العلامة السدي على مختصر العلامة المناراني على تلخيص المصحح للإمام المرويني مع تقرير العلامة الأديبي مطبعة محمد علي صبيح الطبعة الأولى - مصر - ١٩٤٧م	السدي
شرح ديوان الحماسة تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد مطبعة حجازي القاهرة .	التبريري
مطول المناراني على تلخيص الخطيب القرويني على المصاح مع حاشيه الشريف الجرجاني مطبعة أحمد كمل	المناراني

- إستانبول ١٣٣٠هـ
- تمام حسن
- اللغة العربية معناه ومبناها - مطبع الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة - ١٩٧٣م
- الجرجاني ، الشريف
- التعريفات - شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي . مصر ١٣٥٧هـ - ١٩٣٨م
- حاشية السيد الشريف الجرجاني على مطول التفتازاني على تلخيص الخطيب القرويبي على المفتاح - مطبعة أحمد كامل - إستانبول - ١٣٣٠هـ
- الجرجاني ، عبد القاهر
- دلائل الإعجاز - صححه محمد عبده ومحمد محمود المركزي الشافعي - مطبعة المنار - الطبعة الثانية - مصر - ١٣٣١هـ
- كتب المقتصد في شرح الإيضاح . تحقيق كاظم بحر المرجان منشورات دار الرشيد للنشر - بغداد - ١٩٨٢م
- ابن جني
- : الخصائص - مطبعة الهلال - مصر ١٩١٣م . مع الطبعة المحققة بتحقيق محمد علي البحار - دار الهدى للطباعة طبعة ثانية - بيروت
- كتب اللع في العربية - تحقيق فائز فارس - دار الكتب الثقافية - الكويت - ١٩٧٢م .
- المحتسب في تبيين وجوه القراءات والإيضاح عنها - تحقيق علي البجدي ناصف وعبد الفتاح إسماعيل شلبي . لجنة إحياء التراث الإسلامي - القاهرة ٩٦٩م
- ابن الحاجب
- شرح الوافية نظم الكافية - دراسة وتحقيق . موسى بناي علوان العللي - مطبعة الآداب في النجف الأشرف ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- الكافية - نشر محمد رجائي . دار الطباعة العمرة

إستنبول ١٢٦٧هـ	
لديور دار صادر بيروت ١٩٦١م .	حسان بن ثابت
حاشية حسن جلبي على المطول طبع في مطبعة شركة	حسن جلبي
لصحافية العثمانية طمطبعة سنه ١٣٠٩هـ	
الديوان تحقيق نعمان أمين طه . مطبعة مصطفى البابي	الحطيفة
الحلبي الطبعة الأولى . القاهرة - ٩٥٨م	
البحر المحيط. نشر مكتبة ومطابع لنصر الحديثة الرياض	أبو حيان لأندلسي
إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم تصحيح عبد الرحيم	بن حالويه
محمود طبع تحت إدارة جمعية دائرة المعارف العثمانية -	
حيدرآباد الدكر القاهرة مطبعة دار الكتب المصرية	
١٣٦٠هـ ١٩٤١م	
أبو حيان البهوي. مطبعة القضاة. الطبعة الأولى بغداد ١٩٦٦م	حديقة الحديثي
ديون شعر الخرنق بنت بدر تحقيق د حسين نصار مركز	لخرق
تحقيق التراث وبشره مطبعة دار لكتب - القاهرة - ١٩٦٩م	
المترجل . حققه وقدم له علي حيدر منشورات دار الحكمة	ابن الخشاب
دمشق ١٩٧٢م - ١٣٢٢هـ .	
مقدمة في النحو . تحقيق عز الدين النفوشي - مطبعة	حلف الأحمر
الترقي - دمشق - ١٩٦١م	
حاشية الدسوقي على مغني اللبيب لابن هشام المطبعة	لدسوقي
الميمية - مصر ١٣٠٥هـ	
لموجز في شرح دلائل الإعجاز مطبعة تخلص . الطبعة	دك الباب . جعفر
الأولى دمشق ١٩٨٠م	

- لدميطي
- المشكلة المفتوحة على الشمعة المصية للسيوطي دراسة وتحقيق هشام سعيد محمود رسالة ماجستير - جامعة الأزهر - ١٩٧٨م
- ذو الرمة
- الديوان جمعة بشيريموت المطبعة الوطنية - بيروت - ١٩٣٤م
- الراجحي ، عدده
- النحو العربي والدروس الحديث مطبعة ميمنة، بيروت - ١٩٧٩م
- الرضي
- شرح الرضي على الكافية تحقيق يوسف حسر عمر منشورات جامعة بنغازي مطبع الشروق بيروت ١٩٧٣م وطبعة الأسفانة لسنة ١٢٩٣هـ
- الرباني
- كتاب معدي الحروف تحقيق د عبد الفناح إسماعيل شلبي مطبعة دار العلم العربي - القاهرة - ١٩٧٣م
- الزبيدي
- كتاب الواضع في علم العربية تحقيق أمين علي السيد دار المعارف بمصر مطابع سجل العرب ١٩٧٥م
- الرمخشري
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل - نشر دار الكتاب العربي - بيروت
- المحاجة بالمسائل النحوية تحقيق د بهيجة باقر الحسني - مطبعة أسعد - بغداد ١٩٧٣م . المعصر مطبعة التقدم . الطبعة الأولى مصر / ١٣٢٣هـ
- زهير بن أبي سلمى
- الديوان ، دار صادر بيروت - ١٩٦٤م
- السجاعي
- حاشية السجاعي على شرح ابن هشام لتقديمه قطر الفدى وبس الصدى ، وبالهامش بعض تقارير على الحاشية لشمس الدين محمد الأنباري - مطبعة مصطفى البابي الحلبي مصر - ١٩٣٩م
- السخاوي
- المفصر في شرح المفصل . دراسته وتحقيق عبد الكريم جواد نظم - رسالة دكتوراه - جامعة الأزهر - ١٩٧٩م

ابن لسرح	الاصول في النحو تحقيق د عبد الحسب الهنلي الجزء الاول مصبعة النعمان النجف ولجزء الثاني مطبعة سلمن الأعظمي عدد ١٩٧٣م
السكاكي	ممنح العلوم مطبعة مصطفى الديي الحلبي الطبعة الاولى - مصر ١٩٣٧م وطبعة التقدم العلمية ١٣٤٨هـ . مصر
دس سمان لخمافي	سر الفصاحة شرح وبصحيح عبد المعال لصعدي مطبعة محمد علي صبيح - القاهرة ١٩٦٩م
سويد بن ابي كاهل	لديوان جمع وتحقيق شكر العشور دار الطباعه الحديثه لطبعة الاولى - البصرة ١٩٧٢م
سيبويه	انكتاب بحقيق عبد لسلام هرون عالم الكتب بيروت - مع طبعة بولاق الطبعة لأولى سنة ١٣١٦هـ
لسبرافي	شرح بيت سيبويه تحقيق محمد علي لريح هاشم مطبعة بجالة - القاهرة - ١٩٧٤م ١٣٩٤هـ
المسيوطي	الاشده والنظير في النحو مطبعة دائرة المعارف العثمانية حيدر اباد الدكن الطبعة الثانية - ١٣٦٠هـ
	الاقتراح في علم اصول النحو دائره المعارف العثمانية - حيدر اباد الدكن - الطبعة الثانية ١٣٥٩هـ
	شرح شواهد المعنى - صحيح الشافيطي منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت
	اطالع السعيدة في شرح الفريده - تحقيق د بهار دسين حسين - دار لرساله للطباعة بغداد - ١٩٧٧م .
	الكتاب على الالفيه والكافية والشافيه والشذور والرهة - دراسة وتحقيق فخر جبر مطر - رسالة ماجستير - جامعة

معداد ١٩٨٣م

همع لهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية عني
بتصحيحه محمد بدر الدين المعسسي - دار المعرفة للطبعة
والمشر - بيروت

ابن الشجري : الأمالي الشجرية . دار المعرفة للطبعة والمشر . بيروت
نسخه مصورة عن طبعة حيدر آباد الدكن سنة ١٣٤٩هـ

الشماح : الديوان حقه وشرحه صلاح الدين الهدي دار المعارف
مصر ١٩٧٧م

الشنقيطي كتاب الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع -
مطبعة كردسفن العلمية . الطبعة الأولى القاهرة -
١٣٧٨هـ

الشنواني حاشية الشنواني على شرح مقدمة الإعراب لابن هشام عني
مطبعها وتصحيحها الشيخ محمد شمام . مطبعة النهضة
الطبعة الثانية تونس ١٣٧٣هـ

شوقي صيف : المدارس النحوية در المعارف - القاهرة - ١٩٧٢م .
الصبيح : حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك رسمه
وضبطه وصححه مصطفى حسيب أحمد مطبعة الاستقامة .
الطبعة الأولى القاهرة سنة ١٩٤٧م

صبياء عبد الرضا حمودي : الجملة العربية في شعر عروة بن أذينة - رسالة ماجستير -
جامعة لاهة - ١٩٧٨م .

طارق عبد عون الجناني : ابن الحاجب النحوي آثاره ومذهبه مطبعة أسعد - بغداد
١٩٧٢م

طالب محمد إسماعيل : بء الجملة العربية في ديوان طرفة بن العبد - رسالة

- ماجستير - جامعة القاهرة - ١٩٧٨م
- طرفة بن العبد . الديوان . تحقيق وشرح كرم البستاني . مكتبة صدر - بيروت - ١٩٥٣م
- الطفيل الغدوي . الديوان . تحقيق محمد عبد القادر أحمد . دار الكتب الجديد - الطبعة الأولى - بيروت - ١٩٦٨م
- عامر بن الطفيل . الديوان - دار صادر - بيروت - ٩٥٩م .
- عباس حسن . الدحو الوافي دار المعارف . لطبعة الرابعة مصر - ١٩٧٦م
- عبد الإله إبراهيم عبد الله . شبه الجملة في اللغة العربية . رسالة ماجستير - جامعة بغداد - ١٩٨٣م
- عبد الله بن روحة . الديوان . دراسة وجمع وتحقيق د . حسن محمد باجوده . مطبعة السنة المحمدية . القاهرة - ١٩٧٢م
- عبد الجليل عبيد حسين العاني . بناء الجملة العربية في ديوان لنبغة الدينوري . رسالة ماجستير - جامعة القاهرة ١٩٧٧م
- عبد الرحمن محمد أيوب . دراسات نقدية في النحو العربي . مكتبة الأنجلو المصرية - مطبعة مخيمر ١٩٥٧م
- عبد السلام هارون . الأساليب الإنشائية في النحو العربي . مطبعة السنة المحمدية - القاهرة - ١٣٧٨هـ - ١٩٥٩م . معجم شواهد العربية . مطبع الدجوي . الطبعة الأولى - القاهرة ١٩٧٢م .
- عبد العليم إبراهيم . النحو الوظيفي . مطابع دار المعارف بمصر - ١٩٧٠م
- عبد المنعم عبد الرؤوف شلبي . شرح ديوان عنقرة بن شداد . المكتبة التجارية الكبرى - القاهرة - ١٩٦٣م .
- عبد الهادي نجا الأبياري . الموكب العلية في توضيح الكواكب الدرية
- عدس محمد سلمان . التوابع في كتب سيبويه - رسالة ماجستير . جامعة

القاهرة - ١٩٦٥ م .

عروة بن أذينة : شعر عروة بن أذينة تحقيق د يحيى الجبوري - دار القلم

- الطبعة الثانية - الكويت ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م

عروة بن الورد : الديوان - شرح ابن السكيت - تحقيق عبد لمعين اللوحي -

مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم - دمشق - ١٩٦٦ م

ابن عصفور : شرح جمل الزجاجي . تحقيق . صاحب أبو جراح طبع

بمطابع مؤسسة دار الكتب - جامعة الموصل ١٩٨٢ م

المقرب تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله

الجبوري مطبعة العامي الطبعة الأولى - بغداد - ١٩٧١ م

لعطار : حاشية الشيخ حسن العطار على شرح الأزهري في علم النحو

الطبعة العشرة الشرفية لطبعة الثانية - مصر - ١٣٩١ هـ .

عميد دمشقية : حطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي دار العلم

للملايين الطبعة الأولى . بيروت - ١٩٨٠ م

لمنطلقات التأسيسية والعينية إلى النحو العربي مطبوعات

معهد الإباء العربي . طبعة الأولى . بيروت - ١٩٧٨ م

ابن عقيل : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك بتحقيق محمد محي

الدين عبد الحميد مطبعة السعادة طبعة الرابعة عشرة

- مصر ١٩٦٥ م

العكبري : إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع

القرآن تصحيح وتحقيق إبراهيم عطوة عوض . مطبعة مصطفى

الباني الحلبي الطبعة الأولى - مصر ١٣٨١ هـ - ١٩٦١ م

الغاب في علل البناء والإعراب . دراسة وتحقيق خليل بنيان

الحسون رسالة دكتوراه - جامعة القاهرة - ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م .

- مسائل خلافه في النحو . حققه وقدم له محمد خير
لحلواني - مكتبة الشهاب - حلب
- علي عبد الساهي
لرادي وكديه بوضيح مقاصد الألفية رسالة دكتوراه -
جامعة عين شمس - ١٩٧٩م
- علي بن مبارك لروداني .
حاشية فتح الصمد على شرح السبك العجيب لعدي حروف
معني اللبيب لولانا عبد الحفيظ ابن مولان الحسن مقدس -
المطبعة الكبرى ببولاق مصر - دار الطباعة المعيرة - بولاق
- الطبعة لأسي ١٣٢٥هـ - ١٣٢٦هـ
- علي الفجدي ناصف .
من قصايا اللغة والنحو . مطبعة الرسالة - القاهرة - ١٩٥٧م
- عمرو بن أحمر البهلي .
شعر عمرو بن أحمر البهلي جمعه وحققه د حسين
عطوان - مطبعة دار الحية - دمشق
- عمرو بن شأس الأسدي
شعر عمرو بن شأس الأسدي جمع د يحيى الجبوري .
مطبعة الآداب - النجف لأشرف - ١٩٧٦م
- عمرو بن قميئة
الديوان عني بتحقيقه وشرحه خليل إبراهيم العطية
مطبعة الجمهورية - بغداد ١٩٧٢م
- عوض حمد القوري .
المصطلح النحوي بشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث
الهجري طبع في شركة الطباعة العربية السعودية -
الطبعة الأولى - الرياض ١٤٠١هـ
- الفارسي ، أبو علي
الإيضاح المصدي . حققه وقدم له حسن شاذلي فرهود
مطبعة دار التأليف . الطبعة الأولى - مصر - ١٩٦٩م
- المسائل الشيرازيات تحقيق علي جابر المصوري رسالة
دكتوراه - جامعة عين شمس - ١٩٧٦م
- المسائل العسكرية في النحو العربي دراسة وتحقيق علي جابر

- المفصوري. مطبعة الجامعة الطبعة الأولى بغداد - ١٩٨٢م
- المسائل المشكّلة المعروفة بالاعداديات تحقيق صلاح الدين عبد الله
بوه السكوي. رسالة دبلوم الجامعة المستنصرية - ١٩٨٠م .
- الماروقي، الحسن بن أسد شرح الأبيات المشكّلة الإعراب . والمنشورة خطأ باسم توجيه
إعراب أبيات ملعرة الإعراب للرماني حققه وقدم له سعيد
الأفغاني مطبعة الجامعة السورية ١٩٥٨م
- فاضل مصطفى السافي . أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة المطبعة
العالمية القاهرة - ١٩٧٧م
- فتحي عبد الفتاح الدجني . الجملة النحوية نشأة ونظوراً وإعراباً - مكتبة الفلاح -
الطبعة الأولى - الكويت ١٩٧٨م .
- ظاهرة الشذوذ في النحو العربي . نشر وكالة المطبوعات -
الطبعة الأولى - الكويت ١٩٧٤م
- فخر لدين قبوه إعراب الجمل وأشباه الجمل منشورات دار الآفاق ،
الجديدة الطبعة الثالثة - بيروت - ١٩٨١م
- الفراء معاني القرن تحقيق أحمد يوسف نجاني ومحمد علي
النجار مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٥٥م - ١٣٧٤هـ .
- المعزني . الديوان - دار صادر - بيروت ١٩٦٠م
- المرعاشي السنوي في النحو تحقيق حسن عبد الكريم حسيّر رسالة
دكتوراه - جامعة بغداد - ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .
- قيس إسماعيل الأوسي . بناء الجملة العربية في ديوان امرئ القيس - رسالة
ماجستير - جامعة القاهرة - ١٩٧٧م
- قيس بن الخطيم الديوان حققه إبراهيم السمرائي وأحمد مطلوب مطبعة
لبناني الطبعة الأولى ١٩٦٢م

- قيس بن ذريح شعر قيس بن ذريح . تحقيق د. حسين نصار دار مصر للطباعة - القاهرة - ١٩٦٠ م .
- قيس بن الملوح ديوان مجدور ليلي . جمع وتحقيق وشرح عبد السندر أحمد فراج - دار مصر للطباعة - القاهرة
- بن قيم لجورية بدائع الفوائد عني بتصحيحه ولتعليق عليه إدارة الطباعة ، لميرية القاهرة .
- كعب بن مالك . لديور دراسة وتحقيق د سمي مكي العلي ، مطبعة المعارف الطبعة الأولى - بغداد - ١٩٦٦ م .
- لكفراوي شرح لشيخ حس الكفراوي على متن الأجرومية ومعه حاشية إسماعيل لحامدي المالكي عليه - مطبعة محمد علي صبيح - القاهرة - ١٣٢٥ هـ
- الكفراوي . الموفي في النحو الكوفي شرحه بتعليقات توضح غوامضه ومقاصده محمد بهجة لبيطار - مطبوعات المجمع العلمي لعربي بدمشق .
- بن كيسان . كتاب الموقفي في النحو تحقيق عبد الحسيد الفتلي وهشم طه شلاش نشر مجلة المورد العراقية مجلد ٤ ، الجزء الثاني لسنة ١٩٧٥ م
- ابن مالك : تسهيل العوائد وتكميل المقاصد حققه وقدم له محمد كامل بركات - دار الكاتب العربي للطباعة والنشر - القاهرة - ١٩٦٧ م
- مالك يوسف المطلبي الجملة الشرطية في الشعر العراقي المعاصر رسالة ماجستير - جامعة القاهرة - ١٩٧٨ م

- المبرور المقتصد تحقيق محمد عبد الحلق عظيمه . طبعه عالم الكتب - بيروت
- مجهد جيجار عبد الجملة الحصرية في مجموعات الشعر العربي القديم "الفضليات والأصمعيات" رسالة دكتوراه - جامعة القاهرة ١٤١٠هـ - ١٩٨٠م
- محمد الأعظمي الولائي الحوضي شرح السبك العجيب لعني حروف مغني اللبيب - مع حاشية فتح الصمد لعلي ابن مبارك الروداني دار الطباعة المنيرية - بولاق - ١٣٢٦هـ
- محمد الخصر حسين . القياس في اللغة العربية عنيت بمشره المطبعة السلفية - القاهرة ١٣٥٣هـ
- محمد خير لحلواني أصول النحو العربي مطبعة الشرق لحلو - حلب - ١٩٧٩م.
- محمد فؤاد عبد الباقي . المعجم لمهرس لألفاظ القرآن الكريم دار إحياء التراث العربي - بيروت - طبعة مصورة بالأوفسيت عن طبعة دار الكتب المصرية لسنة ١٩٤٥م
- محمود شكري الالوسي . الضرائر وما يسوغ للشاعر دور الناثر شرحه محمد بهجة الأثري - المطبعة السلفية بمصر القاهرة - ١٣٤١هـ .
- المخرومي في النحو العربي - قواعد وتطبيق - شركة ومطبعة مصطفى النابي الحلبي الطبعة الأولى - مصر - ١٩٦٦م .
- في النحو العربي - نقد وتوجيه المطبعة العصرية - الطبعة الأولى - بيروت - ١٩٦٤م
- لمراي الحني الداني في حروف المعاني تحقيق فخر الدين قبوه ومحمد نديم فاضل دار الآفاق بيروت - ١٩٨٣ . مع طبعة مؤسسة دار الكتب - جامعة الموصل - بتحقيق طه

- محس - ١٩٧٦م
- مصطفى جمال الدين . بحث المحوي عبد الاصوليين - دار الرشيد للنشر - بغداد
- ١٩٨٠م
- ابن مضاء القرطبي كتاب لرد على لنحة - مطبعة لجنة التأليف والترجمة - القاهرة
- المطرري المصباح في علم النحو - تحقيق وشرح وتعليق عبد الحميد السيد طلب . دار الطبعة القومية - الطبعة الأولى - مصر .
- ابن مقبل الديوان تحقيق عزة حس. مطبعة لترقي - دمشق - ١٩٦٢م
- ابن منظور اللسان ، دار لسان العرب - بيروت
- العائفة الديباني الديوان "صناعة ابن السكيت" تحقيق د شكري فيصل دار
- المكر - ١٩٦٨م
- أبو لنجا حشيه لعلامة أبي النجا على شرح خالد الأهرري على متن
- لنحاس لأجرومية - مطبعة عيسى لبدي حلبي - القاهرة
- لنحاس اعرب لقرآن تحقيق د زهير عزي زاهد . مطبعة
- لعني بغداد ١٩٧٨م
- كتاب القطع والائتناف تحقيق د أحمد خطاب العمر
- مطبعة العاني - طبعة الأولى - بغداد - ١٩٧٨م .
- هادي نهر آل التعريف في اللغة العربية - دراسة مقارنة - نشر في
- مجلة اداب المستنصرية - العدد لأول
- ابن هشام الإعراب عن قواعد لإعراب تحقيق وتقديم علي فودة نيل دار
- الأصمهي للطباعة الطبعة الأولى جة - ١٤١١هـ - ١٩٨١م
- أوصح المسالك إلى ألفية ابن مالك - بتعليق عبد المتعال لصعدي
- دار الأدب العربي - الطبعة الثانية - مصر - ١٩٥٦م

شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب تحقيق محمد
محي الدين عبد الحميد . مطبعة لسعادة الطبعة السابعة
مصر - ١٩٥٧م

شرح اللوحة البدرية في علم اللغة العربية - تحقيق د
هادي نهر مطبعة الجامعة بعباد ١٩٧٧م ١٣٩٧هـ
شرح مقدمة فطر الديو وبر الديو ومعها حاشية السجاعي
وتقريبات الأنباي مطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر
- ١٩٣٩م

المائل السفرية في الفحو تحقيق د حاتم الضامن . نشر
مجلة لمورد المجلد التاسع العدد الثالث لسنة ١٩٨٠م
معني اللبيب . تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد
مطبعة المدني القاهرة مطبعة عيسى الحلبي وعليه
حاشية الأمير

ابن هشام

مقدمة الإعراب مع شرح خالد الأزهرى مع حاشية
لشواني عني بطبعها وتصحيحها محمد شمام مطبعة
النهضة الطبعة الثانية - تونس - ١٣٧٣هـ

حاشية العلامة يس العليمي الحمصي على شرح القصرح
على التوضيح - مطبعة عيسى الحلبي - القاهرة .

يس العليمي

: شرح المعصر - عالم الكتب - بيروت - مكتبة المتنبى - القاهرة.

ابن يعيش

المحتويات

٣	شكر وتقدير
٥	مقدمة
٩	تمهيد
٩	الجملة العربية
٩	حدّها - أقسامها
١١	حدّ الجملة العربية :
١٥	أقسام الجملة العربية :
٢٥	الفصل الأول
٢٥	أحكام الجملة الوصفية
٢٧	حدّ الصفة :
٢٩	العامل في الصفة :
٣٢	الموصوف النكرة :
٣٦	الجملة الخبرية :
٣٩	الضمير الرابط :
٤٣	واو اللصوق :
٤٧	النداء والصفة :
٥٣	"من وما" نكرتين موصوفتين :
٥٨	رَبّ والصفة :

٦١	الإضافة والصفة :
٦٦	الفصل بين الصفة والموصوف :
٧٠	حذف الموصوف :
٧٣	الفصل الثاني.....
٧٣	أقسام الجملة الوصفية
٧٧	الجملة الاسمية :
٨٣	الجملة الفعلية :
٨٩	الجملة الشرطية :
٩٣	شبه الجملة :
٩٨	ترتيب الصفات :
١٠٣	عطف الصفات :
١٠٦	الوصف الحقيقي والسببي :
١١١	الوصف المجازي :
١١٧	الفصل الثالث
١١٧	موازنة بين جملة الصفة وجملة الخبر والحال والصلة
١١٧	أ — موازنة بين جملة الصفة وجملة الخبر
١١٩	أولاً : أوجه الاشتراك :
١١٩	الاشتراك في التنوع والتقسيم :
١٢٠	الاشتراك في الرابط والعائد :
١٢٣	الاشتراك في التعلل :

١٢٥	الإشراك في الحذف :
١٢٦	ثانياً : أوجه المخالفة :
١٢٦	المخالفة في التقديم والتأخير :
١٢٨	المخالفة في الخبرية والإنشائية :
١٣١	ب - موازنة بين جملة الصفة وجملة الحال :
١٣٣	أولاً : الجملة بين الوصفية والحالية :
١٣٦	ثانياً : أوجه الاشتراك :
١٣٦	الاشتراك في التنوع والتقسيم :
١٤١	الاشتراك في الجملة الخبرية :
١٤٣	الاشتراك في الرابط والعائد :
١٤٦	الاشتراك في التعدد :
١٤٩	الاشتراك في الحذف :
١٥١	ثالثاً : أوجه المخالفة :
١٥١	المخالفة في التعريف والتنكير :
١٥٤	المخالفة في التقديم والتأخير :
١٥٧	ج. موازنة بين جملة الصفة وجملة الصلة :
١٥٩	أولاً : أوجه الاشتراك :
١٥٩	الاشتراك في الخبرية :
١٦١	الاشتراك في الرابط والعائد :
١٦٣	الاشتراك في جواز الفصل :

١٦٥ الاشتراك في جواز الحذف :
١٦٦ ثانياً : أوجه المخالفة :
١٦٦ المخالفة في التعريف والتذكير :
١٦٧ المصادر والمراجع
١٨٥ المحتويات

